

GIB

بنك الخليج الدولي

التقرير السنوي ٢٠١٧



المحتويات

نجاح متجسد في رجل يشهد له التاريخ	٤
أعضاء مجلس الإدارة	٦
المؤشرات المالية	٧
تقرير رئيس مجلس الإدارة	٨
تقرير الإدارة	١٢
نظرة عامة على المسؤولية الاجتماعية للبنك	١٧
أهم الأحداث خلال العام	٢٠
استعراض الوضع الاقتصادي ٢٠١٧	٢٥
استعراض الوضع المالي	٢٨
تقرير حوكمة الشركات	٣٨
نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة	٥٢
نبذة عن أعضاء الإدارة العليا	٥٤
الهيكل التنظيمي وحوكمة الشركات	٥٨
دليل الشركات	٥٩

نبذة عن البنك

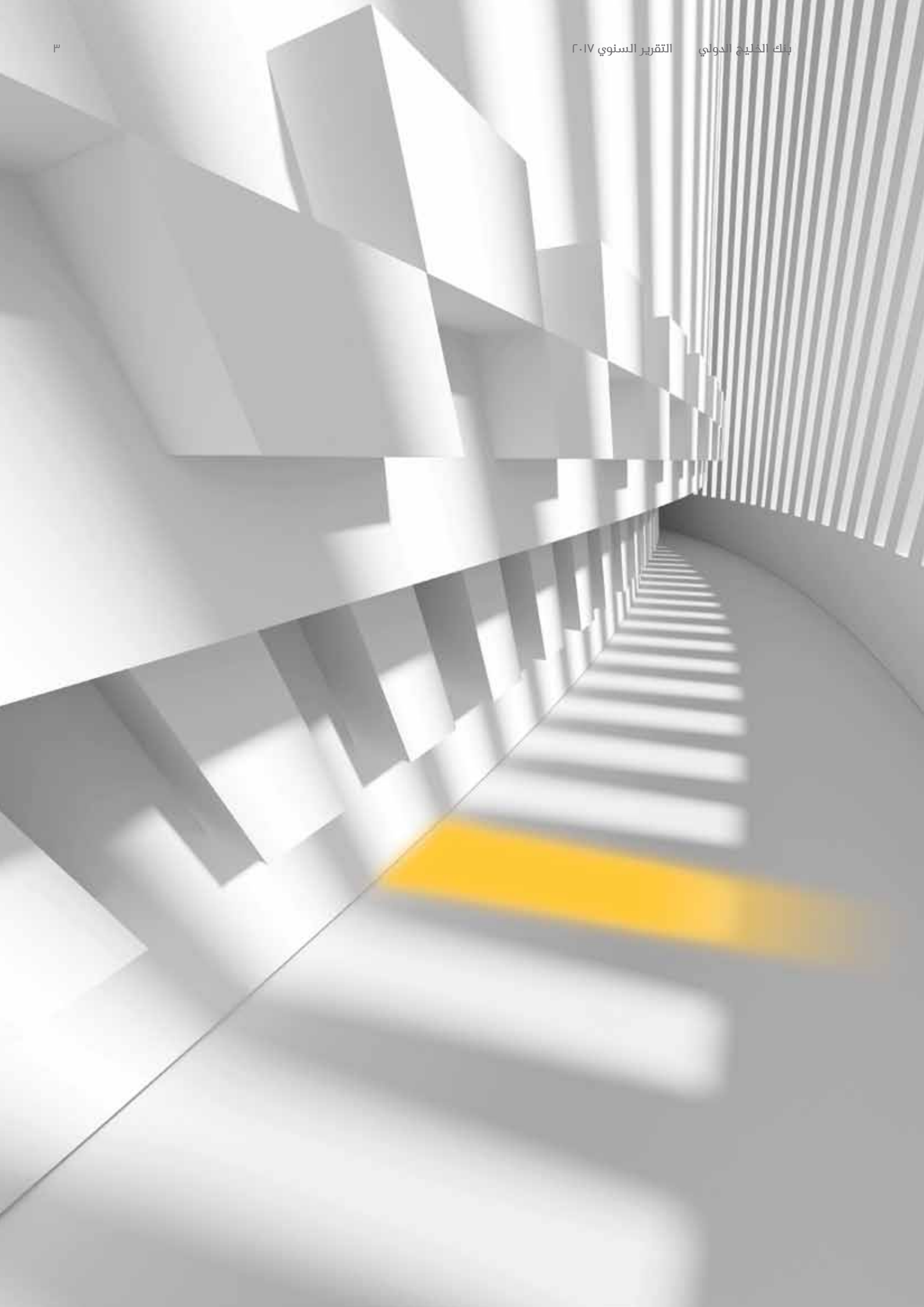
تم تأسيس بنك الخليج الدولي في مملكة البحرين عام ١٩٧٥ وودشن أعماله في عام ١٩٧٦. ومؤخراً، أصبح بنك الخليج الدولي أول بنك أجنبي يحصل على موافقة مجلس الوزراء السعودي في تأسيس بنك محلي لمزاولة الأعمال المصرفية بالمملكة العربية السعودية، ويكون مقره الرئيسي في الظهران.

يشار بأن بنك الخليج الدولي مملوك لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي، وتعود غالبية أسهمه إلى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية.

يهدف البنك إلى أن يصبح الشريك المفضل في تقديم خدمات مصرفية متقدمة عن طريق طرح حلول مصرفية تتناسب مع احتياجات عملائه حول منطقة الخليج العربي وخارجها. تشمل هذه الحلول الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الرقمية للأفراد والأولى من نوعها في العالم والمتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية التي يقدمها البنك من خلال مصرفية الأفراد "ميم"، وخدمات الاستثمار المصرفي من خلال شركة جي آي بي كابيتال الذراع الاستثماري للبنك.

تعد شركة جي آي بي كابيتال التابعة لبنك الخليج الدولي، شركة متخصصة في الاستثمار المصرفي وتتخذ من الرياض مقراً لها، وتقدم حلولاً مبتكرة في مجال إدارة الأصول وإصدار السندات والصكوك وإعادة الهيكلة المالية والإكتتاب الخاص وإدارة الإكتتابات العامة بالإضافة إلى عمليات الدمج والاستحواذ.

لدى بنك الخليج الدولي بنك تابع له في المملكة المتحدة، كما لديه فروع في لندن ونيويورك وأبوظبي والظهران والرياض وجدة، إضافةً إلى مكتب تمثيلي في دبي.



نجاح متجسد في رجل يشهد له التاريخ

معالي جماز بن عبدالله
السحيمي

رئيس مجلس إدارة
بنك الخليج الدولي
من مايو ٢٠٠٨
إلى نوفمبر ٢٠١٧

من النادر أن تبرز شخصيات قيادية قادرة على مواجهة التحديات وحل الأزمات، وتتصف بسداد الرؤية والقدرة على تذليل العقبات وتغيير كل ما حولها بجدارة وتمكّن. لقد كان معالي الأستاذ جماز بن عبدالله السحيمي - رحمه الله - من هذه الفئة من الشخصيات، وصاحب رؤية ثاقبة وقدرة على تحويلها إلى واقع ملموس؛ فقد تحلى جماز بصفات القائد الأمثل، ومن النخب الذين كانت لهم القدرة على تغيير البيئة المحيطة وتحويلها إلى عوامل نجاح لمستقبل مشرق في المنطقة بأسرها.

مسيرته المهنية

لكان بالفعل اللاعب الأفضل فيها، لقد كان دائماً متقدماً على غيره بخطوات، ويضع نصب عينيه الخطوة النهائية. وبوفاته خسر بنك الخليج الدولي والقطاع المصرفي في المنطقة رمزاً حقيقياً من رموز المتميزين“.

ومن جهته قال الأستاذ عبدالعزيز الحليسي الذي تولى منصب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي في فبراير ٢٠١٦م، وكان قد تعرف على جماز في البداية عندما كان عضواً في السلطة الرقابية، وبعد ذلك عندما أصبح رئيساً لمجلس الإدارة ثم مرشداً وقائداً: “لقد كان شخصاً ذا رؤية ثاقبة، وتميّز بالفعل كقائد ومبتكر ومفكر استراتيجي، وكان يمتلك رؤية واضحة جداً للخطوة التالية في التطور الاستراتيجي والتجاري لبنك الخليج الدولي، فرسم آفاقاً طموحاً عالية للبنك، حيث كان ينظر دائماً إلى البعيد، وكانت تهمه نزاهة وسمعة البنك ككثيراً وكان جماز بالفعل قدوة تحتذى، وسوف أفقد نصابه القيمة ونهجه المبتكر في تنفيذ الأعمال وحسن فكاهاه الرائع“.

وهذه كلمات ثناء وتقدير من اثنين من أقدم الموظفين العاملين في بنك الخليج الدولي، وهما العضوان الوحيدان في فريق الإدارة التنفيذية اللذان عملا مع جماز السحيمي طوال فترة رئاسته للبنك، وهما بالتالي قادران على التحدث عما حققه من إنجازات في تاريخ بنك الخليج الدولي الطويل.

يقول رئيس إدارة المخاطر مسعود ظفر (والذي انضم إلى البنك عام ١٩٨٧): “لقد حظي جماز باحترام كبير لنزاهته وفطنته، ورؤيته العميقة، وأضاف: “كان داعماً قوياً لثقافة وإطار إدارة المخاطر في البنك. وعبر القطاع المصرفي الإقليمي كان جماز أيضاً واسع المعرفة بفضل خبرته الغنية في قطاع الخدمات المالية، وأعتبر نفسي محظوظاً جداً بمعرفته“.

ووفقاً لما قاله رئيس الشؤون المالية في البنك ستيفن وليامز (والذي انضم إلى البنك عام ١٩٨٢): كان جماز رائداً ومبتكراً، ومع ذلك كان عملياً جداً وصاحب معايير عالية بصورة استثنائية، وأضاف: “لقد كان يحب جداً العمل لدى البنك، وكان نجاحه مهماً جداً بالنسبة له شخصياً، لقد كان العمل معه مميزاً ومشرفاً“.

إرث مستدام

أخيراً.. وكما يتضح من كلمات الثناء والتقدير هذه، فإن الإرث الدائم لجماز بن عبدالله السحيمي يشمل مساهمته البارزة والرائدة في قطاع الخدمات المالية الإقليمية، إلى جانب تقديم دروس فريدة في القيادة وإرساء مثال يحتذى به في النزاهة الشخصية. وعمل جماز- الذي كان يتسم بشخصية قوية التأثير- بلا كلل لوضع المملكة العربية السعودية على خارطة المالية العالمية، والتصدي للانطباعات السلبية حول المملكة في وسائل الإعلام الدولية. وقد وفرت إنجازاته قاعدة مالية ومؤسسية متينة تدعم التنفيذ الحالي للرؤية الاقتصادية الرائدة لعام ٢٠٣٠م وبرنامج التحول الوطني لعام ٢٠٢٠م، وتحقق فوائد اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي بأسرها في العقود القادمة.. من المرجح أن يكون هذا هو أهم إرث تركه جماز.

استمرت مسيرة جماز السحيمي المهنية أكثر من ٤٥ عاماً شغل خلالها مناصب عليا في مؤسسات عامة وشركات خاصة. وتضمنت خبرته في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، حيث حقق جماز العديد من الإنجازات التي تركت بصمة مؤثرة في القطاع المصرفي المالي، وأهمها تعزيز الأطر الإشرافية ومعايير الحوكمة والبنية التقنية للنظام المصرفي السعودي، وخلال فترة عمله في مؤسسة النقد العربي السعودي، عمل في بداية مسيرته مدير عام رقابة البنوك في عام ١٩٨٤م، ثم تولى منصب وكيل المحافظ للشؤون الفنية في عام ١٩٨٩م.

وكأول رئيس لمجلس إدارة هيئة السوق المالية السعودية في عام ٢٠٠٤م، فقد قاد عجلة تطوير السوق المالية في المملكة العربية السعودية؛ الأمر الذي مهد الطريق لإنشاء شركة “تداول” في عام ٢٠٠٧م، كما قام بإقرار لائحة حوكمة الشركات في المملكة.

وفي عام ٢٠٠٨م، شغل جماز منصب رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي، واعتمد نهجاً جريئاً واستباقياً في تحطيم الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالقطاع المالي، وساهم في تحقيق استقرار ميزانية البنك العمومية وقائمة الدخل. كما صلب ذلك عملية إعادة هيكلة بنك الخليج الدولي بما في ذلك بنيته التحتية والتكاليف المرتبطة به، وتعزيز أطر وسياسة عمل إدارة المخاطر في البنك. وسيتذكر الجميع أن جماز هو نموذج عمل واستراتيجية لبنك الخليج الدولي، والذي تمكن من تحويله إلى بنك دولي رائد في دول مجلس التعاون الخليجي.

عبارات وفاء و عرفان

عمل الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر - رئيس مجلس الإدارة - عن قرب مع الأستاذ السحيمي في إدارة المجلس منذ العام ٢٠٠٩م عضواً في المجلس فناناً للرئيس. وسيتذكر الدكتور العبدالقادر علاقته به بالقول: “تشرفت بالعمل مع جماز لأول مرة في العام ٢٠٠٤م، عندما عُينت عضواً في أول مجلس لهيئة السوق المالية السعودية، حيث كان للسحيمي دور بارز في مسيرة هيئة السوق المالية كونه استطاع أن يبني علاقة على مستوى عال مع الجهات الرقابية والقطاع المصرفي ويخلق نوعاً من التلاحم في سبيل المصلحة العامة“. وأضاف الدكتور العبدالقادر: “كانت خطواته الأولى بصفته أول رئيس مجلس إدارة والمدير التنفيذي لهيئة السوق المالية السعودية هي إدارة السوق المالية تنظيمياً وتطويراً، فأشرف عن قرب على إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية. وجدتُ ووجد العاملون معه جميعاً أن أسلوب قيادته فريد ومحفز؛ لقد تعلمت منه الكثير“.

ويقول الدكتور يحيى يحيى، الذي شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي من يناير ٢٠٠٩م إلى يناير ٢٠١٦م وعضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٥م، عن جماز: “يمتلك جماز مجموعة فريدة من الصفات والمهارات الإيجابية التي نادراً ما توجد في شخص واحد. وقد بدأت رحلتي مع جماز العام ١٩٨٩م عندما كان نائباً لمحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، إذ كلفني بمهمة إنشاء معهد مصرفي جديد، وقد غير ذلك حياتي المهنية بالكامل، ولو كان لاعب شطرنج

أعضاء مجلس الإدارة



الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل
عضو مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



الأستاذ المهندس خالد بن صالح المديفر
نائب رئيس مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي وكبير المدراء التنفيذيين
شركة التعدين العربية السعودية (معادن)
المملكة العربية السعودية



الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر
رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
عضو مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي للمجموعة، بنك الخليج الدولي
رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الدولي
(المملكة المتحدة) المحدود
المملكة العربية السعودية



الدكتور يحيى عبدالله اليحيى
عضو مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



الأستاذ عمر هدير الفاريسي
عضو مجلس الإدارة
الولايات المتحدة الأمريكية

المؤشرات المالية

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
الإيرادات (مليون دولار أمريكي)						
١١٧,٩	١٢١,٥	٨٥,٦	٩٠,٤	٣٧,٣	٧٠,٠	صافي الدخل بعد الضرائب
١٤٩,٤	١٦٣,١	١٥٨,٠	١٨٨,٦	١٩٠,٠	٢٥٣,١	صافي إيرادات الفوائد
٥٦,٧	٦٢,٠	٦٢,٩	٧٠,٢	٦٦,٢	٧٢,٦	إيرادات الرسوم والعمولات
١٣٦,١	١٥١,٦	١٦٤,٩	١٩٢,١	٢١٩,٠	٢٤٠,٠	المصاريف التشغيلية
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)						
١٧٧٠٤,٨	٢١١٥٦,٩	٢١٣٠٠,٢	٢٤١٩٢,٤	٢٢٩٠٥,٨	٢٥٤٧١,٣	مجموع الأصول
٧١١٠,٣	٨٣١٧,٢	٧٩٣١,٥	٩١٦١,٤	٩٧٤٥,١	١٠٠٤٣,١	القروض
٣٥٦٠,١	٣٧٢٥,٨	٣٩٤٤,٥	٣٨٨٤,٥	٤٠٦٦,٤	٣٩٩٣,٨	أوراق استثمارية
٢٤٣٢,٧	٢٣٣٢,٩	٣٣٧٢,٩	٢٤٢٠,٠	٢٧١٠,٦	٣٦٣,٦	التمويل الأولي لأجل
٢١٣٠,٢	٢٢٦٤,٠	٢٣٥٠,٧	٢٤٣١,٠	٢٣٥٧,٤	٢٤١,٩	حقوق الملكية
النسب (%)						
الربحية						
٥,٨	٥,٥	٣,٧	٣,٨	١,٦	٢,٩	العائد على متوسط حقوق المساهمين
٠,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٣	العائد على متوسط الأصول
رأس المال						
نسبة مخاطر الأصول (بازل ٢)						
٢٠,١	١٨,٩	١٩,٦	١٧,٨	١٦,٨	١٥,٦	- المجموع
١٧,٤	١٦,٩	١٨,١	١٦,٨	١٥,٧	١٤,٧	- الفئة الأولى
١٢,٠	١٠,٧	١١,٠	١٠,٠	١٠,٣	٩,٥	نسبة حقوق الملكية من مجموع الأصول
جودة الأصول						
٢,٧	١٧,٩	١٨,٩	١٦,٤	١٨,٢	١٦,٤	نسبة الاستثمارات من مجموع الأصول
٤,٢	٣٩,٣	٣٧,٢	٣٧,٩	٤٢,٥	٣٩,٤	نسبة القروض من مجموع الأصول
السيولة						
٥٧,٩	٥٨,٨	٦٠,٩	٦٠,٠	٥٥,٠	٥٨,٣	نسبة الأصول السائلة
٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,١	١,٩	٢,١	تغطية الودائع للقروض (عدد المرات) ^١
^١ الودائع تشمل التمويل الأولي لأجل						

تصنيف الائتمان

كابيتال إنتليجنس	تصنيف موديز	فيتش	
A+	Baa1	BBB+	تصنيف وودائع طويلة الأجل
-	Baa1	BBB+	تصنيف ديون أولية غير مضمونة طويلة الأجل
A1	P-2	F2	تصنيف وودائع قصيرة الأجل
-	-	bbb-	الاستثمارية
BBB+	-	-	القوة المالية
سلبية	سلبية	مستقرة	النظرة المستقبلية

تقرير رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أقدم - بالنيابة عن مجلس الإدارة - التقرير السنوي لبنك الخليج الدولي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، ومع التحديات الكبيرة التي تخللت العام السابق ومن بينها تقلبات الاقتصاد الدولي والأسواق المالية، والضغط التي يواجهها القطاع المصرفي والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في المنطقة، إلا أن بنك الخليج الدولي استطاع بفضل الله أن يستمر في المحافظة على أدائه القوي.

الأداء المالي

خلال العام ٢٠١٧ حقق بنك الخليج الدولي أداءً مالياً أفضل من العام السابق، حيث سجل زيادة كبيرة في الدخل الإجمالي والصافي ونمواً لمحفظة التمويل، كما ارتفع الدخل الإجمالي للبنك بنسبة ٢٠ بالمائة ليصل إلى ٣٦٠,٣ مليون دولار أمريكي مقابل ٣٠٠,٠ مليون دولار أمريكي في العام المالي السابق. إذ حققت معظم قطاعات العمليات والأعمال دخلاً أعلى من العام السابق، فدخل الفوائد الصافي سجل ارتفاعاً بمقدار ٦٦,١ مليون دولار أمريكي بما يعادل زيادة قدرها ٣٣ بالمائة ليصل إلى ٢٥٢ مليون دولار أمريكي، وذلك يعكس نمو حجم القروض خلال العام ٢٠١٧، كما بلغ دخل الرسوم والعمولات، والذي يعد أكبر مساهم في دخل البنك غير المرتبط بالفوائد، مبلغ إجمالي قدره ٦,٤ مليون دولار أو ما يعادل ١٠ بالمائة ليصل إلى ٧٢,٦ مليون دولار أمريكي، مع ارتفاع الدخل المرتبط بالرسوم من إدارة الأصول ونشاط تمويل التجارة.

ارتفع إجمالي مصروفات التشغيل بنسبة ١٠ بالمائة ليصل إلى ٢٤٠,٠ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٧ مقارنة مع ٢١٩,٠ مليون دولار أمريكي في العام السابق، وتعزى هذه الزيادة بصورة أساسية إلى التكاليف المرتبطة بتنمية وبناء قدرات البنك التقنية، وبخاصة تكاليف الإهلاك والصيانة للأصول تقنية المعلومات، وفي ظل تقلبات السوق والاقتصاد في المنطقة، اتخذ البنك قراراً يكمن في رصد مخصصات تحوط بقيمة ٤٣,٧ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٧ مقارنة مع ٣٨,٦ مليون دولار أمريكي في العام السابق، وإجمالاً ارتفع صافي الدخل لعام ٢٠١٧ بنسبة ٨٨ بالمائة ليصل إلى ٧٠,٠ مليون دولار أمريكي مقارنة مع ٣٧,٣ مليون دولار أمريكي في العام السابق، ويعد هذا ترجمة واقعية لهدفنا الإستراتيجي في مواصلة نمو ربحية البنك.

يُعد هذا العام هو الأول من نوعه منذ البدء في تنفيذ إستراتيجية العمل الجديدة في العام ٢٠١١، فقد تجاوزت نسبة النمو في إجمالي المدخولات نظيرتها في النفقات، وشهدت نسبة التكلفة إلى الدخل تحسناً بمقدار ٦ بالمائة خلال العام، ومن الجدير بالذكر أن نوعية الدخل قد تحسنت في العام ٢٠١٧ حيث انكشبت نسبة الدخل الاستثنائي والدخل غير المتجدد عن السنوات السابقة، وعلاوة على ذلك وعلى الرغم من تباطؤ نمو السوق خلال ٢٠١٧، ازدادت نسب إجمالي و صافي الدخل التي حققها بنك الخليج الدولي مقارنة مع منافسيه في القطاع.

مع ارتفاع العائد على حقوق المساهمين في ٢٠١٧ إلى الضعف تقريباً إلا أن الأجمالي يبقى متواضعاً، ومن المتوقع أن يستمر المعدل على نفس المستوى في المدى القصير بينما يواصل البنك التركيز على بناء خطته المستقبلية، وعموماً فإن المتوقع أن يرتفع معدل العائد بدرجة كبيرة بعد أن يتم استرداد عوائد بنك التجزئة الجديد إلى نقطة التعادل مع المصروفات.

استمر بنك الخليج الدولي في المحافظة على قوة ميزانيته العمومية في ٢٠١٧، حيث بلغ إجمالي القيمة الموحدة للأصول ٢٥,٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٧ بزيادة نسبتها ١١ بالمائة مقارنة مع ٢٢,٩ مليار دولار أمريكي في نهاية العام المالي السابق، ويعكس ذلك مستويات عالية من السيولة، كما حقق إجمالي قيمة النقد والأصول الأخرى



الدكتور عبدالله بن حسن القادر
رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية

الخليج الدولي بالفئتين "A+" و "A1" على التوالي، وفي شهر نوفمبر ٢٠١٧ ثبتت خدمة "موديز" للمستثمرين التصنيف قصير الأمد لبنك الخليج الدولي على درجة (Prime 2) وعلى درجة (Baa1) لتصنيف الودائع طويل الأمد، وأكدت وكالات التصنيف على الدعم الكبير المحتمل من غالبية المساهمين منذ فترة طويلة في البنك، وعلى معايير محكمة للاكتتاب، وجوده ضوابط الحد من المخاطر، وجوده الأصول المستقرة والتغطية الكافية لمخاطر السيولة وسلامة التوجه الإستراتيجي العام للبنك.

وفي ضوء المناخ الاقتصادي السائد وأوضاع السوق الحالية، فإن تثبيت تلك الوكالات لتصنيف البنك يعتبر بمثابة شهادة مستقلة مهمة تؤكد استمرار قوة المركز المالي لبنك الخليج الدولي ونجاح الإجراءات المتخذة خلال السنوات الماضية التي تهدف إلى إحداث تحولات في البنك عبر تنفيذ الإستراتيجية الجديدة للأعمال، كما نال البنك العديد من الجوائز في القطاع المصرفي خلال عام ٢٠١٧ بفضل ما حققه من إنجازات في مجال الأعمال، وهذا يؤكد على قوة البنك الدائمة واستقراره وسمعته الطيبة في ظل بيئة مالية تنافسية وسريعة التغيير.

التحول الإستراتيجي

يسرنى التأكيد أن تطبيق إستراتيجية البنك يسير بشكل إيجابي، ويشهد على ذلك استمرار وتحسن تعاون جميع أقسام البنك بشكل كبير، وقد تحقق تقدم مميز في النطاقات الأساسية للتركيز الإستراتيجي من تنويع الدخل ومحفضة التمويل والفعالية التشغيلية وفعالية التكلفة، يدعمه تطوير الثروة البشرية في البنك وتحسين تقنية المعلومات والبنية التحتية للحكومة.

ومن بين التغييرات الإستراتيجية المهمة حصول البنك على موافقة مجلس الوزراء السعودي لتأسيس بنك محلي في المملكة العربية السعودية. مما يتيح ضم الفروع الثلاثة للبنك في مدينة الرياض والظهران وجدة والعمليات المصرفية الرقمية للأفراد "ميم" ضمن هذا الكيان، كما حصل بنك الخليج الدولي على ترخيص من البنك المركزي بمملكة البحرين للعمل كبنك تجزئة في البحرين، وهو ما من شأنه أن يدعم تطور قطاع التقنية المالية في المملكتين الشقيقتين، ومع إمكانية فتح حسابات العملاء الجدد عبر الإنترنت، فإن "ميم" سيكون أول بنك رقمي بشكل تام للأفراد في المنطقة، وهذه الإنجازات من الخطوات المهمة لتنفيذ إستراتيجية البنك ليحقق هدفه ليصبح مصرفاً متكاملًا في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. وبهذه المناسبة أعرب عن شكري وتقديري الفائقين للقيادة في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين مؤكداً في ذات الوقت التزام البنك باقصى المعايير المهنية خدمة لاقتصاد البلدين الشقيقين.

السائلة والودائع قصيرة الأجل زيادة نسبتها ٢٦ بالمائة ليبلغ ١٠,٧ مليار دولار مقارنة مع ٨,٤ مليار دولار في ٢٠١٦ ويمثل ذلك نسبة ٤٢ بالمائة من إجمالي الأصول، وفاقته إيداعات البنك مع البنوك الأخرى وداخلك البنوك لدى بنك الخليج الدولي، ما يعني أن البنك استمر في كونه مفضلاً للإجمال في سوق التعاملات بين البنوك، كما ازداد إجمالي قيمة القروض في ٢٠١٧ بمقدار ٣ بالمائة ليبلغ ١٠,١ مليار دولار مقارنة مع ٩,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية العام السابق.

يوضح التحسن القوي في الأداء المالي الذي حققه بنك الخليج الدولي أننا بدأنا في تحقيق عوائد استثمارنا في السنوات الأخيرة، وهذا يشمل إنشاء مصرف "ميم" للخدمات المصرفية للأفراد، وتوسيع قاعدة أعمال إدارة الأصول وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية لتقنية المعلومات، وإنشاء مكاتب جديدة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ويعكس الأداء المالي كذلك نجاح البنك في التركيز الإستراتيجي على توسيع وتنويع الإيرادات وتقليل النفقات وتحسين الكفاءة التشغيلية.

التمويل

يستمد بنك الخليج الدولي موارد التمويل بصورة أساسية من ودائع عملاء الخدمات المصرفية للشركات والتي ارتفعت بنسبة ١٩ بالمائة في العام ٢٠١٧ لتبلغ ١٦ مليار دولار أمريكي بما يعادل ٨٨ بالمائة من إجمالي ودائع البنك ومرة ونصف حجم القروض والسلف الإجمالية، واستطاع البنك أن يستحوذ على تمويلات جديدة في هذا العام من خلال إصدار السندات الممتازة في شهر يناير ٢٠١٧ بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بأجل خمس سنوات بأكثر من ضعف القيمة المستهدفة، وبالإضافة إلى ذلك كان بنك الخليج الدولي أول مؤسسة غير سيادية في وسط وشرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وأمريقيا تصدر سندات في العام ٢٠١٧، مؤسساً معياراً قياسياً للإصدارات بالدولار الأمريكي للمستثمرين العالميين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يؤكد الوضع التمويلي القوي للبنك ثقة عملائه والأطراف المتعاملة معه، والتزام البنك بتنويع مصادر التمويل واستخدام هياكل مختلفة لتحقيق تكلفة عادلة للتمويل، وهذا يشمل مصادر تمويل أكثر استقراراً وبتكلفة أقل من خلال الخدمات المصرفية للأفراد وأنشطة المعاملات المصرفية، وتنويع الإيرادات بعيداً عن الإقراض، واستخدام الميزانية العمومية من خلال مساهمات أكبر من الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول، ووفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل الثالثة بلغت نسبة الملاءة المالية الكلية ونسبة ملاءة الفئة الأولى من رأسمال البنك ١٥,٦ بالمائة و١٤,٧ بالمائة على التوالي في نهاية العام المالي ٢٠١٧.

التصنيف الائتماني

أكدت وكالات التصنيف الائتماني الدولية مجدداً ثقتها في متانة الوضع المالي لبنك الخليج الدولي خلال العام المالي ٢٠١٧، وفي شهر ديسمبر ثبتت وكالة "فيتش" تصنيف البنك المعتمد كمصدر طويل الأجل على درجة bbb-، كما ثبتت تصنيف الاستدامة على درجة (bbb+)، في حين ثبتت وكالة تصنيف الائتمان الدولية "كابيتال إنترنيشنال" تصنيف تعاملات النقد الأجنبي طويلة وقصيرة الأمد لبنك

تقرير رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

القدرة المؤسسية

خلال العام ٢٠١٧ واصلنا تعزيز البنية التحتية المؤسسية لبنك الخليج الدولي لدعم تحقيق إستراتيجيتنا واستمرار نمو الأعمال، وفي هذا الصدد عززنا موارنا البشرية بشكل كبير من خلال توظيف مهنيين ذوي كفاءات عالية في مختلف التخصصات، كما واصلنا الاستثمار في أحدث التقنيات من أجل تبسيط إدارة العمليات وتحسين إدارة التكاليف، فضلا عن تنويع المنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة، وبالإضافة إلى ذلك قمنا بتعزيز أطر حوكمة الشركات وإدارة المخاطر في البنك من أجل الالتزام بأحدث المتطلبات التنظيمية والتأكد من بقاء البنك قويا ومرنا في مواجهة الظروف الاقتصادية المتقلبة بشكل متزايد.

القيادة

يؤسفني بالبالغ الحزن والأسى الإعلان عن وفاة معالي الأستاذ جمال بن عبدالله السحيمي في نوفمبر ٢٠١٧، شغل معاليه منصب رئيس مجلس إدارة البنك لما يقارب عقداً من الزمن، وقد كان قائداً يتمتع برؤية ثاقبة ويهتم بشكل كبير بإدارة بنك الخليج الدولي، وسيتذكر الجميع بصفته المصمم والقائد لنموذج العمل والإستراتيجية الجديدة في بنك الخليج الدولي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وبفضل خبرته الواسعة ومعرفته الفريدة بالقطاع المصرفي الإقليمي تمكن من قيادة المجلس وفريق الإدارة لتنفيذ رؤية البنك، سنفتقد معاليه كثيراً، وأنا أدرك تماماً أن السير على خطاه سيكون مهمة مشرفة مهما صعبت، ويشرفني العمل مع زملائي في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية رئيساً للمجلس وقائداً لهذا الكيان الكبير، ويسرني أن أرحب بالأستاذ خالد بن صالح المدير نائباً لرئيس مجلس الإدارة.

النظرة المستقبلية

نظراً لاستمرار توسع الاقتصاد العالمي ما تزال نظرنا المستقبلية لعام ٢٠١٨ إيجابية، ومع ذلك توجد توقعات بزيادة التقلبات في الأسواق المالية حيث تواصل البنوك المركزية خفض إجراءات التحفيز، وعلى الرغم من استمرار ضغوط الظروف الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠١٧، إلا أن التحسن في أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام أدى إلى تحسن التوقعات الإقليمية لعام ٢٠١٨، وقد واصلت دول مجلس التعاون الخليجي اتخاذ الخطوات الاستباقية لمواجهة انخفاض أسعار النفط من خلال تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي ومالي شاملة.

وتبقى آفاق القطاع المصرفي الإقليمي مستقرة، مدعومة بمعطياتها الأساسية القوية، ومن المتوقع الاستفادة من الاستقرار المستمر لأسعار النفط، وازدياد قوة القطاع غير النفطي، واتجاهات النمو الاقتصادي الإيجابية عموماً، ونظراً لهذا فإننا متفائلون بالآفاق المستقبلية لبنك الخليج الدولي في العام ٢٠١٨، ويثق مجلس الإدارة تمام الثقة في قدرة الإدارة على مواجهة جميع التحديات المستقبلية، ومواصلة تحقيق أهدافنا الإستراتيجية الطموحة بنزاهة ومهنية وإبداع ومرونة.

شكر وتقدير

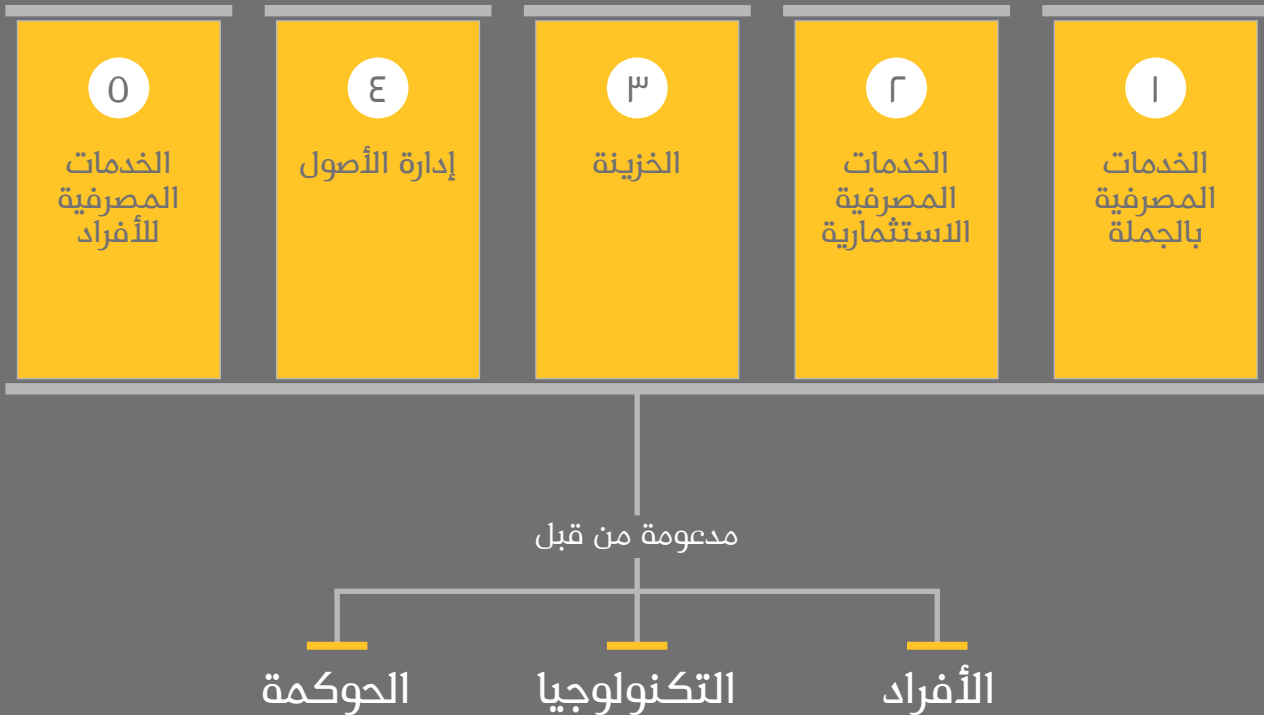
يسرني نيابة عن مجلس الإدارة أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير على ثقة ودعم المساهمين، والولاء غير المحدود من العملاء، والتشجيع المستمر والتعاون من كافة الأطراف الداعمة، كما يود مجلس إدارة بنك الخليج الدولي أن يعرب عن خالص امتنانه وتقديره لما يحظى به البنك من مشورة وتوجيه مستمرين من قبل الهيئات الرقابية والإشرافية في مختلف الدول التي يزاوّل فيها البنك أعماله، كما يطيب لنا أن ننتهز هذه الفرصة لكي نشيد بالترام واحترافية كل من فريق الإدارة والموظفين وموقفهم الإيجابي في تبني عملية التغيير وتنفيذ التحول الإستراتيجي والثقافي القائم في البنك، متطلعين لاستمرار ذلك العطاء في السنوات المقبلة.

الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر
رئيس مجلس الإدارة

مجالات تركيزنا الاستراتيجي



ركائزنا الاستراتيجية



تقرير الإدارة

زيادة وتنوع الإيرادات

نجح بنك الخليج الدولي في زيادة إيراداته خلال عام ٢٠١٧، كما سجلت جميع الخدمات المصرفية بالجملة والخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والخدمات المصرفية للأفراد مساهمات أعلى في إجمالي الدخل، مما يعكس مستوى أعلى من البيع المتبادل والتعاون.

أبرز مجالات نمو الإيرادات

- ارتفع إجمالي الدخل بنسبة ٢٠ بالمائة ليصل إلى ٣٦٠,٣ مليون دولار مقارنة بـ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في العام السابق، ناهيك عن النمو الإيجابي الذي حققه البنك مقارنة بغيره من البنوك.
- ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة ٣٣ بالمائة من ١٩٠,٠ مليون دولار أمريكي إلى ٢٥٣,١ مليون دولار أمريكي، مما يعكس في المقام الأول النمو في حجم القروض وتحسن هوامش الربح خلال العام.
- ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات، وهي أكبر مساهم في الدخل من غير الفوائد، بنسبة ١٠ بالمائة إلى ٧٢,٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٦: ٦٦,٢ مليون دولار أمريكي).

كما نجح البنك خلال العام في تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى زيادة تنويع مصادر الدخل بعيداً عن أنشطة الإقراض واستخدام الميزانية العمومية.

أبرز جهود تنوع الإيرادات

- كان العام الأول للخدمات الإلكترونية للمعاملات المصرفية العالمية، والتي تشتمل على إدارة النقد وخدمات التمويل التجاري المركب، ناجحاً بكل المقاييس، حيث زادت الحسابات تحت الطلب والحسابات الجارية بنسبة ٤٥ بالمائة.
- أنشأت شركة جي آي بي كابيتال، الذراع المصرفية الاستثمارية للبنك ومقرها الرياض، قسماً جديداً لإدارة الأصول في عام ٢٠١٧، مما أضاف إيرادات سنوية متكررة.
- حصلت شركة جي آي بي كابيتال على موافقة الجهات التنظيمية لإطلاق صندوق جديد عام لفرص الأسهم السعودية في عام ٢٠١٨، كما حصلت على ترخيص وساطة من هيئة السوق المالية.
- تم منح بنك الخليج الدولي ترخيصاً من قبل مصرف البحرين المركزي للعمل في مملكة البحرين كبنك تجزئة تقليدي. ومن المقرر أن يبدأ البنك تقديم الخدمات المصرفية للأفراد في البحرين في النصف الأول من عام ٢٠١٨.
- من المتوقع أن تساهم عملية إعادة توجيه مجموعة المؤسسات المالية للعمل كفريق لإدارة العلاقات المدرة للدخل في تعزيز المساهمات بدءاً من عام ٢٠١٨.

في ما ثبت أنها واحدة من أصعب السنوات حتى الآن بالنسبة للقطاع المصرفي الإقليمي، يسرني أن أذكر أن بنك الخليج الدولي قد حقق تقدماً ممتازاً في مسيرته نحو تحقيق هدفه الاستراتيجي في أن يصبح مصرفاً يقدم خدمات شاملة في كافة دول مجلس التعاون الخليجي. ويوضح هذا الاستعراض، التقدم الذي حققناه جلياً من خلال الإنجازات الملموسة في جميع مجالات التركيز الاستراتيجية الرئيسية. وقد ساعد هذا في تعزيز القوة المالية والمرونة والقدرة التنافسية لبنك الخليج الدولي، وفي الوقت نفسه الحفاظ على سمعته ونزاهته.



الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة
بنك الخليج الدولي

أداء تمويلي فعال

في أعقاب الظروف الاستثنائية التي شهدها السوق في عام ٢٠١٦، عادت تكلفة التمويل إلى مستوياتها الطبيعية في عام ٢٠١٧، حيث انخفض متوسط التكلفة الكلية الشاملة لأقساط التمويل من ٦٨ نقطة أساس في عام ٢٠١٦ إلى ٤٩ نقطة أساس في عام ٢٠١٧. وفي ظل هذه الظروف المواتية، أظهر تقرير التمويل الخاص ببنك الخليج الدولي تحسناً ملحوظاً مقارنة مع عام ٢٠١٦، مع زيادة التركيز على ودائع العملاء وخفض الاعتماد على الاقتراض بين البنوك. أدت المبادرة الناجحة لتنوع المطلوبات، بما في ذلك التركيز الجديد على التمويل طويل الأجل المستمد من العملاء الجدد، إلى تحسين كل من مركز المودعين ومتوسط الاستحقاق المرجح.

كما ارتفعت ودائع العملاء، التي تمثل معظم تمويلات بنك الخليج الدولي، بنسبة ١٩ بالمائة إلى ١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل ٨٨ بالمائة من إجمالي الودائع متجاوزة القروض والسلف بمعدل ١,٦ مرة.

وقد وفر النمو في الخدمات المصرفية للأفراد ميم من بنك الخليج الدولي وودائع للخدمات العمليات المصرفية الدولية العالمية عبر الإنترنت لبنك الخليج الدولي مصدر تمويل أكثر استقراراً. كما نمت محفظة المطلوبات لدى خدمة ميم بنسبة ٤٠٠ بالمائة تقريباً لتصل إلى ١,١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل ٢٠ بالمائة من إجمالي قيمة الودائع في فرع البنك في المملكة العربية السعودية.

شهدت خدمات إدارة النقد عبر الإنترنت وخدمات التمويل التجاري المركب التي يقدمها بنك الخليج الدولي إقبالا كبيراً من العملاء في عام ٢٠١٧. وقد تجلّى ذلك من خلال زيادة إجمالي الحسابات تحت الطلب والحسابات الجارية بنسبة ٤٥ في المائة خلال العام.

نجح البنك في جمع تمويل جديد طويل الأجل خلال العام من خلال إصدار سندات مدتها خمس سنوات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار بسعر منافس في يناير. كان دفتر طلبات الإصدار متنوعاً بشكل جيد، حيث ضمت قائمة المستثمرين بنوكاً ومديري صناديق وشركات تأمين ومستثمرين آخرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وآسيا. وقد قوبل هذا الإصدار بطلب قوي، لتصل قيمة دفتر الطلبات إلى أكثر من ١,٢ مليار دولار أمريكي، مما أتاح للبنك إمكانية خفض السعر الإرشادي ووضع السعر النهائي بمقدار ١٧٠ نقطة أساس فوق متوسط سعر الفائدة الثابت (Mid-swaps)، والذي يشكل ١٠ نقاط أقل من السعر الإرشادي المقدر مسبقاً. وتجدر الإشارة إلى أن بنك الخليج الدولي كان أول مؤسسة غير سيادية في دول وسط وشرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصدر سندات في عام ٢٠١٧، وهو ما أرسى مرجعية بالدولار الأمريكي لمتبعيها المستثمرون الدوليون كمؤشر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

جهة العمل المفضلة

في عام ٢٠١٧، وافق مجلس الإدارة على استراتيجية الموارد البشرية الجديدة لبنك الخليج الدولي لمدة ثلاث سنوات، والتي تستند على أربعة ركائز رئيسية (انظر الجدول أدناه). صممت الاستراتيجية لتحقيق هدف البنك في أن يصبح جهة التوظيف المفضلة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية، حيث تركز الاستراتيجية على التعلم والتطوير وإدارة الأداء والاتصالات المطورة وإشراك الموظفين.

ولدعم التنفيذ الفعال لاستراتيجيته التجارية، واصل بنك الخليج الدولي تعزيز ثروته البشرية خلال العام، إذ عمل على توظيف أشخاص ذوي خبرة عالية وكفاءة لشغل المناصب الإدارية الرئيسية في مجموعة من التخصصات. كما تم إعطاء الأولوية للتعلم والتطوير. تضمنت المبادرات الجديدة إطلاق أكاديمية بنك الخليج الدولي، والتي تطبق منهاجاً أساسياً يغطي مجالات تطوير القيادة وإدارة الأداء، والفعالية الشخصية، والتدريب الفني والتنظيمي.

وبالإضافة إلى ذلك، تمت مراجعة تطوير مهارات الشباب مهنيًا في بنك الخليج الدولي وتعزيزه. والهدف من هذا البرنامج الذي يمتد لعامين، والذي كان قد بدأ في عام ٢٠١٣، هو أن نستقطب أفضل الخريجين المؤهلين حديثاً في دول مجلس التعاون الخليجي، وأن نوفر لهم الفرصة للتطور ليصبحوا قادة المستقبل في البنك.

ومن بين التحديثات الرئيسية الأخرى فيما يتعلق بالموارد البشرية إنشاء مجموعة عمل إشراك الموظفين لإدارة ومراقبة مبادرات إشراك الموظفين على مستوى المجموعة ومستوى الإدارات، بمساعدة من مزود دراسات استقصائية خارجي تم تعيينه حديثاً. وفي صدد تحفيز الموظفين، تم إطلاق برنامج جوائز الرّواد وجوائز التقدير، ويشتمل هذا البرنامج على جوائز سنوية تمنح لأصحاب الاستثنائي، إلى جانب تكريم الموظفين الذي يظهرون أداءً يجسد العلامة التجارية لبنك الخليج الدولي من ناحية الإدراك والمرونة والتعاون والتكامل.

ركائز استراتيجية الموارد البشرية

- إعداد قوة عاملة نشطة ومحفزة
- نشر ثقافة الأداء العالي
- بناء قدرات وطنية قوية في دول مجلس التعاون الخليجي للمستقبل
- تطوير مؤسسة تدعم طموحات النمو لدى بنك الخليج الدولي

تقرير الإدارة (تتمة)

تحسين كفاءة التشغيل وكفاءة التكلفة

تمت الموافقة على استراتيجية تقنية المعلومات المعدلة والتي تمتد لخمس سنوات من قبل مجلس الإدارة في عام ٢٠١٧. وتهدف الاستراتيجية، التي تستند على أربعة ركائز رئيسية (انظر الجدول أدناه)، إلى إنشاء خدمات تكنولوجيا معلومات تعاونية ومستقرة وذاتية التنظيم لخلق القيمة المطلوبة من العمل، ومرنة بما فيه الكفاية لمواكبة أحدث التطورات الرقمية في مجال التقنيات والخدمات البنكية العالمية. ولضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية، تمت إعادة هيكلة قسم تكنولوجيا المعلومات إلى أربع وحدات متخصصة متوازنة مع الأعمال وقائمة على الخدمات لتقديم أفضل قيمة لبنك الخليج الدولي وعملائه.

كما شملت المبادرات الرئيسية خلال العام تلبية المتطلبات التنظيمية الصارمة الجديدة للأمن السيبراني، وتوفير خدمات مؤتمتة جديدة للموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات والإدارة والمشتريات. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مشروع تجريبي لإدخال تقنية جديدة تعمل بالروبوتات. كما تم وضع خطط لاستخدام أحدث التقنيات والأساليب مثل تبني منهجيات DevOps، و Agile، و بيئات الاختبار القائمة على الحوسبة السحابية.

وفي تطور ملحوظ كان الأول من نوعه في المنطقة، نقل بنك الخليج الدولي شبكته العالمية لتكنولوجيا المعلومات إلى مزود خدمة واحد أدى توحيد ٣٠ عقد منفصل قائم بذاته لتكنولوجيا المعلومات إلى انخفاض التكاليف وتحسين اتفاقيات مستوى الخدمة. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على خطط لبناء مركز عمليات مركزي حديث جداً للمجموعة في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٨.

وأدى تحسين الكفاءة التشغيلية وكفاءة التكلفة خلال العام إلى ضبط النفقات، بحيث زادت بنسبة ١٠ بالمائة فقط مقارنة بـ ١٤ بالمائة في عام ٢٠١٦.

ركائز استراتيجية تكنولوجيا المعلومات

- استقرار وحدة تكنولوجيا المعلومات في بيئة آمنة ومراقبة
- البناء للمستقبل من خلال تطبيق أحدث التقنيات
- تعزيز الكفاءة من خلال التركيز على التحسين المستمر
- مواثمة تكنولوجيا المعلومات بشكل أوّثق مع احتياجات الأعمال

تحسين مستوى وجودة الخدمات

خلال عام ٢٠١٧، حقق بنك الخليج الدولي تقدماً كبيراً في الموازنة بين الأفراد والمنتجات والعمليات والأنظمة في جميع أنحاء المؤسسة من أجل تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء، ورفع مستوى تجربة العملاء بشكل عام.

استمر قسم الخدمات المصرفية للمؤسسات في تنفيذ استراتيجيته القائمة على العلاقات من خلال تقديم حلول مبتكرة جديدة. وهذا يشمل منصة خدمات العمليات الدولية عبر الإنترنت من أجل إدارة نقدية مريحة وأمنة وتمويل تجاري مركب. بالإضافة إلى ذلك، سيوفر تحويل مجموعة المؤسسات المالية إلى فريق إدارة قائم على العلاقات تغطية مركزية للبنوك والكيانات الحكومية والمؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى. كما تم نقل فرع البنك في أبو ظبي ومكتب التمثيل في دبي إلى مواقع أكثر أهمية وملاءمة، في الوقت الذي يجري فيه العمل على أتمتة إجراءات توفير خدمات الائتمان لتحسين جودة وكفاءة هذه العملية الحيوية.

من جهة أخرى، عزز قسم الخدمات المصرفية للأفراد ميم منصته الرقمية لتزويد العملاء بواجهة سلسلة محسنة، ووضع اللمسات الأخيرة لإطلاق منتجات أصول جديدة في عام ٢٠١٨؛ بينما زاد قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية من خدماته بعد حصوله على موافقة الجهات التنظيمية لتقديم خدمات الوساطة.

قامت وحدة الخزينة بزيادة فرق التحليل وحلول العملاء، كما قامت بتطوير ٢٥ منتجاً تقليدياً جديداً ومنتجات متوافقة مع الشريعة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء فيما يخص حلول إدارة المخاطر المحسنة وتعزيز الإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، تم توسيع خدمات إدارة الأصول، والتي يتم توفيرها بالتعاون بين شركة جي آي بي كاييتال وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، لتزويد العملاء بحلول جديدة لإدارة الثروات، بما في ذلك إطلاق صناديق جديدة.

ولدمع مختلف أقسام الأعمال في جهودها نحو تحسين مستوى وجودة الخدمات، كثف قسم تكنولوجيا المعلومات من أتمتة العمليات والإجراءات التشغيلية، في حين عزز قسم الموارد البشرية قاعدة المواهب لدى البنك، وعمل على تطوير المهارات الفنية للموظفين. كما عمل القسم على تعزيز سلوك العلامة التجارية لدى بنك الخليج الدولي بشأن الإدراك والمرونة والتعاون والتكامل.

حماية وتعزيز السمعة

عزز البنك خلال عام ٢٠١٧ أطره الخاصة بالإدارة المؤسسية وإدارة المخاطر بهدف الالتزام لأحدث المتطلبات التنظيمية، وتوفير الحماية ضد الظروف الاقتصادية والسوقية المتقلبة بشكل متزايد.

كما استمر بنك الخليج الدولي في تنفيذ برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، وواصل رعايته لمؤتمرات وفعاليات قطاعية إقليمية ودولية بارزة بهدف تعزيز سمعته.

من ناحية أخرى، من المتوقع أن يدعم تحسن الظروف الاقتصادية العالمية تحسين توجهات تدفقات التجارة والاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين ستواصل عمليات التعزيز المالي الاستفادة من هذه البيئة طالما أن أسعار النفط مستقرة حول المستويات الحالية. ومن المرجح أن تزداد تدريجياً تدابير تنويع الإيرادات غير النفطية، وأن توفر في نهاية المطاف قدراً من الحماية للاقتصادات الإقليمية ضد تقلبات سوق النفط.

بالنسبة للبنوك الإقليمية، من المتوقع أن يكون عام ٢٠١٨ عاماً محورياً، أبرز ما فيه هو حاجة تلك البنوك إلى تسريع تحولها إلى مؤسسات أكثر تركيزاً من الناحية الاستراتيجية، ومدفوعة بالتكنولوجيا، ومرنة من الناحية التشغيلية، وفي الوقت نفسه الاستمرار في وضع وتنفيذ استراتيجيات مبتكرة لتحقيق النمو المستدام.

وكما توضح إنجازاتنا في عام ٢٠١٧، من حيث الاستمرارية في تحويل بنك الخليج الدولي عبر عدة مجالات. من خلال المبادرات الرئيسية طرح منتجات وخدمات جديدة، وتعزيز خدمة ورضى العملاء، وتعزيز قدراتنا المؤسسية. وتدعم هذه المبادرات طريقة التفكير المؤسسية الجديدة والسلوكيات المرتبطة بها، والتي سببتم من خلالها دعم تحقيق أهداف النمو الطموحة للبنك. وفي هذا الصدد، حققنا تقدماً جيداً في إنشاء شركة تابعة جديدة في المملكة العربية السعودية، وتوفير الخدمات المصرفية للأفراد في البحرين، والتي من خلالها نسعى إلى تحقيق طموحاتنا الاستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالنظر إلى المستقبل، ندرك أن عام ٢٠١٨ سيكون عاماً متقلباً وسيشكل اختباراً بالنسبة للقطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكننا واثقون من قدرة البنك على التصدي لجميع التحديات المستقبلية بطريقة استباقية ومهنية. لذلك ما زلنا متفائلين بشأن آفاق بنك الخليج الدولي في المستقبل.

عبدالعزیز الحليسي

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

التطورات المتعلقة بالالتزام

- تحقيق مستوى عال من الالتزام التنظيمي في جميع الاختصاصات التي يعمل فيها البنك.
- تعزيز التركيز على مشاركة المعلومات وسرية العميل والأمن السيبراني.
- تحسين جميع العمليات المتعلقة بمبدأ "اعرف عميلك" في جميع أقسام البنك، من خلال تنفيذ عمليات رصد وتحليل يومية لمكافحة غسيل الأموال.
- الالتزام بتوجيهات قانون أسواق أوروبا بشأن الأدوات المالية (MiFID II).
- تنفيذ جميع العمليات والنظم المطلوبة للتكيف مع إدخال ضريبة القيمة المضافة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
- وضع برنامج شامل للالتزام والحوكمة المؤسسية لإطلاقه في عام ٢٠١٨، بما في ذلك إنشاء قسم جديد مخصص.
- تنفيذ برنامج تدريبي واسع النطاق حول موضوع الالتزام بحيث غطى مجالات غاية في الأهمية مثل مكافحة غسيل الأموال، ومدونة قواعد السلوك، والتداول من الداخل، ومخاطر السلوك.

التطورات المتعلقة بإدارة المخاطر

- إعادة معايرة وتحسين نموذج تقديرات محلل المخاطر من موديز والتحقق من صحته، استناداً إلى تجارب المقترضين الفعليين، ووضع برنامج "احتمالات العجز عن السداد" للمجموعة.
- تعزيز دفاعات الأمن السيبراني بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية الجديدة.
- توسيع فريق أمن المعلومات.
- إجراء استعراض سنوي لإطار المخاطر الخاص ببنك الخليج الدولي ومقارنته بأفضل الممارسات الدولية.
- مراجعة وتعزيز السياسات والإجراءات الائتمانية في ظل ظروف السوق المتغيرة.

التصدي للتحديات المستقبلية

تتسم آفاق منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بالتحدي والإثارة في آن واحد، وتنطوي على مخاطر وفرص في وقت يشهد تغييراً غير مسبوق. تشهد المنطقة تحولا كبيرا في الوقت الذي تتأقلم فيه مع نموذج اقتصادي جديد، حيث تطلق العديد من الدول، أبرزها المملكة العربية السعودية، إصلاحات مالية واقتصادية.

وبينما يتعافى القطاع غير النفطي في بعض البلدان، فمن المرجح أن تظل التوقعات على المدى المتوسط ضعيفة نسبياً ما لم ترتفع أسعار النفط بشكل كبير وأن تظل مرتفعة لفترة أطول. ومع ذلك، ستواصل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي التركيز على تسريع جهود الإصلاح نحو التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص.

تقرير الإدارة (تتمة)

العمليات الإقليمية الرئيسية

الخدمات المصرفية للشركات

- تم تفويض البنك كمدير رئيسي وممول وطرف تحوط مقابل لتمويل إجارة متوافقة مع الشريعة بقيمة ٦٦٦ مليون دولار أمريكي بأجل ١٢ عاماً للمشاركة في تمويل شراء ١٨ طائرة من طراز A320 من قبل المؤسسة الدولية لتمويل الطيران (International Airfinance Corporation) بغية تأجيرها على الخطوط الجوية العربية السعودية (السعودية).
- كان البنك هو المزود الوحيد لتسهيلات تمويل عقد لصالح شركة Shapoorji Pallonji Middle East لبناء مبنى جديد للمكاتب ومركز معلومات دولي حصلت عليه الشركة من الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).
- عين البنك كمستشار مالي ومدير رئيسي مفوض وممول ووكيل لتسهيلات لجمع تمويل مشترك بقيمة ٥١٥ مليون دولار أمريكي لمدة ٨ سنوات لصالح بناء مصنع غاز تابع لشركة توسعة غاز البحرين الوطنية.
- تم تفويض البنك كمدير رئيسي من قبل شركة التعدين العربية السعودية (معدن) لجمع تسهيل ائتماني متوافق مع الشريعة بقيمة ٧٥٠ مليون ريال سعودي بأجل ٥ سنوات.

شركة جي أي بي كابيتال

- تم تعيين شركة جي أي بي كابيتال كمستشار مالي رئيسي في خضعة أربعة مطارات بموجب تفويض من الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة العربية السعودية.
- تم تعيين الشركة كمدير ترتيب رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب مشترك لتمويل إصدار سندات متعددة الشرائح بقيمة ١٢,٥ مليار دولار أمريكي من قبل المملكة العربية السعودية، وهو ثالث أكبر إصدار سيادي حتى الآن، وأكبر إصدار سندات من نوعه في الأسواق الناشئة في ٢٠١٧
- تم تعيين الشركة كمدير ترتيب رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب مشترك لتمويل إصدار سندات متعددة الشرائح بقيمة ٣ مليار دولار أمريكي من قبل مملكة البحرين، وهو ما يمثل أكبر إصدار دين مشترك للمملكة في أسواق الدين الرأسمالية حتى تاريخه، حيث تجاوزت قيمة طلبات الاكتتاب ١٥ مليار دولار أمريكي.
- تم تعيين الشركة كمدير ترتيب رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب مشترك لتمويل إصدار سندات بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي من قبل سلطنة عُمان، والذي كان أول إصدار صكوك عالمية للسلطنة.
- تم تعيين الشركة كمدير ترتيب رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب مشترك لتمويل إصدار صكوك بقيمة ١,٢٥ مليار دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية.
- تم تعيين الشركة كمدير ترتيب رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب مشترك لتمويل أول إصدار صكوك بقيمة ١١,٢٥ مليار ريال سعودي لصالح أرامكو السعودية.

أبرز الشهادات والجوائز في القطاع

الجوائز

- تجلت إنجازات بنك الخليج الدولي من خلال حصوله على العديد من الجوائز المرموقة في القطاع المصرفي خلال عام ٢٠١٧. وتؤكد هذه الجوائز قوة البنك وثباته واستقراره وسمعته في ظل المشهد المالي الذي يتسم بدرجة عالية من التنافس والتغير السريع.
- حصل بنك الخليج الدولي على لقب "أكثر البنوك أماناً" في البحرين للسنة الرابعة على التوالي في حفل توزيع جوائز مجلة جلوبال فاينانس.
- للسنة الثانية على التوالي، فازت شركة جي أي بي كابيتال بأربع جوائز تمنحها مجلة "إيميا فاينانس"، وهي: "أفضل بنك استثماري في الشرق الأوسط"، "أفضل بنك استثماري محلي في المملكة العربية السعودية والبحرين" و "أفضل بنك استثماري أجنبي في سلطنة عُمان.
- فيما يخص جوائز الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك، حصد بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود جائزتين عن:
 - إصدار صكوك موقومة بالعملة المحلية بقيمة ١١,٢٥ مليار ريال سعودي لصالح أرامكو السعودية.
 - جمع قرض جماعي بقيمة ٨٢٢ مليون دولار أمريكي بصيغة تسهيلات ائتمانية تقليدية، بالإضافة إلى تسهيل إجارة بقيمة ٦١٨ مليون دولار أمريكي لصالح شركة ألنيوم البحرين.

التصنيفات

- تم تصنيف بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود ضمن أفضل ١٠ مؤسسات في القطاع المصرفي في مختلف التصنيفات الإقليمية الرئيسية:
- الأول: العملة المحلية - الريال السعودي (للسنة الثانية)
- السادس: الحكومات والوكالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مدير سجل الاكتتاب الإقليمي الرائد)
- السادس: السندات وصكوك دول مجلس التعاون الخليجي
- السادس: الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- السابع: سندات وصكوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- العاشر: صكوك دول مجلس التعاون الخليجي

نظرة عامة على المسؤولية الإجتماعية للبنك

الشباب والتطوير الوظيفي



حفل تخريج المشاركين في برنامج تطوير مهارات المهنيين الشباب ٢٠١٦، مملكة البحرين، البحرين
في ٢٠ أبريل، أقيم حفل تخريج دفعة عام ٢٠١٦ لبرنامج تطوير مهارات المهنيين الشباب من بنك الخليج الدولي، وتسلم فيه ٢٩ خريجاً شهاداتهم من الرئيس التنفيذي للبنك، الأستاذ عبدالعزيز الحليسي، ورئيس إدارة الموارد البشرية هيلين لويدي. وأقيم الحفل الذي حضره أكثر من ١٥٠ ضيفاً في فندق الدبلوماسية راديسون بلو في البحرين، تبعه إقامة وليمة غداء تلاها جلسة تعارف. ومن خلال هذا البرنامج، والذي انطلق في عام ٢٠١٣، يتم إنتقاء مجموعة مختارة من الخريجين واخضاعهم للتدريب النظري والعملي، بالإضافة إلى التناوب على الوظائف داخل الإدارات قبل تعيينهم في المجموعة.

يفي بنك الخليج الدولي بمسئوليته الاجتماعية من خلال برنامجه للمسؤولية الاجتماعية ("واجب"). ومن خلال تنفيذ أنشطة ينسقها فريق إدارة الاتصال المؤسسي واللجنة الاجتماعية، يركز برنامج "واجب" على المفاهيم ذات النتائج الايجابية بعيدة المدى في مجالات الشباب والتطوير الوظيفي وتمكين المرأة في المجتمع وزيادة الوعي الصحي والحماية البيئية.



بطولة غرفة التجارة الأمريكية السنوية الثانية للغولف، مملكة البحرين

كان بنك الخليج الدولي الراعي البلاتيني لبطولة غرفة التجارة الأمريكية السنوية الثانية للغولف التي انعقدت في ١٤ أبريل في النادي الملكي للغولف في البحرين. وتهدف هذه البطولة الخيرية إلى جمع الأموال لبرنامج التدريب الخاص بغرفة التجارة الأمريكية بالبحرين الرامي إلى تمكين خريجي الجامعات الجدد من تطوير مهاراتهم المهنية وتعزيز شبكة علاقاتهم من أجل المضي قدماً في مساهمهم الوظيفي.

واجب
WAGiB

نظرة عامة على المسؤولية الإجتماعية للبنك (تتمة)

المبادرات الخيرية / رفاه المجتمع / الحماية البيئية



ماراثون بنك الخليج الدولي في الرياض، المملكة العربية السعودية
واصل بنك الخليج الدولي رعايته لماراثون الرياض الذي نظمه نادي (Riyadh Road Runners) في ٢٤ فبراير، وشارك ثمانية من موظفي بنك الخليج الدولي في السباق الذي جذب أكثر من ٢٠٠ متسابق. وجمعت الأموال من خلال تبرعات الرعاية ورسوم تسجيل المتسابقين لدعم جمعية مودة الخيرية التي تساعد أطفال الأسر المطلقة وتهدف إلى الحد من آثار الطلاق في السعودية. وتبني الجمعية الخيرية حالياً بيتاً ليلتقي فيه الوالد أو الوالدة المطلقين بأبنائهما.

سباق ماراثون البحرين للتتابع السابع والثلاثون، مملكة البحرين
شارك فريق موظفي بنك الخليج الدولي في سباق ماراثون البحرين للتتابع السابع والثلاثون، والذي أقيم في حلبة البحرين الدولية في ٢٤ نوفمبر. يدعم البنك منذ سنوات عديدة سباق ماراثون البحرين وهو واحد من أكثر الفعاليات السنوية شعبية واقدامها لجمع الأموال شعبية وأقدمها في البحرين، وتنظمه سنوياً جمعية المائدة المستديرة بالتعاون مع الاتحاد البحريني للألعاب القوى.

البرنامج التدريبي "المرأة والتكنولوجيا"، المملكة العربية السعودية

في ٢٥ سبتمبر، أطلق بنك الخليج الدولي البرنامج التدريبي "المرأة والتكنولوجيا" لدعم المرأة السعودية بالتعاون مع جامعة عفت، وهي مؤسسة خاصة غير ربحية رائدة في مجال التعليم العالي للنساء في السعودية وتعمل تحت مظلة مؤسسة الملك فيصل الخيرية. ورحب بأول دفعة من الطلبة كل من مشاري العتيبي وغادة بوخمسين. وقد ضم البرنامج، الذي يستمر ١٠ أسابيع، لتمكين المرأة والفتاة السعودية من تطوير مهاراتهم الوظيفية من خلال تقديم دورات تدريبية في مجال علم الحاسوب ودورات التطوير المهني، بما يمكنهن من البدء في حياتهن المهنية ويمهد الطريق أمامهن للحصول على المزيد من فرص التدريب. وقد تخرجت أول دفعة من الطالبات في ٧ ديسمبر.



اليوم العالمي للأرض، مملكة البحرين
نظم بنك الخليج الدولي مبادرة خاصة لزراعة الأشجار يوم السبت ٢٢ إبريل احتفالاً بيوم الأرض العالمي. وشارك أكثر من ١٠٠ شخص من بينهم موظفو البنك وأفراد من الجمهور بهذه المناسبة في حديقة سترة الكبرى من خلال زراعة أكثر من ٢٠٠ زهرة ونبته و١٠ أشجار نخيل في الحديقة. وسجل البنك هذه الفعالية في الحملة العالمية ليوم الأرض عن طريق الموقع الإلكتروني www.earthday.org لتوثيق مشاركته في الحملة. يهدف اليوم العالمي للأرض إلى زراعة ٨ مليارات شجرة حول العالم بحلول عام ٢٠٢٠.

الفعالية الخيرية "عكس عقارب الساعة"، مملكة البحرين
شارك فريق بنك الخليج الدولي في الفعالية والمسابقة الخيرية "عكس عقارب الساعة"، التي استضافها نادي روترأكت البحرين في ٢١ أبريل في منتجع البندر في البحرين. تهدف هذه الفعالية السنوية إلى جمع التبرعات لتوفير الدعم للأطفال المصابين بالسرطان وإعادة تأهيل قسم أورام الأطفال في مركز السلمانية الطبي بالبحرين. فعالية "عكس عقارب الساعة" هي مسابقة تضم الأنشطة الرياضية والعمل الجماعي والاتصال الفعال ومهارات القيادة. يضم كل فريق ٨ مشاركين أفراد عليهم أن يكملوا مجموعة من الألعاب المائية والبرية في أسرع وقت ممكن.

تمكين المرأة



زيادة الوعي الصحي

حملات التبرع بالدم، مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية نظم بنك الخليج الدولي طوال عام ٢٠١٧، سلسلة من حملات للتبرع بالدم لموظفيه في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية. وأقيمت هذه الحملات بالتعاون مع مستشفى الملك حمد الجامعي ومركز السلمانية الطبي في البحرين. وتعاون البنك في السعودية مع مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في الرياض ومستشفى الملك عبد العزيز الجامعي في جدة الجمعية الخيرية السعودية لتنشيط التبرع بالدم في الظهران. وشارك في هذه الحملة أكثر من ٢٠٢ موظفاً للمساهمة في توفير إمدادات الدم في كلا البلدين.



اليوم العالمي لمتلازمة داون، مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بمناسبة اليوم العالمي لمتلازمة داون الذي يصادف ٢١ مارس، دعم بنك الخليج الدولي الجمعية البحرينية لمتلازمة داون والجمعية الخيرية لمتلازمة داون بالرياض. نظمت الجمعية البحرينية لمتلازمة داون فعالية بجمع السيف لتوعية المجتمع بهذه المتلازمة تضمنت توزيع نشرات توعوية وإقامة ندوات تعليمية إلى جانب أنشطة ترفيهية وموسيقية. وحضر الفعالية أطفال من مركز العناية بمتلازمة داون وعائلاتهم إلى جانب مدراء وموظفي الجمعية.

التوعية بسرطان الثدي، مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بمناسبة الشهر العالمي للتوعية بسرطان الثدي في أكتوبر، نظم بنك الخليج الدولي مجموعة من أنشطة التوعية وجمع الأموال في البحرين والظهران والرياض وجدة لصالح جمعية بُنك بنك البحرين وجمعية السرطان السعودية. وفي البحرين، أضاء بنك الخليج الدولي مبنى مقره الرئيسي باللون الوردي طوال الشهر، في حين ارتدى موظفو البنك ملابس وردية اللون وزينوا مكاتبهم باللون الوردي. وقدمت جولي سبراكل، مؤسسة حملة بُنك بنك البحرين، عرضاً توضيحياً حول تطبيق i-Check الإلكتروني سهل الاستخدام للفحص الذاتي لسرطان الثدي أمام موظفي البنك وأجابت عن أسئلتهم المتعلقة بالتوعية بسرطان الثدي.

يوم الصحة لموظفي بنك الخليج الدولي، مملكة البحرين نظم بنك الخليج الدولي يوماً صحياً لموظفيه في البحرين يوم ٣٠ مارس. وتم إجراء فحص عام لأكثر من ١٣٥ موظفاً وموظفة في البنك يشمل فحص ضغط الدم والسكر والطول والوزن ومؤشر كتلة الجسم، فضلاً عن فحوصات أخرى للأسنان والعيون. وقد استفاد الموظفون من نصائح اختصاصيي التغذية والأمراض الجلدية بالإضافة إلى نصائح حول طرق الإقلاع عن التدخين.

أهم الأحداث خلال العام

فبراير

مؤتمر "مايكروسوفت ترانسفورم"، السعودية
شارك الدكتور يحيى اليحيى، عضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي، كمتحدث في مؤتمر مايكروسوفت ترانسفورم الذي انعقد في ١٤ فبراير في فندق فور سيزونز بالرياض تحت عنوان "تسريع وتيرة التحول الرقمي". وتحدث الدكتور يحيى حول خدمات ميم الرقمية وناقش طريقة تغيير الخدمات المصرفية نتيجة التحول الرقمي هذا بالإضافة إلى مستقبل الخدمات المصرفية في السعودية.

مارس



المؤتمر السنوي الخامس لمعهد التمويل الدولي مجموعة العشرين، ألمانيا

رعى بنك الخليج الدولي المؤتمر السنوي الخامس لمعهد التمويل الدولي لمجموعة العشرين والذي أقيم يومي ١٥ و١٦ مارس في مدينة فرانكفورت. جمع هذا المؤتمر رفيع المستوى كبار الشخصيات في مجال وضع الأنظمة، ومدراء تنفيذيين رائدين في مجال الخدمات المالية والمصرفية من كلا القطاعين العام والخاص.

محاضرة حول إصدار سندات بنك الخليج الدولي، البحرين

دعا نادي كابييتال البحرين بنك الخليج الدولي يوم ٦ مارس لتقديم محاضرة توضيحية حول نجاح البنك في إصدار سندات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بأجل خمس سنوات في يناير. وقدم كلا من ستيف مولدر رئيس إدارة الاستثمار والخزينة، وروود غوردن رئيس أسواق الدين الرأسمالي في جي أي بي كابييتال، لمحاضرة حول إصدار السندات، وعرضاً المزيد من المعلومات والأفكار حول خبرة البنك في مجال أسواق الدين الرأسمالي.

خلال ٢٠١٧، استضاف بنك الخليج الدولي ورعى وشارك في العديد من الفعاليات المهمة في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين. وقد ركزت هذه الفعاليات التي نظمها فريق إدارة الاتصال المؤسسي لدى البنك، بشكل أساسي على دعم تطوير القطاع المصرفي الإقليمي ونشر الوعي حول منتجات البنك وخدماته.

أبريل



مارس



منتدى معهد التمويل الدولي لرؤساء إدارة المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، البحرين
استضاف بنك الخليج الدولي منتدى معهد التمويل الدولي لرؤساء إدارة المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الذي انعقد في البحرين في ١٧ أبريل في فندق فور سيزونز خليج البحرين. وحضر المنتدى الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي، عبدالعزيز الحليسي إلى جانب أعضاء الإدارة العليا، في حين شارك رئيس إدارة المخاطر، مسعود ظفر، في لجنة مناقشة توجهات إدارة المخاطر.

مؤتمر "ملتقى الطرق" السنوي الخامس لنادي كلية هارفارد للأعمال، دبي
رعى بنك الخليج الدولي مؤتمر "ملتقى الطرق" الخامس لنادي كلية هارفارد لإدارة الأعمال في الخليج العربي الذي أقيم في فندق فور سيزونز في دبي يوم ٢٢ مارس. وناقشت جلسات الحوار والندوات مختلف المواضيع مثل الابتكار في الأعمال والتكنولوجيا المالية والروبوتات.

مايو



الندوة السنوية التاسعة لمراقبة الالتزام ومكافحة غسل الأموال، السعودية
رعى بنك الخليج الدولي الندوة السنوية التاسعة لمراقبة الالتزام ومكافحة غسل الأموال التي أقيمت في الرياض يومي ١٥ و١٦ مايو. وشارك الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي، عبدالعزيز الحليسي، في حلقة نقاش حول المقارنة بين التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية التقليدية، كما شارك أيضاً رئيس مراقبة الالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال في البنك، ياسر الأنصاري، بحلقة نقاش حول منهجية مكافحة الجرائم المالية.

مؤتمر يوروموني السعودية السنوي الثاني عشر
كان بنك الخليج الدولي الراعي الرئيسي لمؤتمر يوروموني السعودية السنوي الثاني عشر الذي أقيم يومي ٢ و٣ مايو في الرياض تحت شعار "رؤية ٢٠٣٠: تحقيق الرؤية". وناقش المؤتمر مواضيع تدور حول الاقتصاد والسياسة المالية في السعودية وأسواق رأس المال وأسواق الدين الرأسمالية وقطاع العقارات والصناديق الاستثمارية العقارية المتداولة وأثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي. كما شارك الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي، عبدالعزيز الحليسي في جلسة المائدة المستديرة للرؤساء التنفيذيين.

أهم الأحداث خلال العام (تتمة)

مايو



مؤتمر السندات والقروض والصكوك، دبي
كان بنك الخليج الدولي الراعي لمؤتمر السندات والقروض والصكوك الذي انعقد في دبي يومي ١٧ و ١٨ مايو. وخلال المؤتمر، شارك رئيس أسواق الدين الرأسمالية في جي آي بي كايبتال، رود غوردن، في حلقة نقاش بعنوان: "تنفيذ الأعمال بمعايير جديدة" بينما أشرف رئيس إدارة الأصول في جي آي بي كايبتال، عبد الهادي شحادة، على حلقة نقاش بعنوان "عولمة ديون السعودية".

يونيو

الخيمة الرمضانية في فندق فور سيزونز، السعودية
كان بنك الخليج الدولي الراعي الذهبي للخيمة الرمضانية في فندق فور سيزونز في الرياض، والتي تضمن ركن خاص بالبنك لعرض منتجات "ميم" للخدمات المصرفية للأفراد وجهاز صراف آلي متاح طوال شهر رمضان الكريم.

سبتمبر

الاحتفال باليوم الوطني للمملكة العربية السعودية، البحرين
رعى بنك الخليج الدولي حفل استقبال نظمته واستضافته السفارة السعودية في البحرين يوم ٢٤ سبتمبر بمناسبة اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية. وحضر الحفل الذي أقيم في فندق ومنتجع الريفز كارلتون، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي، عبدالعزيز الحليسي وأعضاء فريق الإدارة العليا.

أكتوبر

اجتماع صندوق النقد والبنك الدوليين، الولايات المتحدة الأمريكية
بوصفه عضو في جمعية مصارف البحرين، رعى بنك الخليج الدولي حفل استقبال الجمعية السنوي للبنوك البحرينية المشاركة في اجتماع صندوق النقد والبنك الدوليين، الذي أقيم في واشنطن خلال شهر أكتوبر. وترأس الوفد البحريني رفيع المستوى معالي وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة ومحافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج.

نوفمبر

مؤتمر فينسترا يونيفيرس السنوي الثالث، دبي
شارك رئيس قسم العمليات المصرفية العالمية في بنك الخليج الدولي، غورومورثي بالاني، كمتحدث في مؤتمر فينسترا يونيفيرس السنوي الثالث الذي انعقد في ٨ نوفمبر في دبي. وشارك غورومورثي في حلقة نقاش بعنوان "الكشف عن الابتكار الرقمي في تمويل التجارة"، ناقشت تحسين العمليات والابتكار الرقمي في طلبات الشراء والتمويل القائم على الفواتير، والمقارنة بين تقنية (البلوكشين) أو سلسلة الثقة وسجلات الحسابات الموزعة.

القمة السنوية الخامسة لتمويل التجارة



القمة السنوية الخامسة لتمويل التجارة، السعودية
رعى بنك الخليج الدولي القمة السنوية السعودية الخامسة لتمويل التجارة التي أقيمت في مدينة الخبر يومي ١٤ و ١٥ نوفمبر. وخلال القمة، قدم رئيس قسم العمليات المصرفية العالمية في بنك الخليج الدولي، غورومورثي بالاني، محاضرة بعنوان: "العوامل الرئيسية لتحقيق الرؤية السعودية ٢٠٣٠ في سياق تمويل سلسلة التوريد"، كما شارك هاريراج سوبرامانيان، رئيس منتجات إدارة النقد في بنك الخليج الدولي في حلقة نقاش بعنوان: "تحسين التدفق النقدي".

نوفمبر

منافسات البطولة الثانية لكأس بنك الخليج الدولي للجولف، السعودية

أقيمت البطولة الثانية لكأس بنك الخليج الدولي للجولف في نادي ديراب للجولف في الرياض يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧، وشهدت هذه البطولة، التي تقتصر على المدعوين فقط، حضور العديد من العملاء الرئيسيين لبنك الخليج الدولي وشركائه الذين تنافسوا إلى جانب الرئيس التنفيذي للبنك، عبد العزيز الحليسي، وفريق الإدارة بالبنك. تعد بطولة كأس بنك الخليج الدولي للجولف جزءاً من التقويم السنوي لرياضة الجولف في السعودية وهي تساعد بنك الخليج الدولي على تعزيز العلاقات مع مجتمع الأعمال المحلي. وفي بطولة هذا العام كانت شركتي مكلارين وكاديلك هي الراعي لجوائز الفائزين بإدخال الكرة في الحفرة من مسافة بعيدة من ضربة واحدة.

القمة الأولى لتقنيات مصرفية الأفراد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دبي

ترأس رئيس إدارة أمن المعلومات في بنك الخليج الدولي، ستيفين ويتيكو، القمة الأولى لتقنيات مصرفية الأفراد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي عقدت يومي ٢٨ و ٢٩ نوفمبر في دبي. كما شارك في جلسة نقاش بعنوان "التقنيات المزعجة في الخدمات المصرفية للأفراد"، حيث ناقش مواجهة الزعزعة كاستراتيجية للإدارة، وحقيقة عرقلة المدفوعات ودور وأهمية تقنية بلوك تشين Blockchain أو تقنية سلسلة الثقة.

منافسات البطولة الثانية لكأس بنك الخليج الدولي للجولف



ديسمبر

حفل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز رعى بنك الخليج الدولي حفل الشرق الأوسط التكريمي السنوي لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز الذي عقد في ٦ ديسمبر. ويقام هذا الحفل سنوياً لتكريم أفضل المواهب في قطاع المحاسبة والمالية من جميع أنحاء المنطقة، ومنحهم الجوائز.



meem



أهلاً بك في
المصرفية الرقمية

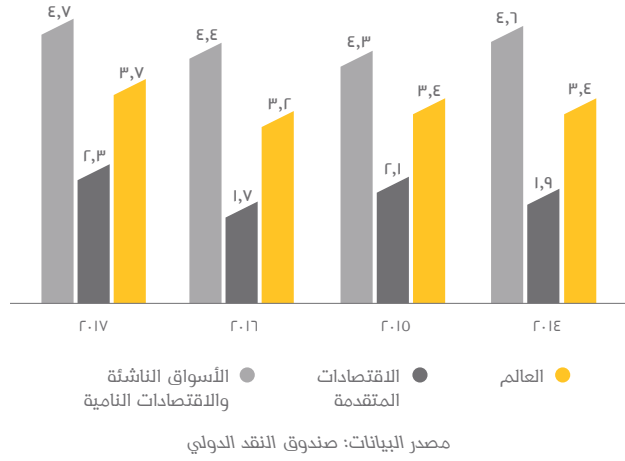
من **GiB**
بنك الخليج الدولي

www.meem.com

استعراض الوضع الاقتصادي ٢٠١٧

التطورات الدولية

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



• أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد شهدت توقعات النمو تحسناً وذلك في المقام الأول بسبب استقرار الاتجاهات في الصين والطلب الخارجي القوي، ولا سيما في النصف الأخير من العام. وعلى الرغم من تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن تأثر المنطقة بذلك كان ضئيلاً بسبب الارتفاع الطفيف في الأسعار واستمرار وفرة التحفيز المالي العالمي وإجمالي جاذبية العائدات في الأسواق الناشئة.

• تعززت أسواق الطاقة خلال العام، إذ أدى الالتزام باتفاق الدول المنتجة من منظمة أوبك وخارجها بخفض الإنتاج إلى بدء تقليص وفرة الإمدادات، كما عززت التوقعات للاقتصادية العالمية من ديناميات الطلب. وشهدت أسعار النفط انتعاشاً لترتفع فوق حاجز الـ ٦٠ دولاراً للبرميل في النصف الثاني من العام على الرغم من التحديات الكبيرة التي تشمل التحديات الناجمة عن استمرار نمو معدات حفر الصخر الزيتي في الولايات المتحدة الأمريكية وقوة الدولار على فترات متقطعة.

• وعلى صعيد السياسة النقدية، شكل تشديد أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ٢٠١٧ بداية ظهور اتجاه متباين في أسعار الفائدة العالمية مع استبعاد احتمال أن تتبع معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى وتيرة هذه الزيادات. وفي اقتصادات الأسواق الناشئة، بقيت الظروف المالية داعمة عموماً للنشاط الاقتصادي مع تباين اتجاهات السياسات النقدية تأثراً بالظروف المحلية وليس بأسعار الفائدة الأمريكية.

• استمرت التقلبات في أسواق العملات والصرف الأجنبي متأثرة بزيادة تشديد السياسة النقدية واحتمالات خفض الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية وانتعاش النمو الأوروبي. وقد انخفض الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوياته منذ عدة سنوات مقابل عملات كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة. وعلى الرغم من توقعات بانخفاضه، فقد ارتفع الجنيه الاسترليني هذا العام بفضل عدد من التيارات المتقاطعة التي عوّضت بعضها البعض. فقد عوّضت الزيادة في التضخم عن الأساسيات الاقتصادية المخيبة للآمال، مما دعم المواقف المتشددة لبنك إنجلترا. ولعبت التطورات السياسية دورها، حيث نتج عن خسارة رئيسة الوزراء تيريزا ماي للانتخابات التشريعية المبكرة.

الاتجاهات الرئيسية ٢٠١٧

- شهدت الاتجاهات العالمية تحسناً كبيراً، مع زيادة تسارع معدلات النمو منذ عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن وتيرة الانتعاش الجارية غير متماثلة ومتواضعة، إلا أن تعزيز النشاط الاقتصادي كان ملحوظاً في مختلف الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان، مع استقرار النمو في الصين والأسواق الناشئة.
- تراجع مخاوف الإنكماش خلال العام، إلى جانب بدء المصارف المركزية بإعطاء إشارات بطيئة حول خطط للحد من التحفيز النقدي، هي مؤشرات على أن الأمور تعود إلى طبيعتها بعض الشيء، على الرغم من بقاء الضغوط التضخمية الكلية مكتومة إلى حد كبير.
- في الولايات المتحدة الأمريكية، رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة على المدى القصير ارتفاعاً طفيفاً ثلاث مرات خلال العام، وتزايدت التوقعات في الربع الأخير بتسارع عملية تشديد السياسة النقدية. وفي المقابل، أكد انتشار معدلات الفائدة السلبية في أوروبا واليابان، على استمرارية السياسة النقدية الميسرة، في حين زادت حالة عدم اليقين في المملكة المتحدة المرتبطة بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي من القلق بشأن التوقعات المستقبلية.

استعراض الوضع الاقتصادي ٢٠١٧ (تتمة)

التوقعات المستقبلية العالمية

على الصعيد العالمي

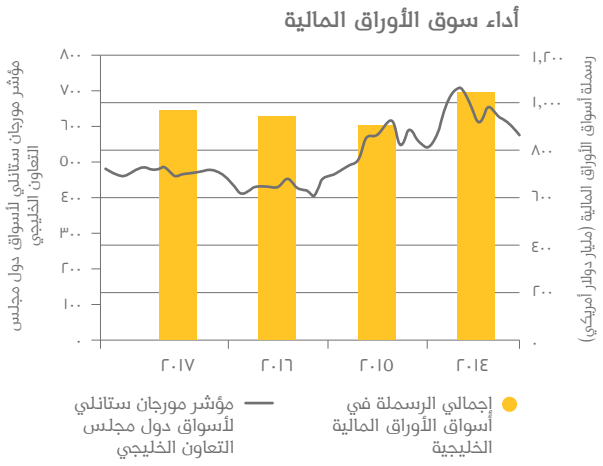
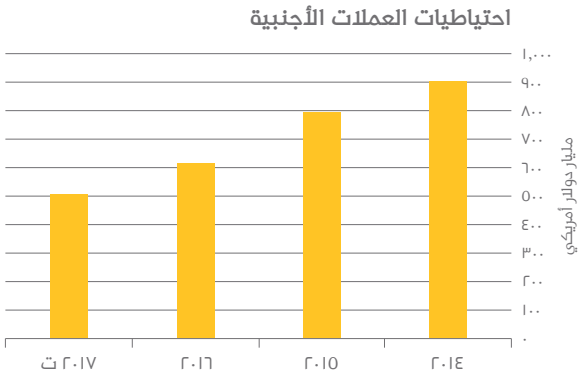
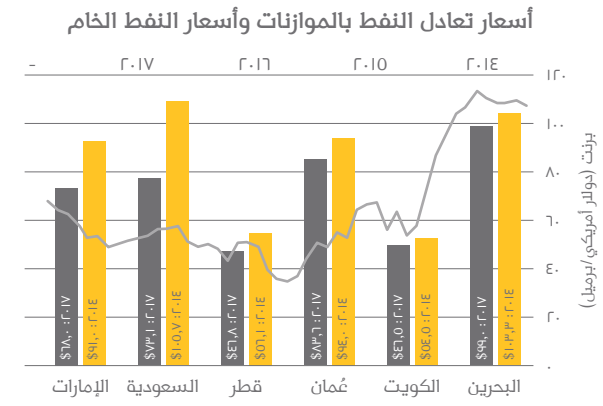
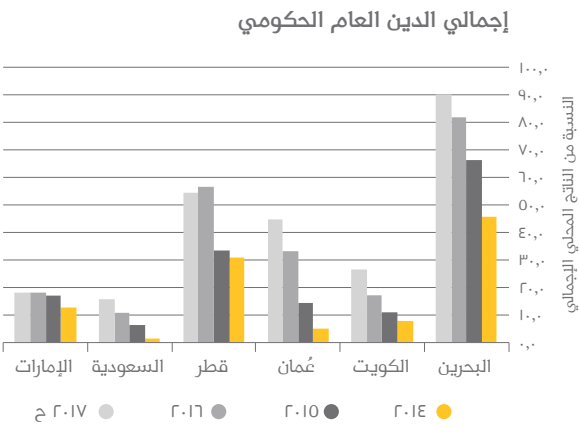
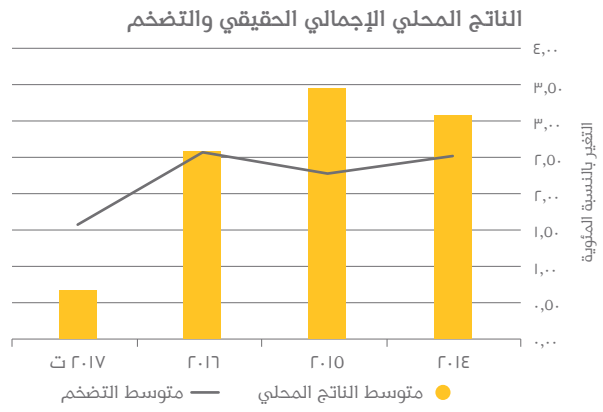
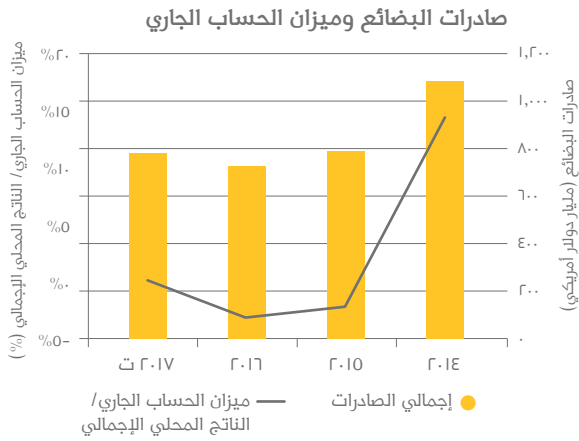
- من المتوقع أن يستمر النشاط الاقتصادي العالمي في الثبات. وفي تقديراته الأخيرة، يقدر صندوق النقد الدولي أن النمو العالمي توسع بنسبة ٣,٧ بالمائة في عام ٢٠١٧ (أسرع بنسبة ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بتوقعاته في أكتوبر ٢٠١٧)، في حين أن التوقعات لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ارتفعت أيضاً بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية لتصل إلى ٣,٩%. وأشار صندوق النقد الدولي إلى زخم النمو العالمي المتزايد والتأثير الإيجابي الذي حدث نتيجة تغييرات سياسة الضرائب في أمريكا التي تمت الموافقة عليها مؤخراً باعتبارها عوامل رئيسية تدعم التوسع.
- دعم الارتفاع الأخير في أسعار النفط الخام العالمية التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة، وتشير التوقعات إلى استمرار الوضع رغم أنه من المرجح أن يظل التضخم في الأجور والأسعار الأساسية ضعيفاً. وفيما يتعلق باقتصادات الأسواق الناشئة، فعلى الرغم من أن التضخم قد شهد ارتفاعاً طفيفاً، فقد تم احتواء الضغوط الشاملة على الأسعار من خلال تحسين أطر السياسة النقدية. وهذا بدوره يوفر مجالاً لاستخدام السياسة النقدية لدعم الطلب في حالة ضعف النشاط.
- وعلى الرغم من تحسن التوقعات، فما زال يحيط بالاقتصاد العالمي حالة من عدم اليقين بسبب العوامل التالية:
- لم تكن التوقعات بشأن حدوث ضغوط سياسية في ٢٠١٧ في مكانها على الرغم من استمرار القلق بشأن البريكست وانتخاب دونالد ترامب. لكن من المتوقع حدوث صدمات سياسية قوية عام ٢٠١٨ بسبب ضعف أسعار الأصول المتضخمة، ومفاوضات البريكست بشأن الطريق إلى مارس ٢٠١٩، والانتخابات الصعبة في دول مثل إيطاليا، واحتمال أن تترك السياسات الاقتصادية والتجارية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تداعيات دولية.
- هناك دلائل متزايدة على أن البيئة المالية لعام ٢٠١٧ والمدعومة بسياسة ميسرة استثنائية وتيسير كمي سخي هي في طريقها إلى الانتهاء. وقد تزايدت مخاطر التقلب مع التوقعات بتراجعات متقطعة في أسعار الأصول في ظل مفاجآت اقتصادية وسياسية.
- في ظل فوارق النمو الاقتصادي والتضخمي، فإن من المحتمل أن يصبح التباين في السياسات النقدية أكثر انتشاراً، بما يعزز نوبات عدم اليقين والتقلب في الأسواق المالية العالمية.
- ستظل التوجهات العالمية المواتية تدعم الأسواق الناشئة والنامية، والتي أظهرت حتى الآن صموداً في وجه سياسة التشديد النقدي الأمريكية. لكن يظل من غير المعروف ما إذا كان هذا الصمود سيستمر ويتحول التركيز نحو المحركات المحلية.
- يوحى الربط بين الإنتاجية وثورات الإنتاج والتضخم ومعدلات الفائدة بأن هناك مخاطر عالية بأن ترتكب البنوك المركزية أخطاء في السياسات في زمن اتسم حتى الآن بالضعف في الإنتاجية والزيادة في الأجور والتضخم.
- توقعات النمو الجيدة رافقها ارتفاع في سوق السكن العالمي، مع زيادة كبيرة في الأسعار منذ ٢٠١٠. في حالة وجود عثرات في السياسات أو تزايد حدة سياسة التشدد المالي فإن الزيادة في تكلفة الاقتراض الناجمة عن ذلك ستزيد من مخاطر حدوث تصحيح.
- ستتقدم مخاطر التجارة والاستثمار-التحوطية إلى موقع الصدارة، ويتوقع أن يشهد ذلك من الممارسات التجارية العالمية ويؤدي إلى ممارسات تعطلية من قبل الدول السيادية.

التوقعات المستقبلية لدول مجلس التعاون

على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي

- تضاعفت أسعار النفط خلال العامين الماضيين، ومن المتوقع أن تظل فوق ٦٠ دولاراً أمريكياً للبرميل. تحسنت احتمالات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لذلك، حيث رفع صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى متوسط ٢,٩% عام ٢٠١٨ بعد زيادة ٠,٧% عام ٢٠١٧.
- الارتفاع في أسعار النفط دعمه الاتفاق بين الدول في أوبك وخارجها والزيادة في الطلب العالمي على النفط. لكن اتجاهات الأسعار الكلية ستظل متقلبة ومتأثرة بالمستجدات الخاصة بالزيت الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الديناميكية الجديدة تحت دول مجلس التعاون الخليجي على تبني إصلاحات هيكلية وتنويع اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط من خلال إنفاق القطاع الخاص ودعم الطاقة. وضعت دول مجلس التعاون الخليجي خطط إصلاح متعددة واستراتيجيات تنويع، مع تطوير القطاع الخاص، في محاولة لتعزيز النمو غير النفطي على المدى المتوسط.
- رغم التدهور في الأساسيات الاقتصادية، فقد تحسنت النظرة إلى اقتصاديات دول الخليج مؤخراً مع تبني الحكومات لإصلاحات هيكلية ومالية وخصخصة الأصول العامة وتحسين الفعالية الاقتصادية وتقليص الدعم مع توسيع دور القطاع الخاص بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة وخلق الوظائف.
- ساهمت عدة إجراءات مالية موحدة، مثل تقليص النفقات المتكررة وتخفيض النفقات الرأسمالية وإصلاح أسعار الطاقة واتخاذ تدابير لتوليد عائدات غير نفطية مثل ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى، في تعزيز مالية دول الخليج. وهناك خطط لاتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق الهدف العام وهو تقوية الموقع المالي لهذه الدول على المدى المتوسط.
- عملية التكيف الجارية تدعمها مستويات دين عام لا تزال منخفضة وقدرات استيعاب مالية هامة. ومؤخراً زاد الاقتراض السيادي لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير في مسعى للاستفادة من التمويل الخارجي لتمويل العجز ودعم عملية الإصلاح الاقتصادي. لكن استمرار جهود التوحيد المالي وإمكانية بقاء أسعار النفط حول المعدلات الحالية قد يقلص الحاجة إلى الاقتراض.
- زاد نشاط أسواق رأس المال الإقليمية في ظل الزيادة في إصدارات الدين في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي شملت مزيجاً من السندات التقليدية والصكوك الإسلامية. ويدعم هذا تطور أسواق رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك بناء منحنى العائد ووضع المعايير.
- أظهرت البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي صموداً رغم انخفاض أسعار النفط وحالات متقطعة من نقص السيولة. الاستقرار الأخير في أسعار النفط وتضييق العجز المالي ساهما في تحسين البيئة التشغيلية للبنوك الإقليمية وقدماً دعماً إضافياً للعائدات القوية ونسب كفاية رأس المال. ورغم الزيادة في الديون المتعثرة بسبب التباطؤ الاقتصادي، تظل هذه الديون عند مستويات منخفضة.
- رغم الزيادة الكبيرة في أسعار النفط والتحسين في احتمالات النمو العالمي (وهو ما سيبيقي الطلب على النفط قوياً)، ستظل البيئة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي حافلة بالتحديات، حيث أن سياسات الإصلاح وإعادة الهيكلة يتم اتباعها على خلفية ارتباط اقتصادي ومالي قوي بحركة أسعار النفط. كما ستشكل المخاطر الجيوسياسية اختباراً للصمود الإقليمي في هذا الوقت الذي يتسم بتغيرات غير مسبوق.

التطورات في دول مجلس التعاون الخليجي



مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي وبلومبيرج

استعراض الوضع المالي

تضمنت مصادر الدخل الأخرى في ٢٠١٦ استرداد أصول استثنائية بقيمة ٨,٥ مليون دولار أمريكي نتيجة بيع أصول تم شطبها سابقاً. وبلغ نمو إجمالي الإيرادات ٦٠,٣ مليون دولار أمريكي على أساس سنوي، مما شكل ثلاثة أضعاف الزيادة في إجمالي المصروفات بـ ٢١,٠ مليون دولار أمريكي. ترتبط هذه الزيادة إلى حد كبير بتطوير خدمات بنك الخليج الدولي الرقمية الحديثة والمبتكرة للأفراد. نتج عن ذلك ارتفاع بنسبة ٤٩ بالمائة في صافي الدخل، قبل احتساب المخصصات واستقطاع الضرائب.

شكل صافي دخل الفوائد أكبر مصدر دخل للبنك حيث بلغ ٢٥٣,١ مليون دولار أمريكي، بارتفاع قدره ٦٣,١ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٣٣ بالمائة مقارنة بالعام السابق. يعكس هذا النمو زيادة في كل مصادر دخل الفوائد، وبخاصة الزيادة في أحجام وهوامش القروض، مع استمرار البنك بنجاح في إعادة توجيه أنشطته الإقراضية بالتركيز على تعزيز علاقاته مع الشركات عوضاً عن صفقات تمويل المشاريع طويلة الأجل والتمويل المهيكل. موضح بتفصيل أكثر في قسم صافي الدخل من الفوائد، فقد صاحب هذه الزيادات انخفاضاً في مصروفات علاوات الودائع التجارية للبنك في ٢٠١٧. وسادت القيود على السيولة في المنطقة خلال غالبية عام ٢٠١٦، وانحسرت خلال ٢٠١٧.

وبلغ الدخل من الرسوم والعمولات ٧٢,٦ مليون دولار أمريكي بارتفاع ٦,٤ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ١٠ بالمائة مقارنة بعام ٢٠١٦، مشكلاً حوالي ٢٠ بالمائة من إجمالي الدخل. وهذا يؤكد استمرار نجاح التوجه الاستراتيجي لبنك الخليج الدولي بالتركيز على المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء وتعزيز الدخل من الرسوم. وبلغ الدخل من صرف العملات الأجنبية ١٤,١ مليون دولار أمريكي بانخفاض بسيط مقارنة بالعام السابق. وشكل الدخل من صرف العملات الأجنبية أغلبية الإيرادات من الأنشطة الموجهة للعملاء، وبشكل خاص الإيرادات من المنتجات المهيكلية التي صممت لتساعد العملاء في التحوط من المخاطر الناتجة من تقلبات الأسواق. وبلغت قيمة إيرادات المتاجرة ١٣,٠ مليون دولار أمريكي بزيادة بمقدار ١,١ مليون دولار أمريكي قياساً إلى مستواها في العام الماضي. ويتكون العائد من عمليات المتاجرة بصورة رئيسية من مشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعملاء وأرباح الاستثمارات في الصناديق التي تديرها الشركة التابعة للبنك في لندن، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، والشركة التابعة لها في السعودية، جي آي بي كايبتال. كذلك بلغت الإيرادات الأخرى ٧,٥ مليون دولار أمريكي بانخفاض مقداره ١٠,٠ مليون دولار أمريكي عن العام ٢٠١٦، ويعود سبب ذلك إلى حد كبير إلى استرداد أصول استثنائية بقيمة ٨,٥ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٦ نتيجة بيع أصول تم شطبها سابقاً.

بلغ إجمالي المصروفات خلال العام ٢٤٠,٠ مليون دولار أمريكي بزيادة مقدارها ٢١,٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ١٠ بالمائة مقارنة بالعام ٢٠١٦. وتعزى هذه الزيادة إلى استمرار بنك الخليج الدولي في الاستثمار في تطوير خدماته المصرفية الرقمية الجديدة للأفراد. وتم تسجيل مخصصات للقروض بلغت قيمتها ٤٣,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧ مقارنة مع ٣٨,٦ مليون دولار أمريكي خلال ٢٠١٦، مما يعكس النهج المحافظ للمخصصات الذي تتبعه المجموعة نظراً لظروف السوق السائدة.

حقق بنك الخليج الدولي دخلاً موحداً صافياً خلال العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بلغ بعد استقطاع الضرائب ٧٠,٠ مليون دولار أمريكي مقابل ٣٧,٣ مليون دولار أمريكي خلال العام الماضي. وبلغ إجمالي الدخل ٣٦٠,٣ مليون دولار أمريكي، بارتفاع مقداره ٦٠,٣ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٢٠ بالمائة مقارنة بالعام ٢٠١٦، في حين عادت، بنسبة بسيطة، الزيادة في صافي الدخل من دخل الرسوم والعمولات والدخل من المتاجرة انخفاضاً قليلاً في مصادر الدخل الأخرى.

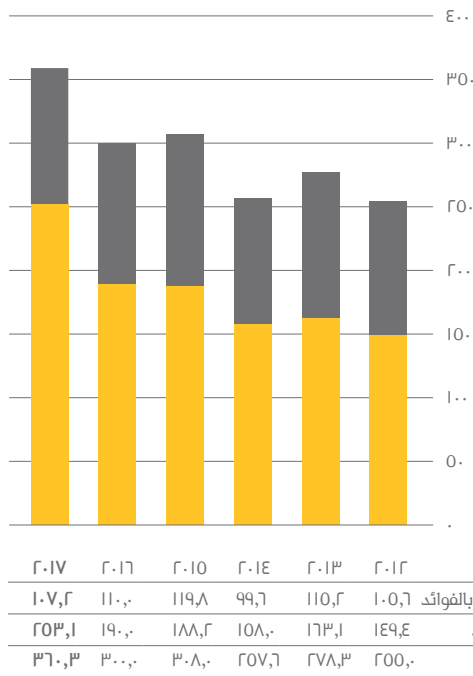
شكلت إيرادات الفوائد من محفظة القروض ٦٨ بالمائة من صافي إيرادات الفوائد، قبل تكلفة التمويل لأجل ومصرفات علاوات الودائع التجارية. وارتفع معدل الهوامش على القروض التجارية عن العام السابق بنسبة ١٢ بالمائة إلى ٢٤,٥ مليون دولار أمريكي نتيجة لارتفاع متوسط أحجام القروض منتظمة الأداء وفوائدها. وارتفع متوسط حجم القروض منتظمة الأداء خلال عام ٢٠١٧ بنسبة ٥ بالمائة مقارنة بعام ٢٠١٦، في حين ارتفع متوسط هوامش القروض منتظمة الأداء بواقع ١٤ نقطة أساس مقارنة بالعام السابق. وتعكس الزيادة في حجم وفوائد القروض المنتظمة الأداء، استمرار نجاح استراتيجية البنك في إعادة توجيه أنشطته الإقراضية لتركز على تعزيز الإقراض القائم على العلاقات.

شكل هامش الدخل من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية ٨ بالمائة من صافي إيرادات الفوائد قبل تكلفة التمويل لأجل ومصرفات علاوات الودائع التجارية. وكانت عائدات الفوائد من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية أعلى بنسبة ١٦ بالمائة عن العام السابق. وهذا يعكس زيادة سنوية بمقدار ١١ بالمائة في متوسط أحجام محفظة الأوراق الاستثمارية. وتم الاحتفاظ بمحفظة الاستثمار في الأوراق المالية بصفة أساسية كاحتياطي للسيولة. وبالتالي فإن العوامل الرئيسية التي تقوم عليها المحفظة هي تحقيق السيولة العالية وجودتها وليس الأرباح التي تحققها.

وتمثل عائدات التعامل بالودائع حصيله الفروقات بين كلفة تمويل الأصول المنتجة للفوائد اعتماداً على طرق التسعير الداخلية وبين كلفة التمويل الفعلية التي تتكدها المجموعة. وتشمل الإيرادات المكتسبات الناجمة عن الفروقات في إعادة تسعير الأصول والخصوم المنتجة للفوائد. شكلت إيرادات التعامل بالودائع في عام ٢٠١٧ ما نسبته ١٤ بالمائة من صافي إيرادات الفوائد قبل احتساب كلفة التمويل لأجل ومصرفات علاوات الودائع التجارية، وارتفعت بنسبة ١٣ بالمائة عن العام السابق.

سجلت عائدات استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة، والتي شكلت ١٠ بالمائة من صافي دخل الفوائد قبل حساب كلفة التمويل لأجل ومصرفات علاوات الودائع التجارية، زيادة بنسبة ٢٢ بالمائة عن مستواها في العام السابق. وتم استثمار صافي رأس المال الحر بشكل كبير في سندات حكومية قصيرة الأجل مما يعكس وجهة نظر المجموعة بأن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مواتية أكثر لرفع سعر الفائدة الأمريكي على المدى القصير، في حين تتيح أدوات الدخل الثابت قصيرة الأجل الفرصة عند استحقاقها لإعادة استثمارها بعائدات أكبر لآجال قصيرة إلى متوسطة. في نهاية عام ٢٠١٧، تم استثمار أكثر من نصف صافي رأس المال الحر للبنك في أدوات دخل ثابت ذات فترات استحقاق أقصر، مما ساهم في تحقيق إيرادات أعلى مما توفره أسعار الفائدة قصيرة الأجل. لذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد أثر بصورة إيجابية ومباشرة على دخل المجموعة من الفوائد.

تطور مجموع الدخل (مليون دولار أمريكي)



صافي دخل الفوائد

بلغ صافي دخل الفوائد ٢٥٣,١ مليون دولار أمريكي، بارتفاع قدره ٦٣,١ مليون دولار أمريكي مقارنة بالعام الماضي.

وقد نتج صافي إيرادات الفوائد من أربعة مصادر رئيسية هي:

- هامش الدخل من محفظة القروض التجارية،
- الإيرادات الناتجة عن استثمار صافي رأس المال الحر،
- أنشطة التعامل بالودائع (Money Book)، و
- هامش الدخل من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية.

ويشمل صافي دخل الفوائد صافي كلفة التمويل لأجل، وكلفة السيولة، وعلاوات معدلات الفائدة التأشيرية للودائع بالجملة.

وحقق البنك عائدات أعلى من الفوائد في كافة مصادر الدخل من الفوائد، مثل محفظة القروض بالجملة ومحفظة الاستثمار في الأوراق المالية وأنشطة التعامل بالودائع واستثمار صافي رأس المال الحر. وبالإضافة إلى ذلك، اقترنت هذه الاتجاهات الإيجابية في عائدات الفوائد بانخفاض في مصرفات علاوات الودائع بالجملة في ٢٠١٧. وانحسرت في الربع الأخير من ٢٠١٦ قيود السيولة في المنطقة التي ظهرت خلال الأشهر التسعة الأولى من نفس العام مما أدى إلى عودة علاوات معدلات الفائدة التأشيرية إلى مستوياتها العادية في عام ٢٠١٧.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

انخفضت تكلفة علاوات الودائع بالجملة في عام ٢٠١٧ نتيجة لقيود السيولة التي سادت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٦ ولم تنحسر حتى الربع الأخير من العام، نتيجة لإجراءات البنوك المركزية في المنطقة الرامية إلى رفع الضغوط على توافر السيولة. وأدى ذلك إلى تخفيض وعلاوات معدلات على أسعار الفائدة التآشيرية إلى مستوياتها العادية خلال ٢٠١٧.

الدخل من غير الفوائد

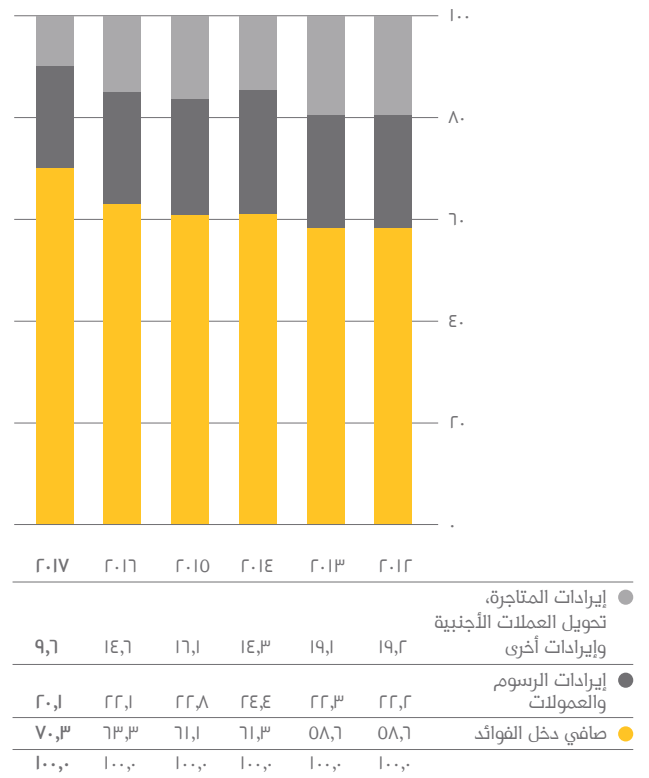
يتكون الدخل من غير الفوائد، من دخل الرسوم والعمولات وصرف العملات الأجنبية ودخل المتاجرة والدخل من مصادر أخرى.

بلغ دخل الرسوم والعمولات ٧٢,٦ مليون دولار أمريكي بارتفاع بلغ ٦,٤ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ١٠ بالمائة مقارنة بمستوياته في العام السابق. ويشتتمل الإيضاح رقم ٢١ من البيانات المالية الموحدة على تحليل لهذا الدخل من الرسوم والعمولات مقارنة بدخل العام السابق. وبلغت قيمة رسوم الإدارة والخدمات المصرفية الاستثمارية ٣٤,٤ مليون دولار أمريكي، وشكلت أكبر مصدر للدخل من الفوائد، أو ما يعادل ٤٧ بالمائة من دخل الرسوم والعمولات خلال العام، في حين بلغت قيمة العمولات على خطابات الضمان والاعتماد ٣٣,٦ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٤٦ بالمائة من الدخل.

تتكون رسوم الإدارة والخدمات المصرفية الاستثمارية من الرسوم المتولدة من أنشطة إدارة الأصول، وإدارة الصناديق الاستثمارية، واستشارات الشركات، والتعاملات في أسواق الدين ورأس المال وأنشطة تعهد الاكتتاب. بلغت قيمة رسوم الإدارة والخدمات المصرفية الاستثمارية ٤,٦ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ١٥ بالمائة أعلى من مستوياتها في العام السابق، وبذلك حققت قيمة رسوم إدارة الأصول والصناديق الاستثمارية زيادة بمقدار ٣,٦ مليون دولار أمريكي مقارنة بمستوياتها في العام السابق. وكما وردت الإشارة في الإيضاح رقم ٣٤ من البيانات المالية الموحدة، فقد بلغ حجم الأصول المدارة لحساب العملاء ١٦,٠ مليار دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة مع ١٣,٠ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٦. وبلغت الزيادة السنوية في عمولات خطابات الائتمان والضمان ٢,٤ مليون دولار أمريكي وهو ما ساهم في الزيادة السنوية في دخل الرسوم والعمولات.

وبلغ الدخل من صرف العملات الأجنبية ١٤,١ مليون دولار أمريكي للعام بانخفاض ٠,٣ مليون دولار أمريكي فقط عن مستوى العام السابق. ويتألف الدخل من صرف العملات الأجنبية في الأساس من الدخل المتحقق من معاملات صرافة العملات لحساب العملاء والتي تمت مطابقتها في الأسواق مع المعاملات المماثلة، وبالتالي فلا توجد مخاطر سوقية مرتبطة بهذه المعاملات التي تساهم في هذا المصدر الجوهري للدخل. وعكست الإيرادات القوية لصرافة العملات النجاح المستمر في بيع المنتجات المبتكرة لتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء، وتطوير منتجات جديدة لتلبية تلك الاحتياجات. وقد شهد الطلب على هذه المنتجات زيادة ملحوظة، حيث لمس العملاء الفوائد المتحصلة من الإدارة الفعالة للتحوط من تعرضهم لمخاطر العملة. وخلال عام ٢٠١٧، واصل البنك توسيع قاعدة عملائه لتنويع أكثر ملاءمة للإيرادات من هذه المنتجات وخلق المزيد من فرص العمل مع العملاء القائمين.

تكوين مجموع الدخل (%)



ارتفعت تكلفة التمويل لأجل في عام ٢٠١٧ نتيجة تمويلات جديدة لأجل تم جمعها في ٢٠١٧. وفي يناير ٢٠١٧، تحديداً، أصدر البنك سندات بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لأجل خمس سنوات حققت أكثر من ضعف القيمة المستهدفة. كما جمع البنك ودائع لأجل من خلال عدد من الاكتتابات الخاصة ذات الأسعار البديلة. ويواصل البنك تخفيض اعتماده السابق على تمويل الأصول ذات الاستحقاق طويل الأجل مع إيداعات قصيرة الأجل، وما يرتبط بها من مخاطر مرتبطة بالسيولة وإعادة التمويل، مع اتخاذ إجراءات استباقية على مدى السنوات الخمس السابقة لطرح تمويل جديد لأجل التقليل من هذه المخاطر غير الضرورية. نتيجة لذلك، شكل حجم الأصول غير السائلة أو الأصول المستحقة بعد سنة واحدة، والتي كان يتم تمويلها بودائع غير ثابتة أو قصيرة الأجل، نسبة أقل من واحد بالمائة من ودائع العملاء سهلة البيع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. بالتالي، وفرت ودائع العملاء المتبقية وكافة الودائع المصرفية التمويل اللازم للاستحقاقات قصيرة الأجل والأصول السائلة بصورة شبه كلية. وهذا يعالج على نحو فعال أحد أوجه التركيز الرئيسية للمعايير التنظيمية الجديدة للاتفاقية بازل ٣ والتي تحد من قدرة البنوك على تمويل الأصول طويلة الأجل من الودائع التجارية قصيرة الأجل. نتج عن مبادرة للمجموعة لخفض التعرض لمخاطر السيولة تراجعاً في صافي دخل الفوائد بمقدار ٤١,٤ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ١٤ بالمائة في عام ٢٠١٧.

مفتاح العوامل المؤثرة على الربحية

العوامل	سنة ٢٠١٧	سنة ٢٠١٨ وما بعدها
حجم القروض	زيادة في متوسط حجم القروض	تم التخطيط لزيادة حجم القروض خلال سنة ٢٠١٧ وما بعدها لتصل لحد أقصاه ١١ مليار دولار أمريكي
هوامش القروض	تحقيق زيادة في هوامش محفظة القروض الأساسية من خلال عملية إعادة توجيه استراتيجية ناجحة للأنشطة الإقراض	مواصلة زيادة هوامش القروض من خلال عملية إعادة توجيه استراتيجية أنشطة الإقراض
الدخل من استثمار رأس المال الحر	تحقيق زيادة في عائد الفائدة بسبب ارتفاع العائدات على الفوائد بالدولار الأمريكي	الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة
أنشطة التعامل بالودائع	حسن إدارة إعادة تسعير الفوائد حسب التصنيف	استمرارية نمو حجم الأصول والالتزامات
كلفة التمويل لأجل: كلفة مخاطر السيولة	منح تسهيلات جديدة في عام ٢٠١٧، بشكل رئيسي من خلال سندات مدتها خمس سنوات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في شهر يناير، حيث فاقت طلبات الائتلاف ضعف قيمة الاصدار	استبدال التمويل لأجل بودائع الخدمات المصرفية للأفراد على المدى الطويل والمتوسط
دخل الرسوم والعمولات	ارتفاع الدخل المرتبط بتمويل التجارة ورسوم إدارة الأصول والصناديق ورسوم خدمات الاستشارات المؤسسية	التركيز على تشكيلة أكبر من الخدمات المالية الغير مرتبطة بالإقتراض
الدخل المرتبط بعملاء الخزينة: صرف العملات الأجنبية ومشتقات أسعار الفائدة	انخفاض الدخل المحصل من مشتقات سعر الفائدة في عام ٢٠١٧ نتيجة الأرباح الاستثنائية لمرة واحدة في عام ٢٠١٦	التركيز على تسويق وتطوير منتجات خدمات الخزينة الجديدة لكي تساعد عملائنا من التحوط من تعرضهم لمخاطر السوق
مصاريف العمليات	ارتفاع مصاريف تسويق الخدمات المصرفية للأفراد والزيادة في استهلاك أصول تكنولوجيا المعلومات وتكاليف صيانتها	استقرار المصاريف
مخصصات الخسائر	ارتفاع تكاليف مخصصات تغطية القروض بشكل طفيف	يتم تغطية المخصصات المحددة بالتحويب من احتياطي المخصصات الغير محددة

↑ ↑ ارتفاع الربحية ↓ انخفاض الربحية ↔ الربحية الغير متغيرة

الصناديق المدارة ٦,٠ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٧ بزيادة مقدارها ٣,٩ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠١٦. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى الاستثمارات التأسيسية الأولية في الصناديق الجديدة التي تديرها المجموعة.

كما سجلت مصادر الدخل الأخرى ٧,٥ مليون دولار أمريكي خلال العام. يورد الإيضاح رقم ٢٤ في البيانات المالية الموحدة تحليلاً لمصادر الدخل الأخرى، والتي تتكون بشكل أساسي من ٦,٩ مليون دولار أمريكي من الأرباح على الاستثمار في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر و١,٨ مليون دولار أمريكي من المبالغ المستردة من الأصول التي تم شطبها سابقاً. ويعزى الانخفاض المسجل في استرداد الأصول خلال الفترة، والبالغ ٧,٠ مليون دولار أمريكي، إلى استرداد استثنائي للأصول بقيمة ٨,٥ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٦ نتجت عن بيع أصول تم شطبها سابقاً.

سجلت الأنشطة التجارية المتنوعة للمجموعة أرباحاً بلغت ١٣,٠ مليون دولار أمريكي عن العام مقارنة مع ١١,٩ مليون دولار أمريكي أرباح العام السابق. وتم تسجيل إيرادات المتاجرة شاملة لجميع الإيرادات ذات الصلة، بما في ذلك إيرادات الفائدة، والأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات الشراء والبيع، وعن التغيرات في القيمة العادلة لتداول الأوراق المالية، وفي أرباح الاستثمار في الأسهم ومصروفات الفوائد، بما في ذلك جميع تكاليف التمويل ذات الصلة. ويشتمل الإيضاح رقم ٢٣ في البيانات المالية الموحدة على تحليل للإيرادات المتاجرة وتتكون إيرادات المتاجرة في عام ٢٠١٧ أساساً من الأرباح المحققة في الصناديق تحت الإدارة ومن الدخل من أسعار الفائدة على المشتقات المتعلقة بالعمل. وتم تحقيق ربح مقداره ٦,٦ مليون دولار أمريكي من الفائدة على المشتقات المتعلقة بالعمل، وهو ما يعادل ٥١ بالمائة من الدخل من المتاجرة في ٢٠١٧. وخلال ٢٠١٦ و ٢٠١٧ تم التوسع في تشكيلة منتجات المشتقات من أسعار الفائدة مع التركيز بصورة أكثر فعالية على العمل مع العملاء من أجل تحديد فرص التحوط الأمثل لتغطية انكشافاتهم على أسعار الفائدة لا سيما في سياق التوقعات بارتفاع أسعار الفائدة في السوق. وبلغت أرباح الاستثمار في

استعراض الوضع المالي (تتمة)

مصاريف التشغيل

بلغت مصاريف التشغيل ٢٤٠,٠ مليون دولار أمريكي بزيادة ٢١,٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ١٠ بالمائة عن العام السابق. وتعزى هذه الزيادة بصورة أساسية إلى التكاليف المتعلقة بتنفيذ استراتيجية البنك العالمية الجديدة، وتحديداً، الخدمات المصرفية الرقمية الجديدة للأفراد واستهلاك أصول تكنولوجيا المعلومات وصيانتها.

بلغت مصاريف الموظفين ١٤٢,٦ مليون دولار أمريكي، أي نحو ٦٠ بالمائة من مجموع مصاريف التشغيل، بزيادة قدرها ٥,٧ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٤ بالمائة عن العام السابق. وتعزى هذه الزيادة إلى إطلاق ٤,٠ مليون دولار أمريكي قيمة احتياطي المكافآت غير المستخدمة في عام ٢٠١٦. ومع استبعاد هذا البند الاستثنائي في ٢٠١٦، ارتفعت مصاريف الموظفين بمقدار ١ بالمائة فقط. وقد بلغ عدد موظفي المجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ نحو ١١٢٧ موظفاً بما يمثل زيادة بـ ١٦ موظفاً في ٢٠١٧ عن نهاية عام ٢٠١٦. وتضمن عدد الموظفين ١٤٤ موظفاً في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ من موظفي المكاتب الأمامية في مجال الخدمات المصرفية للأفراد.

وبلغت مصاريف المباني ١٩,٦ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ١,٥ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٨ بالمائة فقط عن العام السابق. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى شطب التكاليف المتبقية المتعلقة بفرع ابوظبي القديم وإزالة متاجر التجزئة المصغرة واستبدالها بمتاجر خدمة ذاتية متطورة في مراكز التسوق الرئيسية في المملكة العربية السعودية.

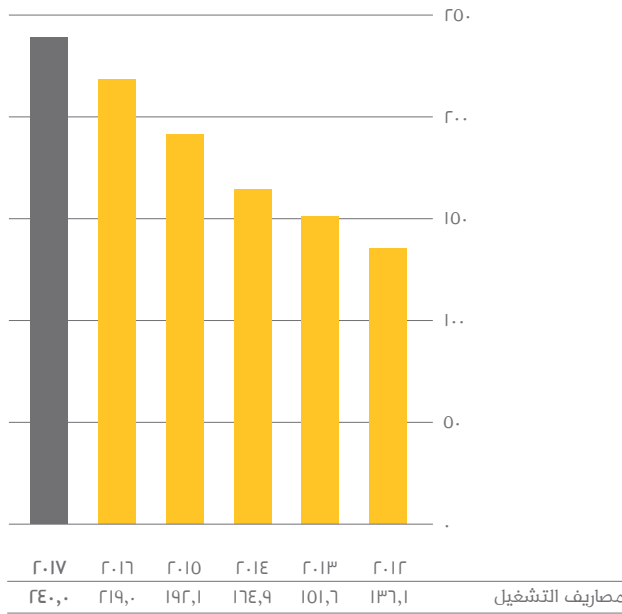
وبلغت المصاريف التشغيلية الأخرى ٧٧,٨ مليون دولار أمريكي أي بارتفاع بلغ ١٣,٨ مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في العام السابق. وتعزى هذه الزيادة بصفة أساسية إلى ارتفاع مصروفات استهلاك تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠١٧ وارتفاع مصروفات التسويق الخاصة ببنك الخدمات المصرفية الجديد للأفراد ومصروفات استثنائية تكبدها البنك في ٢٠١٧ تتعلق بتأسيس البنك التابع للمجموعة المقرر افتتاحه في السعودية. وتعزى الزيادة في مصروفات استهلاك تكنولوجيا المعلومات بصورة جزئية إلى تعديل قيد في ٢٠١٦ يتعلق بزيادة العمر الإنتاجي المقدر لبند الأصول القابلة للاستهلاك.

المخصصات

في ٢٠١٧، بلغ صافي مخصصات القروض ٤٣,٧ مليون دولار أمريكي. وشملت المخصصات مبلغ مخصص محدد قدره ٥٢,٦ مليون دولار أمريكي ومبلغ ٨,٩ مليون دولار أمريكي تم إطلاقها من المخصصات غير المحددة.

خلال عام ٢٠١٦، بادرت المجموعة في وقت مبكر بتبني المنهجية الجديدة المتمثلة في توقع انخفاض محافظ الائتمان ومقابلتها بمخصصات غير محددة تماشياً مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤) للأدوات المالية. ويحل هذا المعيار، من خلال نموذج النظرة المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة، محل نموذج النظرة التاريخية لخسائر الائتمان المتكبد حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. وبناءً عليه يتم وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤) قيد خسائر الائتمان في وقت مبكر مقارنة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. ووفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤)، نموذج النظرة المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة، يتم

تطور المصاريف (مليون دولار أمريكي)



احتساب مخصصات الائتمان غير المحددة بناءً على احتمالات العجز عن سداد الائتمان لسنة واحدة (تعرف بالمرحلة ١) ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان حيث يتم احتساب المخصصات غير المحددة بناءً على احتمالات العجز عن السداد لكامل فترة الائتمان (تعرف بالمرحلة ٢). ومع أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤) سوف يصبح ملزماً من تاريخ ١ يناير ٢٠١٨، إلا أن المجموعة قامت بتبني هذا المعيار باكراً بدءاً من ١ يناير ٢٠١٦. وبلغ إجمالي مخصصات القروض المحددة وغير المحددة ٤١,٨ نقطة أساس استناداً إلى إجمالي القروض البالغ ١٠٤٥٦,٧ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. ويتوافق هذا مع خسائر الائتمان المتوقعة لمحفظلة القروض بناءً على التصنيف والاحتمالات السائدة المتعلقة بالتخلف عن السداد.

متانة رأس المال

بلغت حقوق الملكية ٢٤١٠,٩ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وفي نهاية عام ٢٠١٧، بلغت نسبة كل من حقوق الملكية والفتة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الأصول ٩,٥ بالمائة وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبياً مقارنة بالنسب الدولية السائدة.

تكونت الزيادة البالغ قدره ٥٣,٥ مليون دولار أمريكي في حقوق الملكية خلال عام ٢٠١٧ من صافي أرباح بلغت ٧٠,٠ مليون دولار أمريكي للعام، وانخفاض قدره ١٧,٩ مليون دولار أمريكي في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم من خلال الدخل الشامل الآخر وارتفاع في قيمة حقوق الملكية بلغ ١,٩ مليون دولار أمريكي نتيجة إعادة قياس صندوق خطة منافع التقاعد المحددة لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود ومقره لندن.

ويبين تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية الوارد في قسم لاحق من هذا التقرير السنوي المزيد من التفاصيل حول الملاءة الرأس مالية للمجموعة وإطار إدارة رأس المال. ويتضمن الإيضاح رقم ٢٦-٥ في البيانات المالية الموحدة شرحاً لسياسات المجموعة فيما يتعلق بإدارة رأس المال. كما يبين الإيضاح بمزيد من التفصيل أن من سياسة المجموعة المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لكسب ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى والسوق وتعزيز النمو المستقبلي لأنشطة المجموعة.

جودة الأصول

يوضح الإيضاح رقم ٢٧ في البيانات المالية الموحدة، التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول. أما المستوى المقدر للمخاطر الائتمانية في الأصول المالية المستند على التصنيف الداخلي للائتمان فهو مبين في الإيضاح رقم ٢٦-١ (ب) من البيانات المالية الموحدة. ويشير هذا الإيضاح إلى أن نسبة ٧٨ بالمائة من مجموع الأصول المالية تتكون من أصول سائلة وودائع لدى البنوك وأوراق مالية وبنود احتمالية متعلقة بالقرض مصنفة في درجة -٤ أو أعلى، أي ما يعادل التصنيف في درجة الاستثمار.

ويمكن الاطلاع على تقييم إضافي لجودة الأصول بالرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٦ في البيانات المالية الموحدة بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية. وبالإستعانة بأسلوب التقييم المتبع في ذلك الإيضاح، فإن صافي القيمة العادلة للأدوات المالية في داخل وخارج الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ لا يختلف كثيراً عن القيمة الدفترية.

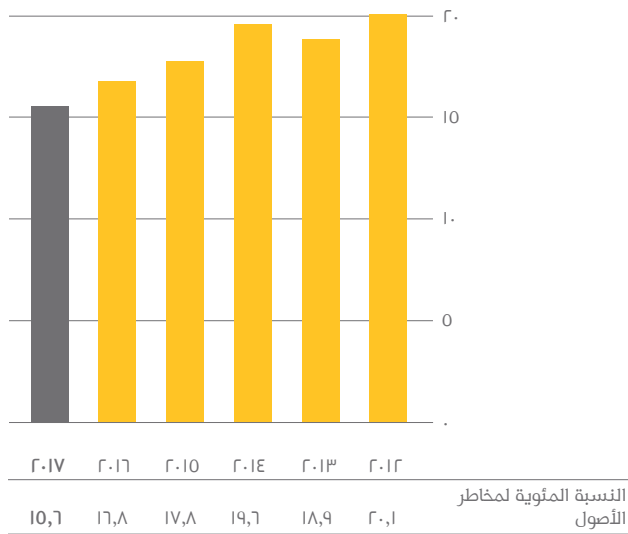
وفي نهاية عام ٢٠١٧، شكل النقد والأصول السائلة الأخرى واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس والودائع لدى البنوك نسبة ٤٢ بالمائة من مجموع الأصول، وشكلت الأوراق المالية الاستثمارية ما نسبته ١٦ بالمائة، بينما شكلت القروض والسلفيات نسبة ٣٩ بالمائة.

الأوراق المالية الاستثمارية

بلغ مجموع قيمة الأوراق المالية الاستثمارية ٣٩٩٣,٨ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وتشكل محفظة الأوراق المالية الاستثمارية في الأساس احتياطياً للسيولة، وتتألف إجمالاً من سندات دين مصنفة بالدرجة الاستثمارية من قبل مؤسسات مالية دولية وإقليمية ومؤسسات حكومية.

وتتكون الأوراق المالية الاستثمارية من نوعين من محافظ سندات الدين واستثمارات محدودة في حقوق الملكية والصناديق الاستثمارية. وتتضمن كبرى محافظ سندات الدين من أوراق مالية بسعر فائدة متغير أو ثابت تم تبادلها لجني الفروق الثابتة من سعر الفائدة على سعر الليبور. وقد بلغت قيمة هذه الأوراق المالية الاستثمارية ٢٦٤٥,١ مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل ٦٩ بالمائة من إجمالي الاستثمار في سندات الدين في نهاية ٢٠١٧. أما بالنسبة للمحفظة الصغرى من سندات الدين فهي تمثل استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة في السندات بسعر فائدة ثابت. وقد بلغت قيمة هذه المحفظة ١١٧٨,٠ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٧ وتتكون من استثمارات في سندات خاصة بحكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول مجلس التعاون الخليجي.

النسبة المئوية لمخاطر الأصول (%)



مع قاعدة رأس المال التنظيمي التي بلغت ٢٥٦٣,٥ مليون دولار أمريكي، ومجموع التعرضات المرجحة بالمخاطر التي بلغت ١٦٤١,٣ مليون دولار أمريكي، فإن معدل مخاطر الأصول المحتسب وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بموجب قواعد اتفاقية بازل ٣ بلغ ١٥,٦ بالمائة في حين كان معدل رأس المال من الفئة الأولى قوياً بشكل خاص حيث بلغ ١٤,٧ بالمائة. ووفقاً للإرشادات الرقابية الدولية، فإن تعديلات القيمة العادلة للأسهم الناشئة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشأن تحوطات التدفق النقدي للمشتقات يتم استثنائها من قاعدة رأس المال التنظيمي. وتصنف الأرباح والخسائر غير المحققة على استثمارات الأسهم كقيمة عادلة من خلال دخل شامل آخر وتدرج في قاعدة رأس المال التنظيمي.

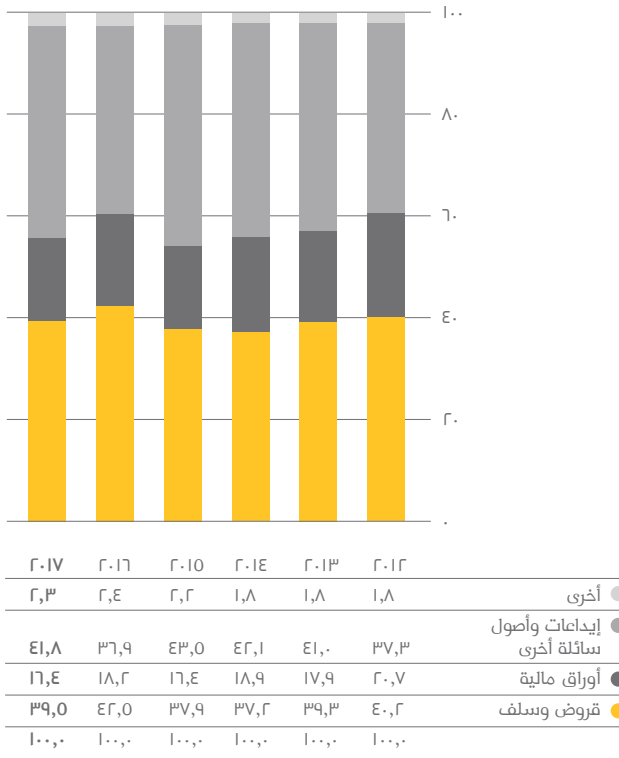
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تقوم قاعدة رأس المال التنظيمي بدعم أصول إضافية تبلغ قيمتها ١,٩ مليار دولار أمريكي مرجحة بالمخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة، مع المحافظة في الوقت ذاته على الحد الأدنى من معدل مخاطر الأصول وقدره ١٤ بالمائة. وبذلك، يمتلك البنك رأس المال التنظيمي الكافي لدعم خطط توسعة أعماله في المستقبل.

تتضمن مخاطر الأصول كل من تعرضات السوق والتشغيل المرجحة المخاطر. وقد عمدت المجموعة بعد موافقة مصرف البحرين المركزي إلى تطبيق نماذج داخلية للتعامل مع مخاطر السوق، كما طبق الأسلوب المعياري لتحديد متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية. ويدل هذا على اقتناع السلطات الرقابية بأن إطار إدارة المخاطر في المجموعة يتوافق تماماً مع التوجيهات والاشتراطات المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

اعتمد مصرف البحرين المركزي معيار بازل ٣ بشأن رأس المال التنظيمي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥. ويعيد إطار معيار بازل ٣ تعريف رأس المال التنظيمي، غير أن تطبيق هذه المعايير لن يكون له سوى تأثير محدود جداً على معدلات رأس المال التنظيمي في البنك.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

التوزيع حسب فئات الأصول (%)



ويحتوي الإيضاح رقم ٢٦-١ (ب) في البيانات المالية الموحدة على تقييم لحجم مخاطر الائتمان للقروض والسلفيات، وهو مبني على التصنيف الداخلي للائتمان. وحصل مجموع القروض الذي يبلغ ٥٩٥٦,٤ أي ما يعادل ٩٥ بالمائة على تصنيف -٤ أو أعلى، وهو ما يوازي التصنيف بدرجة الائتمان. وقد صُنفت ١١٨,٨ مليون دولار أمريكي فقط من القروض والسلفيات، بعد احتساب مخصصات انخفاض القيمة، على أنها في المرحلة الثالثة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤)، أي تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة تعرضت لزيادة هامة في المخاطر الائتمانية منذ تقديمها.

بلغ مجموع مخصصات خسائر القروض ٤١٣,٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. ووصلت مخصصات انخفاض القيمة المحددة للأطراف المقابلة ٢٦١,٠ مليون دولار أمريكي بينما بلغت مخصصات انخفاض القيمة غير المحددة ١٥٢,٦ مليون دولار أمريكي. وكان مجموع المخصصات البالغ ٤١٣,٦ مليون دولار أمريكي يعادل نسبة ٨٦ بالمائة من إجمالي القيمة الدفترية لإجمالي القروض متأخرة السداد.

وتُحسب المخصصات المحددة استناداً إلى المبلغ القابل للتحويل من القروض. ويحدد المبلغ القابل للتحويل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءً على معدل الفائدة عند تقديم القروض.

بنهاية عام ٢٠١٧ بلغت استثمارات الأسهم ١٧٠,٧ مليون دولار أمريكي، تضمنت في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أسهماً مدرجة قيمتها ١٠٠,٨ مليون دولار أمريكي تم الحصول عليها كتسوية لقرض مضمون متأخر السداد. أما بقية استثمارات الأسهم فتمثل حصصاً في أسهم شركات خاصة.

يتضمن الإيضاح رقم ٩-١ في البيانات المالية الموحدة تحليلاً لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية حسب فئة التصنيف. وقد حصلت استثمارات بلغت قيمتها ٣٣٢٦,٧ مليون دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٧ - ما يعادل ٨٧ بالمائة من الاستثمار في سندات الدين - على تصنيف A / A3- أو أعلى. وبناءً على تقييم الجهة المصدرة، صنفت ٢٦٧,١ مليون دولار أمريكي أخرى من سندات الدين أو ما يعادل ٧ بالمائة منها في درجة الاستثمار. وبالتالي فإن كل سندات الدين في البنك مصنفة في درجة الاستثمار.

بلغت القيمة العادلة للسندات الاستثمارية ٣٩٠,٢,٧ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. مما يعني زيادة القيمة العادلة عن الكلفة المطفاة بمبلغ ٧٩,٦ مليون دولار أمريكي. تعكس القيمة العادلة الأعلى من الكلفة المطفاة الجودة العالية والتصنيف العالي للسندات.

لم يتم تسجيل أوراق مالية استثمارية متأخرة السداد أو متعثرة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

القروض والسلفيات

في نهاية عام ٢٠١٧ بلغت القروض والسلفيات ١٠٠٤٣,١ مليون دولار أمريكي، مما يمثل زيادة قدرها ٢٩٨,٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٣ بالمائة مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦. ويظهر الإيضاح رقم ٣٩ في البيانات المالية الموحدة متوسط حجم القروض والسلفيات خلال عام ٢٠١٧ والتي بلغت ١٠٣١٠,٩ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٦٩٧,٣ مليون دولار أمريكي عن متوسط حجم القروض والسلفيات خلال عام ٢٠١٦.

وبناءً على آجال الاستحقاق التعاقدية بتاريخ الميزانية العمومية فإن ٥٩ بالمائة من محفظة القروض تكون مستحقة خلال سنة، ونسبة ٧٩ بالمائة تكون مستحقة خلال ثلاث سنوات. واقتصرت القروض المستحقة بعد أكثر من خمس سنوات على نسبة ١٠ بالمائة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل تصنيف الصناعة المصرفية للقروض والسلفيات في الإيضاح رقم ١٠-٢ في البيانات المالية الموحدة، أما التصنيف حسب التوزيع الجغرافي فيمكن الاطلاع عليه في الإيضاح رقم ٢٧ في البيانات المالية الموحدة. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ اشتملت ١٧ بالمائة من إجمالي محفظة القروض على تعرض ائتماني لقطاع النفط والطاقة والبتروكيماويات مقارنة مع ٣٨ بالمائة في نهاية ٢٠١١. يعكس هذا التعرض الائتماني القطاعي أهمية التركيز الاستراتيجي السابق للمجموعة على تمويل المشاريع والإقراض المشترك في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت الحاضر، إن أكبر تعرض ائتماني للصناعة المصرفية في قطاع الخدمات والتجارة الذي يضم ٢٢ بالمائة من القروض والسلفيات في انعكاس للتوجه الاستراتيجي الجديد الذي يركز على الإقراض القائم على العلاقات. وكان هناك تعرض ائتماني محدود لقطاعي البناء والعقارات في نهاية عام ٢٠١٧.

وبلغت مخصصات القروض غير المحددة ١٥٢,٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ما يمثل زيادة بنسبة ١,٥ بالمائة من القروض الغير مخصصة تحديداً.

لغرض احتساب المخصصات غير المحددة، فإن المجموعة لا تأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات باستثناء الأموال النقدية والأسهم المتداولة. أما الضمانات الأخرى التي على هيئة أوراق مالية أو أسهم شركات غير مدرجة والأصول المادية، فتستخدم كمخففات للمخاطر والأغراض الحماية، ولا تؤخذ بعين الاعتبار في عملية احتساب المخصصات الغير محددة.

بلغ إجمالي وصافي قيمة القروض متأخرة السداد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ نحو ٤٧٩,٤ مليون دولار أمريكي ٢١٨,٨٥ مليون دولار أمريكي على التوالي. واشتملت القروض المتأخرة السداد في نهاية ٢٠١٧ على بعض تسهيلات القروض الأكبر حجماً التي كانت في المراحل النهائية من إعادة الهيكلة. ومن المتوقع الانتهاء من أنشطة إعادة الهيكلة في النصف الأول من عام ٢٠١٨. كانت تغطية المخصصات المحددة للقروض متأخرة السداد تبلغ ٥٤ بالمائة. والقروض المتأخرة السداد هي تلك القروض التي مر على موعد سداد رأس مالها أو فائدتها أكثر من ٩٠ يوماً. وبموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تُسجل الفائدة على القروض منخفضة القيمة في بيان الدخل بناءً على صافي القيمة الدفترية للقروض ونسبة الفائدة التي استخدمت لخصم تدفقات النقد المستقبلية لأغراض حساب القيمة المستردة. وبموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي، تُسجل الفائدة على القروض متأخرة السداد في بيان الدخل باتباع المبدأ النقدي. وفي ضوء التغطية الاحتياطية المرتفعة التي توفرها المجموعة للقروض منخفضة القيمة، فإن الفرق بين القاعدتين لا يمثل فرقاً جوهرياً.

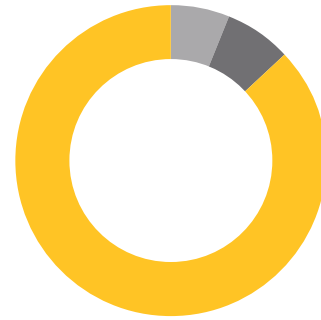
فئات الأصول الأخرى

يتناول الإيضاح رقم ٥ من البيانات المالية الموحدة تحليلاً للأصول النقدية والسائلة الأخرى والتي بلغت ٣٧٦٨,٥ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٧. وهي تتضمن في الأساس النقد والأرصدة لدى المصارف والبنوك المركزية في المناطق الجغرافية الرئيسية التي تعمل بها المجموعة.

وبلغت الودائع لدى البنوك ٦٠٣٣,٢ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٧، وُصفت تصنيفاً جيداً حسب المناطق الجغرافية كما هو وارد في الإيضاح رقم ٢٧ من البيانات المالية الموحدة. وكان الجزء الأكبر منها لدى الأطراف المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وشمال أمريكا، وهي تمثل المواقع التشغيلية الرئيسية للمجموعة. وبلغت الودائع لدى البنوك بنهاية عام ٢٠١٧ نسبة ٢٤ بالمائة من مجموع الأصول. وتعزز الزيادة السنوية في الودائع بشكل أساسي إلى زيادة وداائع العملاء مما يعكس مستوى أعلى في نشاط الإيداع لدى بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود والذي مقره في لندن. ومع نهاية عام ٢٠١٧، تم دعم الودائع لدى البنوك بأوراق مالية مشترقة بموجب اتفاقيات إعادة البيع بقيمة ٨٥٥,٠ مليون دولار أمريكي. وهي تمثل وداائع مضمونة، مما يقلل من تعرض المجموعة لمخاطر قطاع المؤسسات المالية.

وبشكل أساسي تضمنت الأوراق المالية المتداولة التي بلغت ١٩١,٨ مليون دولار أمريكي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ الاستثمارات في الصناديق المدارة. وقد ارتفعت الاستثمارات في الصناديق المدارة بمقدار ١٠٠,٠ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٧، ويعزى ذلك بالأساس إلى الاستثمارات التأسيسية في الصناديق الجديدة التي تديرها المجموعة.

توزيع السندات الاستثمارية حسب التصنيف



مليون دولار أمريكي	%	
٣٣٦٦,٧	٨٧,٠	● AAA إلى Aaa/A- إلى A3
٢٦٧,١	٧,٠	● BBB+ إلى Baa1/BBB-
٢٢٩,٣	٦,٠	● BB+ إلى Baa1/BB-
٣٨٢٣,١	١٠٠,٠	

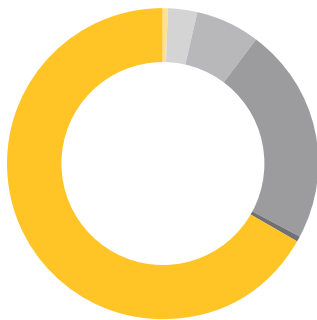
توزيع استحقاق القروض



مليون دولار أمريكي	%	
٥٨٨٤,١	٥٨,٦	● السنة الأولى
٢٠٢٣,٢	٢٠,١	● السنوات ٢ و ٣
١١٢٤,٣	١١,٢	● السنوات ٤ و ٥
١٠١١,٥	١٠,١	● أكثر من ٥ سنوات
١٠٠٤٣,١	١٠٠,٠	

استعراض الوضع المالي (تتمة)

توزيع مخاطر الأصول والالتزامات



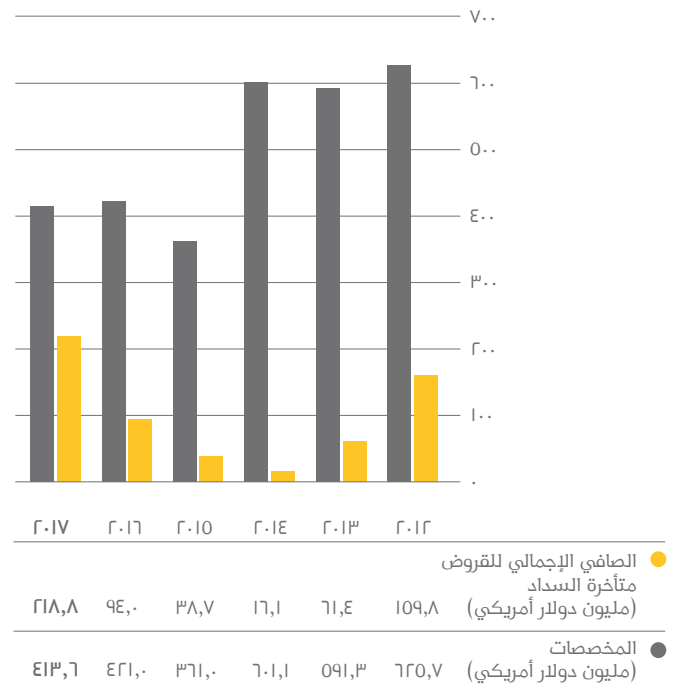
%	مليون دولار أمريكي	
٦٧,٢	٢٠٩٥,٧	● دول مجلس التعاون الخليجي
٠,١	٢٩,٩	● دول الشرق الأوسط الأخرى
٢٢,٧	٦٧٨٧,٤	● وشمال أفريقيا
٦,٧	٢٠١٧,٧	● أوروبا
٣,٢	٩٦٢,٩	● أمريكا الشمالية
٠,١	١٩,٧	● آسيا
١٠٠,٠	٢٩٩١٣,٣	● أمريكا اللاتينية

التوزيع الجغرافي للودائع



%	مليون دولار أمريكي	
٦٩,٥	١٢٦٠٠,٢	● دول مجلس التعاون الخليجي
٤,٣	٧٧٩,٣	● دول الشرق الأوسط الأخرى
٢٦,٢	٤٧٣٩,٤	● وشمال أفريقيا
١٠٠,٠	١٨١١٨,٩	● دول أخرى

تطور القروض متأخرة السداد (مليون دولار أمريكي)



عرض أصول المخاطر والالتزامات

بلغ مجموع أصول المخاطر والالتزامات ٢٩٩١٣,٣ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وتضمنت هذه الأصول الخطرة والالتزامات لجميع الأصول المذكورة في الميزانية العمومية (باستثناء الأصول الأخرى) بالإضافة إلى بنود الائتمان المحتملة. كما أشرنا سابقاً، يمكن الاطلاع على عرض الأصول الخطرة والالتزامات حسب الفئة والتوزيع الجغرافي في الإيضاح رقم ٢٧ من البيانات المالية الموحدة، والذي يتضح منه أن ٢٠٩٥,٧ مليون دولار أمريكي من مجموع الأصول الخطرة والالتزامات، أو ما يعادل ٦٧ بالمائة منها، يمثل التعرض للأطراف المقابلة والمؤسسات المتواجدة في دول مجلس التعاون الخليجي. أما النسبة المتبقية من الأصول الخطرة، فتتمثل في ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الرئيسية في أوروبا وأوراق مالية استثمارية صادرة عن مؤسسات ذات تصنيف ائتماني عالي في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. ويتضمن الإيضاح رقم ٣٠ من البيانات المالية الموحدة أدوات المشتقات المالية والصرف الأجنبي، بينما يتضمن الإيضاح رقم ٣١ من البيانات المالية الموحدة تحليلاً آخر عن بنود الائتمان المحتملة مع مخاطر الالتزام الموزونة.

التمويل

بلغ حجم ودائع البنوك والعملاء ١٨١١٨,٩ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، منها ١٥٩٨٩,٨ مليون دولار أمريكي وداائع من العملاء بنهاية عام ٢٠١٧ بنسبة ٨٨ بالمائة من مجموع الودائع. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بلغت ودائع البنوك ٢١٢٩,١ مليون دولار أمريكي، تمثل نسبة ١٢ بالمائة فقط من مجموع الودائع.

ويتناول الإيضاح رقم ١٣ من البيانات المالية الموحدة تحليلاً لإجمالي الودائع حسب التوزيع الجغرافي. فجاءت ٧٠ بالمائة من إجمالي الودائع بقيمة ١٢٦٠٠,٢ مليون دولار أمريكي من الأطراف المقابلة في دول مجلس التعاون الخليجي، أما الودائع التي جاءت من الدول خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخاصة من أوروبا فقد بلغت ٤٧٣٩,٤ مليون دولار أمريكي أو ٢٦ بالمائة من مجموع الودائع. الودائع من أطراف من غير دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتعلق بودائع بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، ولا تمثل هذه الودائع مصدر تمويل رئيسي للبنك. ويقابل ذلك الودائع لدى البنوك واتفاقيات إعادة الشراء المعاكسة والأصول المتداولة الأخرى من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغة ٧١٥٥,٥ مليون دولار أمريكي، والتي تودع في الأسواق المالية لفترات قصيرة الأجل. وبالتالي فإن البنك هو مودع صرف للأموال في السوق المالية الدولية بين البنوك، ولا يعتمد في تمويله على هذه السوق.

وبلغت قيمة الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ١١٣٠,٥ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. ويوظف البنك استثماراته ذات الجودة والتصنيف المرتفعين لتعزيز قدرته على التمويل بضمان الأوراق المالية، حيث يكون فعالاً من منظور التكلفة والاستحقاق، كما يبرهن بشكل دائم على قدرة البنك على تداول الأوراق المالية بصفتها جزء من الخطط الطارئة التي وضعها للسيولة.

وبلغ حجم التمويل الأولي لأجل ٣٢٦٣,٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وكانت نسبة التمويل لأجل وأسهم حقوق الملكية تمثل ١٣٦ بالمائة من القروض المستحقة بعد عام.

يمكن الاطلاع على مزيد من الإيضاحات بخصوص السيولة والتمويل في تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية.

تقرير حوكمة الشركات

تقرير حوكمة الشركات وفقاً لمبادئ ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومبادئ حوكمة الشركات في مصرف البحرين المركزي.

ممارسات الحوكمة السليمة

عند تأسيس بنك الخليج الدولي (البنك) في عام ١٩٧٥، تم إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة في إتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسي اللذان تم توقيعهما آنذاك من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس البنك. وقد أولى البنك منذ تأسيسه أهمية كبرى للحوكمة السليمة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع الأطراف ذات العلاقة ووسيلة لتحقيق الكفاءة والمصداقية المهنية.

اعتمد البنك على مر السنين تطبيق معايير حوكمة الشركات المتعلقة بالمؤسسات المالية التي يتم تداول أسهمها على الرغم أنها ليست من الشركات المدرجة، ويقوم بنشر تقرير الحوكمة ضمن تقريره السنوي منذ عام ٢٠٠٣.

في الوقت الحالي يضع بنك الخليج الدولي العديد من المعايير والإجراءات التي تعكس أعلى مستويات ممارسات حوكمة الشركات، مثل تحديد الصلاحيات الشاملة لمجلس الإدارة ولأعضاء المجلس وأعضاء اللجان التابعة للمجلس، ووضع لائحة قواعد السلوك باللغتين العربية والإنجليزية (قواعد السلوك والأخلاق وتفاذي تضارب المصالح) ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك، بالإضافة إلى وضع سياسات التشغيل بما يتوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي الجديدة. بعد ذلك قام البنك بوضع معايير إضافية شملت من بين أمور أخرى تحديث لائحة نظام العمل والمهام لمجلس الإدارة وتحديث لوائح عمل اللجان التابعة للمجلس وتحديث برنامج الإبلاغ عن التجاوزات وإنشاء لجنة لحوكمة الشركات تابعة لمجلس الإدارة وتأسيس وحدة خاصة للحوكمة في إدارة الالتزام وتحديث إطار المكافآت المتغيرة بما يتلاءم على نحو تام مع الممارسات السليمة للحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

تخضع مهام مجلس الإدارة ولجانه للمراجعة السنوية للتأكد من الالتزام المستمر بهذه المهام وبأفضل الممارسات وبأية متطلبات رقابية مستجدة. ولقد وافق مجلس الإدارة على آخر التحديثات واعتمدها في اجتماعه السادس الذي انعقد في ١٥ ديسمبر ٢٠١٧.

وتم نشر لائحة صلاحيات مجلس الإدارة بأكملها على موقع البنك الإلكتروني (www.gib.com) وهي تعكس إلى حد كبير متطلبات الحوكمة الواردة في قسم الضوابط العليا من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد الأول).

اعتمد بنك الخليج الدولي الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ثقافة الحوكمة السليمة لدى البنك. كما تؤكد هذه الإجراءات على مدة التزام البنك بالشفافية المالية ومبادئ الانصاف والإفصاح عن المعلومات المالية وتوفيرها لجميع مستخدمي هذه المعلومات بما في ذلك الجهات الرقابية والعملاء وشركاء الأعمال ووكالات التصنيف الائتماني وغيرهم من الجهات المعنية.

- تمتلك إدارة البنك هيكلًا تنظيمياً مناسباً يتولى مسؤولية الإدارة اليومية لأعمال البنك وتنفيذ استراتيجيته وسياسة وأعمال الرقابة الداخلية التي يقرها مجلس الإدارة.
 - هناك تقسيم واضح بين مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية من جهة، وبين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من جهة أخرى.
 - هناك نظام صلاحيات ومسؤوليات محددة وموثقة (وكذلك صلاحيات التفويض) للإدارة التنفيذية العليا.
- وتنود الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك في الصفحة رقم 0٨ من هذا التقرير السنوي.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة بموجب النظام الأساسي للبنك من عشرة أعضاء كحد أقصى يتم تعيينهم أو انتخابهم كل ثلاث سنوات. كما يمنح كل مساهم يملك عشرة بالمئة من رأس المال الحق بموجب النظام الأساسي بتعيين عضو في المجلس.

وللمساهم الذي يمارس هذا الحق كذلك صلاحية إنهاء هذا التعيين واستبدال عضو مجلس الإدارة المعني. ويخضع تعيين الأعضاء للموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي. وفي ديسمبر ٢٠١٧ تسلم الدكتور عبدالله العبدالقادر مهام رئيس مجلس الإدارة عقب وفاة معالي جماز السحيمي رحمه الله. كما قام مجلس الإدارة بإعادة تشكيل لجان المجلس في ديسمبر ٢٠١٧.

وأبرم البنك اتفاقية خطية لتعيين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تحدد صلاحيات وواجبات ومسؤوليات وعملية مساءلة أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى المسائل الأخرى متعلقة بتعيينهم بما في ذلك تحديد فترة العضوية والوقت المخصص والمتوقع منهم كأعضاء في مجلس الإدارة وتحديد مهامهم في لجان المجلس وتعييناتهم ومستحقات تسديد مصروفاتهم وإمكانية حصولهم على المشورة المهنية المستقلة عند الحاجة.

وفي نهاية العام تألف مجلس الإدارة من ستة أعضاء خمسة منهم مدراء غير تنفيذيين بما في ذلك الرئيس ونائبه وعضو تنفيذي واحد، يتمتعون معاً بخبرات إدارة واسعة وقدرات مهنية متنوعة. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن أعضاء مجلس في صفحة رقم 0٢ من هذا التقرير السنوي التي تتضمن سيرهم الذاتية.

في شهر مارس من كل عام يقوم مجلس الإدارة بإعداد تقرير حول مدى التزام البنك بقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الحوكمة حيث يوضح أي عدم التزام لهذه القواعد، إن وجدت، ويتم تقديم هذا التقرير في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين. وتم إيراد الإيضاحات المضمنة في تقرير (الالتزام والتفسير) بالنسبة لقواعد الحوكمة في نهاية تقرير الحوكمة من هذا التقرير السنوي.

يفصح بنك الخليج الدولي في التقرير السنوي عن المعلومات الإضافية المطلوب الإفصاح عنها بموجب القسم

١,٣,٨-PD من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي المجلد الأول، كما يفصح مجلس الإدارة للسادة المساهمين عن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها لهم سنوياً وفقاً لقسم ١,١,٦-PD من الدليل الإرشادي.

المساهمون

يوضح الجدول التالي الجهات المساهمة في البنك ونسبة المساهمة:

اسم المساهم	نسبة المساهمة
صندوق الاستثمارات العامة المملكة العربية السعودية	٩٧,٢٢٦%
الهيئة العامة للاستثمار دولة الكويت	٠,٧٣%
شركة قطر القابضة دولة قطر	٠,٧٣%
شركة ممتلكات البحرين القابضة مملكة البحرين	٠,٤٣٨%
صندوق الاحتياطي العام للدولة سلطنة عمان	٠,٤٣٨%
جهاز الإمارات للاستثمار دولة الإمارات العربية المتحدة	٠,٤٣٨%

الهيكل التنظيمي - القواعد والإدارة

يحدد الهيكل التنظيمي للحوكمة لدى بنك الخليج الدولي ويفصل بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة من جهة وصلاحيات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى ويعمل على ضمان تحقيق فصل هذه المسؤوليات:

- يتولى مسؤولية توجيه البنك والإشراف على أعماله، حيث يتلقى من الإدارة التنفيذية المعلومات اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته ومسؤوليات اللجان التابعة له على أحسن وجه، كذلك فإن المجلس يفوض الإدارة بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ الأعمال اليومية للبنك.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تخضع معايير استقلالية الأعضاء للمراجعة السنوية من قبل مجلس الإدارة. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ كان مجلس الإدارة يضم عضواً واحداً مصنفاً غير مستقل وفقاً للأنظمة الرقابية لمصرف البحرين المركزي فيما تم تصنيف بقية الأعضاء كمستقلين (راجع الجدول أدناه).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الأداء العام وتحديد التوجه الاستراتيجي للبنك.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد أهداف البنك واعتماد الاستراتيجية العامة ومراجعتها سنوياً، ووضع الهيكل الإداري ومسؤولياته والأنظمة الرقابية. وإلى ذلك يقوم مجلس الإدارة بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية ومدى تطبيقها للاستراتيجية المحددة. وكذلك يقوم بمراقبة أي تضارب في المصالح ومنع إساءة استغلال النفوذ من الأطراف ذات العلاقة.

ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية إعداد التقارير المالية الموحدة والعادلة مما تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للبنك وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية تحديد إطار الرقابة الداخلية حسبما يراه المجلس ضرورياً للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة دون أخطاء جوهرية سواء بسبب الاحتيال أو خلافه.

ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بالدعوة لانعقاد اجتماعات الجمعية العامة ويعد جداول الأعمال لهذه الاجتماعات ويضمن المساواة في المعاملة بين جميع المساهمين بمن فيهم المساهمين بنسبة أقل.

وأخيراً، يفوض المجلس لإدارة البنك مسؤولية القيام بالإدارة اليومية للبنك وفقاً للسياسات والتوجيهات والقواعد التي يضعها.

عند التحضير لعقد اجتماع لمجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، يتم تزويد أعضاء المجلس بالتقارير الدورية وكافة المعلومات اللازمة لهذه الاجتماعات مسبقاً، بالإضافة إلى المعلومات المحددة التي يطلبها الأعضاء من حين لآخر. كما يزود أعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية الشهرية وغيرها من التقارير الإدارية الدورية التي تمكنهم من تقييم أداء البنك وإدارته التنفيذية حسب الأهداف المرسومة. ويعقد مجلس الإدارة، وفقاً للنظام الأساسي للبنك، ما لا يقل عن أربعة اجتماعات سنوياً ويجوز له أن يعقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك. يتضمن الجدول التالي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة وسجل حضورهم للاجتماعات خلال عام ٢٠١٧:

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٧

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٧

أعضاء مجلس الإدارة	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	اجتماعات لجنة التدقيق	اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت	اجتماعات لجنة سياسات المخاطر	اجتماعات لجنة حوكمة الشركات	تنفيذي / غير تنفيذي	مستقل / غير مستقل
معالي الأستاذ جمال بن عبدالله السحيمي، رئيس مجلس الإدارة	٢(0)	١(0)*					غير تنفيذي	مستقل
الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	٦(٦)	٦(٦)	٥(0)			٢(٢)	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	٦(٦)		٦(٦)	٨(٨)		٢(٢)	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ خالد بن صالح المديفر	٦(٦)		٥(0)	٦(٦)		٢(٢)	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عمر هدير الفارسي	٦(٦)		٦(٦)	٨(٨)			غير تنفيذي	مستقل
الدكتور يحيى بن عبدالله اليحيى	٦(٦)		٥(0)	٧(٨)			غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عبدالعزيز الحليسي	٦(٦)	٦(٦)					تنفيذي	غير مستقل

*الأرقام (بين الأقواس) تشير إلى العدد الإجمالي للاجتماعات خلال السنة. يشير إلى أقصى عدد من الاجتماعات الممكن حضورها من قبل الرئيس المغفور له.

لجان مجلس الإدارة

تستمد لجان المجلس سلطاتها وصلحاياتها من مجلس الإدارة.
توضح الجداول التالية عضوية وسجل حضور اجتماعات لجان المجلس:

أعضاء لجان مجلس الإدارة (يناير - ديسمبر ٢٠١٧)

اسم اللجنة	أعضاء اللجنة	مراكز الأعضاء
اللجنة التنفيذية	معالي الأستاذ جماز بن عبدالله السحيمي الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر الأستاذ عبدالعزيز الحليسي	رئيس عضو عضو
لجنة التدقيق	الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر الأستاذ خالد بن صالح المديفر الدكتور يحيى اليحيى	رئيس عضو عضو
لجنة الترشيح والمكافآت	الأستاذ خالد بن صالح المديفر الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل الأستاذ عمر هدير الفارسي	رئيس عضو عضو
لجنة سياسات المخاطر	الأستاذ عمر هدير الفارسي الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل الدكتور يحيى اليحيى	رئيس عضو عضو
لجنة حوكمة الشركات	الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل الأستاذ خالد بن صالح المديفر	رئيس عضو عضو

اجتماعات المجلس ولجانه خلال عام ٢٠١٧

نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع
مجلس الإدارة	١. ١٧ فبراير ٢٠١٧	لجنة الترشيح والمكافآت	١. ١٦ فبراير ٢٠١٧
	٢. ٣٠ مارس ٢٠١٧		٢. ٩ مارس ٢٠١٧
	٣. ٢٧ أبريل ٢٠١٧		٣. ٢١ أبريل ٢٠١٧
	٤. ١٦ يوليو ٢٠١٧		٤. ١٥ يوليو ٢٠١٧
	٥. ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧		٥. ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧
	٦. ١٥ ديسمبر ٢٠١٧		٦. ١٥ ديسمبر ٢٠١٧
اللجنة التنفيذية	١. ١٧ فبراير ٢٠١٧	لجنة سياسات المخاطر	١. ١٦ فبراير ٢٠١٧
	٢. ٣٠ مارس ٢٠١٧		٢. ٦ مارس ٢٠١٧
	٣. ٢٧ أبريل ٢٠١٧		٣. ٣٠ مارس ٢٠١٧
	٤. ١٦ يوليو ٢٠١٧		٤. ٢١ أبريل ٢٠١٧
	٥. ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧		٥. ٢٠ يونيو ٢٠١٧
	٦. ١٥ ديسمبر ٢٠١٧		٦. ١٥ يوليو ٢٠١٧
لجنة التدقيق	١. ١٦ فبراير ٢٠١٧	لجنة حوكمة الشركات	١. ١٦ فبراير ٢٠١٧
	٢. ٦ مارس ٢٠١٧		٢. ١٥ ديسمبر ٢٠١٧
	٣. ٢١ أبريل ٢٠١٧		
	٤. ١٥ يوليو ٢٠١٧		
	٥. ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧		

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

اللجنة التنفيذية

تشمل صلاحيات اللجنة التنفيذية، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة في وضع السياسات التنفيذية للبنك ومتابعة تنفيذها.
- تقديم المساعدة لمجلس الإدارة في مراجعة وتقييم وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن القضايا الاستراتيجية للبنك، أو بشأن التطورات الهامة في توجهات وأهداف البنك الاستراتيجية.
- الموافقة على مبالغ الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي للمجموعة وذلك في نطاق الحدود المخولة لها من قبل مجلس الإدارة.
- تنفيذ المهام الإضافية التي يكلفها بها مجلس الإدارة.
- ممارسة صلاحيات مجلس الإدارة في القضايا التي لم يصدر فيها المجلس توجيهات محددة في الظروف الطارئة التي يصعب فيها عقد اجتماع مجلس الإدارة، وذلك وفق القوانين ذات الصلة واتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للبنك. ويمكن لمجلس الإدارة أن يقوم بالإجماع بتغيير أو تعديل أي من قرارات اللجنة التنفيذية التي يتم اتخاذها بشأن هذه القضايا.

وفي كافة الأحوال على أعضاء اللجنة التنفيذية ممارسة مهامهم واتخاذ القرارات بشكل يضمن مصالح البنك ومساهميه على أحسن وجه.

لجنة التدقيق

من مهام لجنة التدقيق مراجعة الوضع المالي للبنك وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الأمور المالية والرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والمتطلبات القانونية. أما المسؤوليات الرئيسية فتتضمن:

- مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على (١). دقة التقارير الخاصة بالبيانات المالية ربع السنوية والسنوية للبنك، (٢). الالتزام بالأنظمة والقوانين، (٣). نظم الرقابة الداخلية، (٤). ضمان تأهيل واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وحسن أدائهم.
 - الإشراف على أداء التدقيق الداخلي للبنك والتدقيق المستقل.
- توفر لائحة صلاحيات اللجنة التفاصيل الضرورية بشأن عمليات إعداد التقارير المالية وطرق تطويرها، إضافة إلى المسؤوليات بشأن الالتزامات القانونية والأخلاقية. يخضع رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مباشرة لإشراف لجنة التدقيق ويتبع للرئيس التنفيذي للمجموعة في الأمور الإدارية.

لجنة سياسات المخاطر

تساعد لجنة سياسات المخاطر مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بالضوابط المتبعة لضمان الالتزام بحدود المخاطر التي يحددها البنك والحدود التي يمارس البنك من خلال أنشطته. وتعمل اللجنة بصورة مستمرة على:

- ضمان قيام البنك بصياغة سياسات واقعية لإدارة المخاطر ذات الأهمية والموافقة عليها.
- استلام ومراجعة وبحث وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المقترحات بتعديل حدود المخاطر المسموح بها.
- مراقبة ما إذا كانت الإدارة تحافظ على ثقافة تشجع وتكافئ مناقشة المخاطر المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بفعالية.
- التأكد من أن الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر محددة بوضوح، مع تحمل رؤساء الأقسام للمسؤولية المباشرة. وكذلك التأكد من استقلالية مسؤولي إدارات المخاطر والرقابة عن أنشطة تطوير أعمال البنك.
- ضمان قيام الإدارة بإبلاغ اللجنة على أي استثناء أو تجاوز ملحوظ لحدود المخاطر المسموح بها لمراجعتها.
- التأكد من قيام الإدارة بإعلام اللجنة دورياً بكافة المخاطر ذات الأهمية التي قد تواجه أعمال البنك والتأكد من ارتياعها للإجراءات التي تتخذها الإدارة لمعالجتها.
- مراجعة حدود المخاطر المسموح بها والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأنشطته، ولهذا الغرض:
- استلام تقارير التعرض للمخاطر الائتمانية على أساس الدولة، التصنيف الائتماني، الصناعة/التركيز، القروض المتعثرة وكذلك تقارير اختبار التحمل.
- استلام التقارير بشأن السيولة ومخاطر السوق (VaR).
- استلام التقارير بشأن إدارة المخاطر التشغيلية.
- استلام التقارير بشأن مخاطر أمن المعلومات.
- استلام التقارير بشأن المخاطر الاستراتيجية.
- استلام التقارير بشأن التغيير في موافقات الائتمان أو تمديد الائتمان، ومقاييس مخاطر الائتمان والسوق، وإجراءات مراقبة المخاطر.
- استلام التقارير بشأن مخاطر الخدمات المصرفية للأفراد.

لجنة الترشيح والمكافآت

إن الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في ضمان الحفاظ على تقديم مستويات أجور ومكافآت تنافسية حتى يتمكن البنك من الاستمرار في استقطاب والمحافظة وتشجيع الكوادر ذات الكفاءة من أجل تنفيذ استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه. وتشمل مسؤوليات اللجنة، كما هو مبين في لائحة مهام عمل اللجنة، ما يلي:

شؤون التعيين:

- تقييم المهارات والقدرات المطلوبة في المجلس واللجان التابعة له والإدارة العليا.
- القيام بتقييم دوري لمدى تحقق وجود المهارات المطلوبة في مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة منفردين ومجلس الإدارة ككل.
- وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء الإدارة التنفيذية والعليا منفردين والإدارة ككل.
- الإشراف على الأنشطة التعليمية لمجلس الإدارة الخاصة بحوكمة الشركات.
- وضع إجراءات لتحديد المرشحين المناسبين لشغل المناصب الإدارية العليا، وترشيح الأشخاص المؤهلين لشغل هذه المناصب.
- وضع خطة الإحلال لأعضاء الإدارة العليا.

شؤون المكافآت:

- مراجعة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ما يلي:
- سياسة المكافآت والحوافز التنفيذية التي تتضمن المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص المعتمدين و/أو القادرين على تحمل المخاطر الجوهرية.
- السياسات المتعلقة بتعيين والاحتفاظ وتقييم الأداء وعزل أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة وفريق الإدارة العليا.
- اعتماد نظام المكافآت ومراقبته ومراجعتها لضمان عمل هذا النظام وفق المخطط له.
- اعتماد مبالغ المكافآت لكل شخص مُعتمد ومتحمل للمخاطر الجوهرية وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المقرر توزيعها مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما يشمل الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.
- مراجعة نتائج اختبار التحمل والاختبار الرجعي قبل اعتماد إجمالي المكافآت المتغيرة المراد توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.

لجنة حوكمة الشركات

دور اللجنة هو مساعدة المجلس في تشكيل ورصد سياسات حوكمة الشركات. وتشمل مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- الإشراف على تطوير وصيانة سياسات حوكمة الشركات.
- مراقبة التزام البنك بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بحوكمة الشركات.
- مراجعة مهام وتقييم أداء عمل المجلس ولجانه والتوصية إلى المجلس بالتحديثات الضرورية لتحسين نظام ومهام عمل المجلس ولجانه.
- مراجعة تصنيف أعضاء مجلس الإدارة والبيانات الصادرة عن أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة العليا بشأن أنشطتهم ومصالحهم الخارجية للتحقق مما إذا كان هناك أي تضارب في المصالح إتخاذ الخطوات المناسبة في هذا الصدد.
- الإشراف على إعداد التقارير العامة للبنك بشأن مسائل حوكمة الشركات.

تقييم مجلس الإدارة

إن نظام ولوائح مهام عمل مجلس الإدارة ولجانه تتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس مرة واحدة سنوياً على الأقل. وقد قام المجلس بمراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من كافة اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، لتقييم الأنشطة الرئيسية خلال العام ومقارنتها بلوائح المهام. فضلاً عن ذلك، يتضمن تقييم أداء أعضاء المجلس معايير تقييم يمكن قياسها وتقييمها ذاتياً إضافة إلى تقييم رئيس مجلس الإدارة بهذا الخصوص. كما يتم تزويد المساهمين بتقرير عن عمليات التقييم أثناء اجتماع الجمعية العامة السنوي.

الإعداد والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

يتلقى مجلس الإدارة واللجان التابعة له بشكل منتظم التحديثات التي تطرأ على أهم التطورات في المجال التنظيمي وغيرها من المجالات التي تقع في نطاق مسؤولياتهم.

ويركز المجلس أيضاً على أهمية توفير فرص التدريب والتطوير لأعضائه. وفي هذا السياق فقد أصدر المجلس قراراً لتشجيع الأعضاء على الحصول على التدريب الذي يرونه ضرورياً، وذلك على نفقة البنك، كما يتم إطلاع الأعضاء باستمرار على فرص التدريب المتوفرة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الإدارة العليا

يتولى فريق الإدارة العليا مسؤولية إدارة أعمال البنك اليومية والمفوضة إليه من قبل مجلس الإدارة، ويتولى الرئيس التنفيذي رئاسة هذه الإدارة ويساعده رئيس الشؤون المالية، ورئيس إدارة المخاطر، ورئيس إدارة العمليات، ورئيس الأعمال المصرفية للشركات، ورئيس الأعمال المصرفية للأفراد، ورئيس إدارة الاستثمار والخزينة، ورئيس تقنية المعلومات، ورئيس الموارد البشرية. وقد وردت تفاصيل السيرة الذاتية للمدراء التنفيذيين في الصفحة رقم 0٤ من هذا التقرير السنوي، ولمساعدة الرئيس التنفيذي تم تشكيل اللجان الإدارية التالية:

- لجنة الإدارة
- لجنة المخاطر للمجموعة
- لجنة الأصول والخصوم
- لجنة تقييم الوظائف
- لجنة إدارة أمن المعلومات
- لجنة المخاطر التشغيلية.

وتستمد هذه اللجان صلاحياتها من الرئيس التنفيذي وفقاً للسلطات والحدود التي يقرها له مجلس الإدارة.

يتطلب من الإدارة العليا تطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة التي يقرها مجلس الإدارة في إطار استراتيجية وأهداف البنك التي يضعها المجلس وذلك لإدارة الأعمال اليومية لأنشطة البنك.

وقد صدرت خطابات التعيين إلى فريق الإدارة العليا لتحديد مسؤولياتهم وواجباتهم والتي تشمل المساعدة والمساهمة في الأمور التالية:

- تحديد الأهداف الاستراتيجية وتوجه البنك.
- وضع الميزانية السنوية وخطة العمل للبنك.
- ضمان وجود وتنفيذ السياسات العليا الخاصة بكافة أعمال للبنك
- وضع وإدارة الأهداف الخاصة بالمخاطر والحوادث المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها.
- تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء استناداً على مستوى المخاطر المحدد.
- مراجعة أداء الأقسام المختلفة واتخاذ الإجراءات المناسبة.
- التأكد من أن البنك ينفذ جميع أنشطته وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والالتزام بنص وروح القوانين وبقواعد السلوك المهني.
- العمل على جعل البنك مثلاً يحتذى به في الالتزام بأفضل الممارسات المهنية وخدمة العملاء.

ويتم لفت أنباه الإدارة العليا إلى أن هذه الواجبات تعتبر إضافة إلى مسؤولياتهم الوظيفية المحددة والأهداف التي وضعت لهم حسب ما جاء في دليل سياسات البنك.

الأجور والمكافآت

تحدد سياسة إجمالي الأجور والمكافآت بالبنك، والتي تشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة البنك تجاه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الرئيسية التي تمت مراعاتها في وضع هذه السياسة.

يتبع البنك ممارسات المكافآت السليمة المتوافقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. وقد اعتمد مجلس الإدارة إطار عمل الحوافز ومكوناته وحصل على موافقة المساهمين عليه في اجتماع الجمعية العامة في ٢٠١٥. وفيما يلي ملخص لأهم سمات إطار العمل الخاص بالمكافآت:

استراتيجية المكافآت

إن من سياسة البنك في الأجور والمكافآت تقديم مستوى تنافسي من إجمالي الأجور لجذب والحفاظ على الموظفين الأكفاء المؤهلين وتحفيزهم. فالدافع الرئيسي وراء سياسة البنك للمكافآت المتغيرة هو الثقافة القائمة على مستوى الأداء التي توائم بين مصالح الموظفين ومصالح مساهمي البنك. وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل تحقيق نتائج على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية بهدف مشاركة نجاحات البنك ومواءمة حوافز الموظفين مع إطار المخاطر.

تعتبر كفاءة الموظفين والتزامهم على المدى الطويل العاملين الأساسيين لنجاح البنك. ولهذا يسعى البنك إلى جذب والاحتفاظ بأفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة باستمرار في العمل لدى البنك وتحفيزهم من أجل مصلحة المساهمين على المدى الطويل. وتتألف حزمة المكافآت لدى البنك من العناصر الرئيسية التالية:

- الأجر الثابت
- المزايا
- مكافآت الأداء السنوية
- خطة المكافآت السنوية المؤجلة.

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال المطبق لدى البنك أن البنك يعمل وفق معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة الأجور والمكافآت لديه حيث تخضع كافة أمور الأجور والمكافآت والالتزام الكامل للمتطلبات الرقابية لإشراف لجنة الترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

وتأخذ سياسة المكافآت لدى البنك بعين الاعتبار دور كل موظف وتحدد التوجيهات بناء على كون الموظف قادر على تحمل المخاطر الجوهرية و/أو شخص مُعتمد في دوائر الأعمال أو وظائف الرقابة أو الدعم. الشخص المعتمد هو الموظف الذي يستلزم تعيينه الموافقة المسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره في البنك، كما يُعتبر الموظف متحملاً لمخاطر جوهرية إذا كان يرأس إحدى إدارات الأعمال الهامة وأي شخص يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملموس على حجم المخاطر لدى البنك.

مكافآت مجلس الإدارة

تتحدد مكافآت مجلس الإدارة من قبل أصحاب الأسهم وبما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك، وترتبط المكافآت بالحضور الفعلي للاجتماعات. ويُعتمد هيكل ومستوى مكافآت أعضاء المجلس في اجتماع الجمعية العامة ويتكون مما يلي:

- أتعاب من يحضر إلى اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- علاوة تغطية نفقات السفر والإقامة والمعيشة عند حضور اجتماعات المجلس واللجان التابعة له.
- مبلغ ثابت ومحدد مسبقاً يمثل الأتعاب السنوية لأعضاء المجلس.

بلغ مجموع الأجر والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في ٢٠١٧، ١٢,٨ مليون دولار أمريكي من بينها ١١,٢ مليون دولار أمريكي [٢٠١٦: ٢,٩ مليون دولار أمريكي] دفعت لأعضاء مجلس الإدارة.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافآت المتغيرة هي مكافآت تتعلق بالأداء وتتألف في المقام الأول من مكافأة الأداء السنوي. وترتبط المكافآت السنوية باعتبارها جزءاً من المكافآت المتغيرة للموظفين بتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة كل سنة والأداء الفردي للموظفين في تحقيق هذه الأهداف ومدى إسهامهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

اتبع البنك إطار عمل معتمد من قبل مجلس الإدارة بهدف تحقيق الشفافية بين المكافآت المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم إطار العمل على أساس الجمع بين الأداء المالي والعوامل غير المالية الأخرى لتحقيق الحزمة المستهدفة لمكافآت الموظفين وذلك قبل النظر في أي تخصيص للمكافأة لإدارات الأعمال وللموظفين بشكل فردي. وفي إطار العمل المتبع في تحديد حزمة المكافآت المتغيرة، تهدف لجنة الترشيح والمكافآت إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل والتي تشمل المؤشرات الربحية والملاءة المالية والسيولة والنمو. وتضمن عملية إدارة الأداء تحديد الأهداف بالشكل المناسب لوحدة الأعمال ذات الصلة والموظفين المعنيين.

يبدأ البنك عند تحديد مقدار المكافآت المتغيرة بوضع أهداف محددة ووضع مقياس تصاعدي يمكن مقارنته في السوق وتحديد أهداف الربح وغير ذلك من مقاييس الأداء النوعية والتي ينتج عنها في نهاية المطاف حزمة تنازلية مستهدفة للمكافآت. ثم يتم تعديل حزمة المكافآت بحيث تراعي المخاطر من خلال استخدام المقاييس المعدلة حسب المخاطر.

ومن أجل ضمان الموازنة بين ما يُدفع للموظفين واستراتيجية الأعمال، يقوم بنك الخليج الدولي بتقييم أداء البنك ككل وأداء الأقسام والأفراد مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة المدى التي تم تلخيصها بما يتماشى مع تخطيط الأعمال وعملية إدارة الأداء. ويُراعى في هذا التقييم الالتزام بقيم البنك ومقاييس المخاطر والالتزام، وقبل كل شيء العمل بنزاهة. وبشكل عام، يكون الحكم على هذا الأداء ليس فقط بناء على ما تم تحقيقه على المدى القصير أو الطويل، ولكن أيضاً وبشكل هام بناءً على كيفية تحقيق ذلك إذ من شأن هذه النقطة الأخيرة أن تسهم في استدامة العمل على المدى الطويل.

دور لجنة الترشيح والمكافآت ومدار تركيزها

تشرف لجنة الترشيح والمكافآت على كافة سياسات المكافآت المقدمة لموظفي البنك، حيث تعتبر اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وممارسات وخطط الأجر والمكافآت الحاكمة لها. كما تضطلع بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعتها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. وهي مسؤولة عن وضع المبادئ وإطار عمل الحوكمة لكافة قرارات الأجر والتعويضات. وتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم المخاطر لدى البنك.

بلغ مجموع المكافآت المدفوعة لأعضاء لجنة الترشيح والمكافآت خلال العام على شكل أتعاب خاصة بحضور جلسات الاجتماعات ٥٤٠٠٠ دولار أمريكي [٢٠١٦: ٤٥٠٠٠ دولار أمريكي].

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تنطبق مبادئ هذه السياسة الخاصة بالمكافآت على مستوى المجموعة على أن تطبيق متطلبات التأجيل وإصدار الأدوات غير النقدية للفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنك تحده اللوائح المحلية السارية والقواعد المتبعة في السوق.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

تأخذ لجنة الترشيح والمكافآت بعين الاعتبار ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع سياسة المخاطر لدى البنك، وتضمن التقييم الدقيق لممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة والتي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون وذلك من خلال إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي.

وتأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي في مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. ويتأكد البنك من أن إجمالي المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدة رأس المال.

ويُراعى في حزمة المكافآت أداء البنك والذي يُنظر فيه في سياق إطار إدارة المخاطر لدى البنك. وهذا يضمن تشكيل حزمة المكافآت المتغيرة حسب اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة على مستوى البنك.

يُراعى في تحديد حجم حزمة المكافآت المتغيرة وتخصيصها في البنك كامل نطاق المخاطر الحالية والمحتملة، ومنها:

- رأس المال المطلوب لدعم المخاطر التي تم تحملها.
 - مستوى مخاطر السيولة المُفترض عند أداء الأعمال.
 - الاتساق مع توقيت ومدى احتمال تحقق العوائد المستقبلية المحتملة المُتضمنة في الأرباح الحالية.
- وتطلّع لجنة الترشيح والمكافآت دوماً على أداء البنك في ضوء إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة الترشيح والمكافآت هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان الموازنة بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

التعديلات حسب المخاطر

يملك البنك إطاراً لتقييم المخاطر اللاحقة، وهو تقييم نوعي لدعم اختبار الأداء الفعلي مقابل افتراضات المخاطر.

وفي السنوات التي يعاني فيها البنك من خسائر مادية في أدائه المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- يكون هناك انخفاض كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة لدى البنك.
- على المستوى الفردي، يعني أداء البنك الضعيف عدم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للأفراد، وبالتالي ستخفض تصنيفات أداء الموظف.
- هبوط قيمة الأسهم أو المكافآت المؤجلة.
- تغيرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي على المكافآت غير المستحقة.
- وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لأي خسارة كبيراً، يجوز هنا مراعاة حق تعديل أو استرداد المكافآت السابقة.

تقيّم لجنة الترشيح والمكافآت بعناية الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت بناءً على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي لا يزال توقيتها واحتمالية تحقيقها غير مؤكد. وتتخذ اللجنة قراراتها بناءً على تقييم الوضع المالي للبنك وتطلعاته المستقبلية.

يتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة لتعديل حزمة المكافآت حسب جودة الأرباح. ويسعى البنك إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة، فإذا كانت الأرباح ليست بالمستوى المطلوب، يتم تعديل قاعدة الأرباح وفق تقدير لجنة الترشيح والمكافآت.

ولكي يحصل البنك على أي تمويل لتوزيع حزمة المكافآت فلا بد أن تتحقق الأهداف المالية، ومن شأن مقاييس الأداء ضمان أن إجمالي المكافآت المتغيرة تقتلص عموماً بشكل جوهري عندما يكون هناك أداء مالي ضعيف أو سلبي. كما تخضع حزمة المكافآت المستهدفة، كما هو موضح أعلاه، لتعديلات المخاطر بما يتوازى مع إطار عمل الارتباط والتعديل حسب المخاطر.

مكافآت إدارات الرقابة

يسمح مستوى مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم للبنك بتوظيف ذوي الخبرة والكفاءات العالية في هذه الإدارات. ويضمن البنك أن مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم مرجحة في صالح المكافآت الثابتة وأما المكافآت المتغيرة لهذه الإدارات فتستند على تحقيق أهداف وظيفية ولا ترتبط بالأداء المالي لمجال الأعمال الذي يتم مراقبته.

ويلعب نظام إدارة الأداء لدى البنك دوراً محورياً في قياس أداء إدارات الرقابة والدعم على أساس الأهداف الموضوعية لها. وترتكز هذه الأهداف بشكل كبير على الأهداف غير المالية والتي تشمل المخاطر والرقابة والإلتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك بيئة السوق والبيئة الرقابية فضلاً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل إدارة.

المكافآت المتغيرة لإدارات الأعمال

ترتبط المكافآت المتغيرة لإدارات الأعمال بشكل رئيسي بمدى تحقيق أهداف الأداء الأساسية المحددة في نظام إدارة الأداء في البنك. وتشمل هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية منها السيطرة على المخاطر واعتبارات الإلتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك بيئة السوق والبيئة التنظيمية.

إطار تقييم المخاطر

يوائم إطار تقييم المخاطر لدى البنك بين المكافآت المتغيرة وحجم المخاطر التي يواجهها البنك ويضمن أيضاً أن سياسة المكافآت لدى البنك تقلل قابلية إقدام الموظفين على أخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية. ويراعي البنك تطبيق المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر والتعديلات حسب المخاطر بهدف ضمان أن سياسات المكافآت لدى البنك تتماشى مع مستوى المخاطر المقبولة لديه.

مكونات المكافآت المتغيرة

تتألف المكافآت المتغيرة من المكونات الرئيسية التالية:

النقد المقدم	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
النقد المؤجل	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً على أساس تناسبي على مدى ٣ سنوات.
مكافآت الأسهم المقدمة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه وإصداره في شكل أسهم فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
الأسهم المؤجلة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدى ٣ سنوات.

تخضع كافة المكافآت المؤجلة لأحكام الضبط. ويتم صرف كافة مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد ستة أشهر كفترة احتجاز من تاريخ الاستحقاق. ويرتبط عدد مكافآت الأسهم بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد برنامج حوافز الأسهم لدى البنك. ويتم صرف أي أرباح على هذه الأسهم للموظف جنباً إلى جنب مع الأسهم (أي بعد فترة الاحتجاز).

يمكن للجنة الترشيح والمكافآت بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة ترشيح واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / تقليل التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي
- إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم
- الاستعادة من خلال ترتيبات الضبط والاسترداد .

إطار الضبط والاسترداد

من شأن أحكام الضبط والاسترداد الخاصة بالبنك أن تتيح للجنة الترشيح والمكافآت تحديد، متى كان ذلك ملائماً، ما إذا كانت العناصر غير المستحقة بموجب خطة المكافآت المؤجلة يمكن إسقاطها / تعديلها أو ما إذا كان يمكن استرداد المكافآت المتغيرة المقدمة في حالات معينة. والقصد من ذلك هو تمكين البنك من الاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي تستند إليها قرارات منح المكافآت تثبت عدم انعكاس الأداء المماثل على المدى الطويل. تشتمل جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تمكن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي تأثيراً جوهرياً ضاراً على البنك خلال عام الأداء المعني. وتنفرد لجنة الترشيح والمكافآت دون غيرها باتخاذ أي قرار باستعادة مكافأة أحد الأفراد.

من شأن أحكام الضبط والاسترداد السماح للبنك بتحديد، متى كان ذلك ملائماً، ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر المستحقة/ غير المستحقة في إطار خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة.

وفيما يلي بعض الحالات دون حصر:

- وجود أدلة معقولة حول سوء تصرف الموظف أو ارتكابه لخطأ جوهري يتسبب في الإضرار بسمعة البنك أو حيثما تصل تصرفات الموظف إلى حد سوء السلوك أو عدم الكفاءة أو الإهمال.
- تعرض إدارة عمل الموظف لتراجع في الأداء المالي أو حدوث إخفاق جوهري في إدارة المخاطر أو إعادة صياغة جوهرياً للبيانات المالية للبنك.
- تضليل الموظف بتعمد للسوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك.
- وجود تدهور كبير في الوضع المالي للبنك أو تكبد إحدى إدارات الأعمال بالبنك لخسائر مادية.

يمكن استخدام إجراء الاسترداد إذا كان ضبط النسبة غير المستحقة غير كافٍ بالنظر إلى طبيعة المسألة وحجمها.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت المؤجلة

يخضع الموظفون بمرتبة نائب رئيس أول فما فوق لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك على النحو التالي:

مكونات المكافآت المتغيرة	تخصيص المكافأة المتغيرة				
	الرئيس التنفيذي للمجموعة والمدراء التنفيذيون وأعلى خمس موظفين مرتباً من إدارات الأعمال	الدرجة ١٢ فما فوق	مدة التأجيل	الاحتجاز	الضبط
النقد المقدم	%٤٠	%٠	لا يوجد	-	نعم
الأسهم المقدمة	-	%١٠	لا يوجد	٦ أشهر	نعم
النقد المؤجل	%١٠	-	٣ سنوات*	-	نعم
الأسهم المؤجلة	%٠	%٤٠	٣ سنوات*	٦ أشهر	نعم

* يتم استحقاق النقد و/أو الأسهم المؤجلة على أساس تناسبي على مدى ٣ سنوات.

يمكن أن تزيد لجنة الترشيح والمكافآت من تغطية الموظفين الذين يخضعون لترتيبات التأجيل على أن يكون ذلك حسب تقييمها لحجم الأدوار والمخاطر التي يتحملها هؤلاء الموظفون.

تفاصيل المكافآت المدفوعة

مجلس الإدارة	
٢٠١٦	٢٠١٧
٢٣٧٦	١٦٥٧
٤٢٣	٥١٨
١٢٥	١١٠
٢٩٢٤	٢٢٨٥

ألف دولار أمريكي

- أتعاب حضور إجتماعات المجلس
- أتعاب سنوية ثابتة
- أخرى*

الموظفون

٢٠١٧										
الإجمالي	مكافآت متغيرة			مقدمة		مكافآت مضمونة	مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت ثابتة		عدد الموظفين
	مؤجلة	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم			نقداً	أخرى	
٥١٥٠	-	١٠٥٤	٢٠٤	٨	٨٥٧	-	-	٢٨٦	٢٧٤١	٥
٤٩١٨	-	٣٥٦	٢٥	٥٨	٤٥٠	-	-	٤١٣	٣٦١٦	١٤
٤٢٨٢	-	٣٧٢	٢٣	٦٤	٤١٣	-	-	٣٦٩	٣٠٤١	١٣
٣٣٠٦٤	-	١٧٣	-	٤٣	٢٨٤٤	-	-	٤٥٢٤	٢٥٤٨٠	٢٤٥
٩٣٩٤٩	-	-	-	-	١١٤٢٥	-	-	١٣٧٩٤	٦٨٧٣٠	٨٥٠
١٤١٣٦٣	-	١٩٥٥	٢٥٢	١٧٣	١٥٩٨٩	-	-	١٩٣٨٦	١٠٣٦٠٨	١١٢٧

١ يتم إسناد الأسهم المدفوعة مقدماً حتى يتم دفعها بعد إنتهاء فترة الاحتفاظ والتي مدتها ستة (٦) أشهر.

٢٠١٦											
الإجمالي	مكافآت متغيرة			مكافآت مضمونة	مكافآت ممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	مكافآت ثابتة		عدد الموظفين	ألف دولار أمريكي		
	مؤجلة	مقدمة	مؤجلة			أخرى	نقداً		أخرى		
٤٩١١	-	٩٨٧	١٨٩	١٠	٨٠٧	-	-	٢٦٩	٢٦٤٩	٠	الشخص المعتمد
٣٣٣٦	-	٢٦٤	٢٩	٣٠	٢٩١	-	-	٣٠١	٢٤٢١	١٠	وحدات الأعمال
٢٦٦٩	-	١٩٢	٨	٣٨	٢٢٣	-	-	٢١٩	١٩٨٩	٨	الرقابة والدعم
٣٧١١٩	-	١٧٢	-	٤٣	٢٨٨٠	-	-	٥٣٣٤	٢٨٦٩٠	٢٥٥	المتحملون لمخاطر جوهريّة
٨٧٦٠	-	-	-	-	٩٤٣١	-	-	١٢٦٧٦	٦٥٥٤٣	٨٣٣	موظفون آخرون
١٣٥٦٨٥	-	١٦١٥	٢٢٦	١٢١	١٣٦٣٢	-	-	١٨٧٩٩	١٠١٢٩٢	١١١١	موظفون في الخارج
											الإجمالي

^١ يتم إسناد الأسهم المدفوعة مقدماً حتى يتم دفعها بعد إنتهاء فترة الاحتفاظ والتي مدتها ستة (٦) أشهر.

المكافآت المؤجلة

٢٠١٧				
المجموع ألف دولار أمريكي	أسهم		نقداً ألف دولار أمريكي	الرصيد الافتتاحي
	ألف دولار أمريكي	العدد		
٣٢٣٨	٢٨٦٣	٢,٩٧٣,٨٣٠	٣٧٥	المكافآت التي تم منحها
١٩٦٢	١٧٣٦	١,٨٠٢,٥١٥	٢٢٦	المكافآت التي تم دفعها/إصدارها
(١٤٢١)	(١٢٦٨)	(١,٣١٦,٣٣٧)	(١٥٣)	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
-	-	-	-	تعديلات أعمال الشركة
-	-	-	-	تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة
٨٧	٨٧	-	-	الرصيد الختامي*
٣٨٦٦	٣٤١٨	٣,٤٦٠,٠٠٨	٤٤٨	

* تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٢٠١٧/١٢/٣١

مكافآت نهاية الخدمة

بلغت تكاليف مكافآت نهاية الخدمة خلال العام ٧٩٠٤٧ [٢٠١٦: ٥٦٣٤١٩ دولار أمريكي]، منها مبلغ ٣٣٣٠٢ دولار أمريكي [٢٠١٦: ٢٢٢٧١٦ دولار أمريكي] كأعلى مكافأة منحت لموظف واحد.

الاتصال المؤسسي

وتنعكس هذه الشفافية أيضاً على الموقع الإلكتروني للبنك (www.gib.com) حيث يوفر الموقع معلومات شاملة عن البنك وأنجازاته ورؤيته ورسالته وقيمه واستراتيجيته وأهدافه وبياناته المالية للسنوات الخمس السابقة على الأقل بالإضافة إلى بياناته الصحفية.

يلتزم البنك باستراتيجية اتصال مؤسسي تضمن أن تكون افصاحات البنك عادلة وشفافة وشاملة وفي التوقيت المناسب، وتعكس بشكل صحيح طبيعة عمل البنك والتحديات والمخاطر التي تنطوي عليها أنشطته. وتشمل وسائل الاتصال الرئيسية الموقع الإلكتروني والتقرير السنوي وكتيبات البنك والنشرات الدورية التي تتماشى مع سياسة الإعلام.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

قواعد السلوك المهني

يحتوي الموقع الإلكتروني للبنك أيضاً على قواعد السلوك المهني التي أقرها مجلس الإدارة وتتضمن قواعد سلوكية محددة تسري على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك وتسعى إلى تعزيز الأداء المهني والأخلاقي ومنع تضارب المصالح. وتهدف لائحة قواعد السلوك في البنك إلى إرشاد أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم تجاه كافة الجهات المعنية بالبنك (المساهمين، العملاء والموظفين والسلطات المعنية والموردين والعمامة والدول التي يعمل بها البنك) أمثالاً لكافة القوانين والأنظمة ذات الصلة.

وتتناول قواعد السلوك مجموعة من الشئون مثل تطبيق القانون والالتزام بأفضل الممارسات المهنية وتحمل المسؤولية والأمانة والعدل والأخلاق، وتجنب تضارب المصالح، والمحافظة على ممتلكات البنك وبياناته، الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء وصيانة المعلومات الخاصة بالآخرين، والالتزام بالقوانين الداخلية حول عدم تسريب المعلومات أو الاستفادة منها في الأعمال، ومنع دون حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفض الرشوة والفساد، وعدم تلقي الهدايا الثمينة وكشف التجاوزات إن حدثت.

يتم تذكير جميع الموظفين واعضاء مجلس الإدارة سنوياً بواجبهم وفق قواعد السلوك عبر رسالة بريد إلكتروني مرفقة بنسخة من هذه القواعد (باللغتين العربية والانجليزية) ويطلب من الجميع التوقيع على إقرار باستلامهم نسخة من قواعد السلوك المهني وقراءتها وفهمها والتعهد بالالتزام بما ورد فيها وكذلك الاقرار بأنه في حال وجود أي مخاوف بشأن أي خرق لقواعد السلوك، فسوف يرفع الأمر إلى الشخص المعني في البنك وفقاً لهذه القواعد.

بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على جميع موظفي البنك التوقيع على إقرار سنوي بشأن الإفصاح عن أي وظيفة أخرى أو أي نشاط آخر قد يمارسونه من أجل ضمان تجنب تضارب المصالح. وتوجه هذه الإقرارات إلى إدارة الموارد البشرية بالبنك، وبالمثل، فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الإدارة يقومون بالتوقيع على إقرار سنوي مماثل يوجه إلى لجنة حوكمة الشركات.

الإفصاح وتوفير المعلومات

يتم نشر التقارير السنوية أيضاً في موقع البنك الإلكتروني ويمكن الوصول إلى هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم، وتشمل هذه المعلومات تقارير الإدارة حول أعمال البنك وتحليلًا مفصلاً لإدارة المخاطر والبيانات المالية.

وتعكس التقارير المالية أحدث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة في عام ٢٠١٧.

وتعكس سياسة الإفصاح التي وافق عليها مجلس الإدارة الالتزام بمتطلبات الرقابة الثالثة من معايير اتفاقية بازل الثالثة وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية ومخاطر البنك لجميع الأطراف المعنية.

سياسة التعامل مع شركاء الأعمال

إن سياسة البنك بشأن التعامل مع شركاء أعمال البنك التي وافق عليها مجلس الإدارة تحدد كيفية التعامل مع هذه الأطراف. وتبين هذه السياسة الأطراف التي تعتبر مرتبطة بالبنك وفقاً للمعايير التي حددها مصرف البحرين المركزي وتفرض حدوداً للتعامل مع هذه الأطراف متوافقة أو أكثر تشدداً من معايير المصرف المركزي. وتوضح هذه السياسة المسؤوليات الداخلية لإبلاغ مصرف البحرين المركزي بمخاطر البنك لدى الأطراف المرتبطة بالبنك والمخاطر التي ستسجل في البيانات المالية والتقارير السنوية للبنك بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتبعة.

سياسة التعامل مع الأطراف ذات الصلة

يتبع البنك قواعد سلوك مهني معتمدة من مجلس الإدارة تحكم تضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة. يتم إجراء المعاملات مع المساهمين وفق المخاطر والودائع الواردة منهم. في حالة تقديم قروض لأطراف ذات علاقة، يتم الموافقة عليها بناءً على السلطات والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي للمجموعة، فإذا كانت تتجاوز تلك الصلاحيات فلا بد من الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة. ولا يقوم البنك بمنح قروض لأعضاء مجلس الإدارة. ويتم التعامل مع الودائع الواردة من أعضاء مجلس إدارة البنك على أساس عادي وفق الأسعار السائدة في السوق. وينبغي الملاحظة أن المادة ١٦ من النظام الأساسي للبنك تمنع أعضاء مجلس الإدارة من تحقيق أي مصلحة شخصية، مباشرة أو غير مباشرة، من أي صفقة خاصة بالبنك.

جميع القروض الممنوحة لأعضاء الإدارة التنفيذية (بما فيهم الرئيس التنفيذي ومؤسسيه المباشرين) وسائر موظفي البنك تخضع للسياسات الخاصة بالموظفين. ويتم مراجعة تلك السياسات من قبل لجنة الترشيح والمكافآت مرة واحدة سنوياً على الأقل. كما يجب مراجعة مجلس الإدارة في جميع المعاملات للشركات ذات العلاقة بأعضاء مجالس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.

المعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

لقد فوض البنك الصلاحيات الائتمانية إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بناءً على جدول تقييم المخاطر. وإذا وجد الرئيس التنفيذي للمجموعة أن مخاطر أي معاملة تتجاوز حدود التفويض الممنوح له، فإن المعاملة تحتاج حينئذٍ إلى موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة.

الالتزام بالأنظمة والقوانين

أقر مجلس الإدارة أطر الالتزام بالأنظمة والقوانين التي تؤكد السعي الجاد لتطبيق أفضل الممارسات المهنية في كل أعمال البنك وتعكس التزام البنك بتنفيذ كافة الأنظمة والقوانين المعمول بها. وبناءً على ذلك فإن من مهام قسم مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين مساعدة الإدارة العليا في ضمان التزام جميع أعمال البنك وموظفيه بالقوانين والقيام بها وفقاً لأفضل المعايير المهنية. ويمكن لرئيس قسم مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين وحوكمة الشركات للمجموعة اللجوء إلى مجلس الإدارة من خلال لجان التدقيق وحوكمة الشركات إذا استدعى الأمر ذلك.

إطار عمل الحوكمة - تقرير المدقق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة إطار الحوكمة سنوياً كمشروع منفصل منذ إدخال قواعد حوكمة الشركات في العام ٢٠١٠. ووفقاً لذلك، جرت آخر عملية تدقيق لإطار الحوكمة في شهر أكتوبر من العام ٢٠١٧. والغرض من هذا التدقيق هو توفير مستوى من الضمان حول عمليات الحوكمة داخل البنك. وشمل نطاق التدقيق مراجعة السياسات والإجراءات والممارسات القائمة التي يتبعها البنك في ضوء قواعد مصرف البحرين المركزي المتضمنة في قسم الضوابط العليا (HC) من الدليل الإرشادي (المجلد الأول).

وأكد تقرير المدقق الداخلي أن إطار حوكمة الشركات في بنك الخليج الدولي يعمل بفعالية كإطار للرقابة على المخاطر الناتجة عن الأعمال الحالية للبنك.

حالة الالتزام بقواعد مصرف البحرين المركزي (القسم HC)

يلتزم بنك الخليج الدولي بتنفيذ متطلبات مصرف البحرين المركزي بشأن حوكمة الشركات التي ذكرت في القسم "HC" من الدليل الإرشادي للمصرف، وفيما يلي تفسير للمتطلبات التي لم يتم الالتزام بها عام ٢٠١٧:

ينص المتطلب رقم HC ٧,٢,٢ من قسم الضوابط العليا على ضرورة حضور كافة أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات الجمعية العامة وقيامهم بالإجابة على الأسئلة التي يطرحها المساهمون في أي اجتماع مخصص لهم.

وبالإضافة إلى ذلك، ينص المتطلب رقم (HC ١,٣,٤ - ١,٣,٦) على ضرورة حضور أعضاء مجلس الإدارة ٧٥% على الأقل من جميع اجتماعات مجلس الإدارة في السنة المالية الواحدة. لم يتمكن رئيس مجلس الإدارة الراحل من حضور أكثر من ٥٠% من الاجتماعات التي انعقدت في ٢٠١٧ بسبب ظروفه الصحية.

وفقاً للمادة الثانية من إتفاقية تأسيس البنك الصادرة بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي أدخلت عليها، فإن البنك يخضع لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي (الوثائق التأسيسية) وفي حال وقوع أي تضارب بين الوثائق التأسيسية للبنك والقوانين الأخرى في مملكة البحرين، فإن البنك يلتزم بما جاء في الوثائق التأسيسية. ونتيجة لذلك، لم يتم تبني بعض المتطلبات الواردة في القسم "HC-١" و"HC-٤" و"HC-٥" التي تتضارب مع النظام الأساسي للبنك، بما في ذلك طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومتطلبات حضور اجتماعات المجلس ومنع استخدام التفويض في اجتماعات مجلس الإدارة ومجموع مكافآت أعضاء المجلس.

مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية، والخسائر المادية أو الأضرار التي تلحق بسمعة البنك نتيجة عدم الالتزام لمتطلبات القوانين النافذة والقواعد واللوائح المعمول بها ومعايير وقواعد السلوك الذاتية للمنظمة (يطلق عليها القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها). يعمل قسم مراقبة الالتزام في المجموعة بصورة مستقلة على تقييم مخاطر الالتزام وتقييم أدارات الأعمال والمراقبة في التزامها للقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها داخل المجموعة وذلك يشمل: تحديد مخاطر ومشاكل الالتزام وإجراء اختبارات مستقلة والإبلاغ عن حالة أنشطة الالتزام في البنك.

وتوضح سياسة الالتزام في المجموعة النهج الذي يتبعه البنك لإدارة مخاطر الالتزام، حيث تبين هذه السياسة متطلبات برنامج الالتزام في المجموعة وتحدد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا وإدارات الأعمال والرقابة والتدقيق الداخلي وخطوط الدفاع الثلاثة الخاصة بإدارة مخاطر الالتزام. وتعمل هذه المتطلبات معاً لتقييم نهج شامل قائم على المخاطر من أجل تحديد مخاطر الالتزام وإدارتها وتصعيدها بشكل استباقي في جميع أنحاء البنك.

وتضع سياسة الالتزام الخاصة بالمجموعة أيضاً متطلبات الإبلاغ عن معلومات مخاطر الالتزام إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة أو اللجان المناسبة التابعة لمجلس الإدارة دعماً لمسؤولية قسم الالتزام في المجموعة في الإشراف المستقل على أنشطة إدارة مخاطر الالتزام في البنك. ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مخاطر الالتزام بشكل رئيسي من خلال لجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات.

وتأكيداً لأهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين يقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة سنوياً بإصدار خطاب إلى جميع الموظفين لتذكيرهم بضرورة الالتزام بكل القوانين والأنظمة التي تنطبق على أعمال البنك، وقد تم تضمين الالتزام الجيد كمعيار دائم في التقييم السنوي ل أداء الموظفين.

مكافحة غسل الأموال

تتوافق أنظمة وإجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع القوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين. وتعكس هذه المتطلبات القانونية والرقابية إلى حد كبير توصيات فريق العمل المالي (FATF) الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كافة مكاتب البنك وفروعه وشركائه التابعة. وتلتزم فروع ومكاتب البنك الخارجية بقوانين وأنظمة الدول التي تتواجد فيها، ويتم تطبيق أشد الإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إذا تفاوتت القوانين المحلية.

تهدف النظم والإجراءات المتبعة إلى التعامل فقط مع العملاء الذين يمكن التحقق إلى حد معقول من أن هويتهم ونشاطاتهم التجارية قانونية، وإلى الحصول على والاحتفاظ بالمعلومات الضرورية عنهم، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما أن هذه النظم تحث على توفير التدريب المستمر للموظفين، وتتم مراجعتها مع المدقق الخارجي للتأكد من فعاليتها. وتمنع إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك التعامل مع البنوك التي ليس لها مقرات حقيقية. ولضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم إنشاء قسم خاص يتألف من رئيس قسم الالتزام بالأنظمة والقوانين للمجموعة ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة ومساعديه وعدد من الموظفين.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

١. الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر (١) (٥)

انتخب لمنصب رئيس مجلس الإدارة في ١٥ ديسمبر ٢٠١٧
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩
المملكة العربية السعودية

يرأس الدكتور العبدالقادر مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية. و يسهم في مجالس الإدارة في عدد من الشركات منها: الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل) ومجموعة الفيصلية والشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار). وعمل الدكتور العبدالقادر أستاذاً في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وكان عضواً في أول مجلس لهيئة السوق المالية السعودية خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩، وأسهم خلال وجوده في الهيئة في إقرار لائحة حوكمة الشركات، وواصل العمل على تعزيز الحوكمة في دول مجلس التعاون، كما عمل رئيساً تنفيذياً مؤسساً لمعهد أعضاء مجلس الإدارة الخليجي. والدكتور العبدالقادر حاصل على بكالوريوس وماجستير إدارة الأعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ودكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع البروفيسور العبدالقادر بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٦ عاماً.

٢. الأستاذ المهندس خالد بن صالح المديفر (٢) (٣) (٥)

انتخب نائباً لرئيس مجلس الإدارة في ١٥ ديسمبر ٢٠١٧
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩
المملكة العربية السعودية

يشغل المهندس خالد بن صالح المديفر حالياً منصب الرئيس التنفيذي وكبير المدراء التنفيذيين لشركة التعدين العربية السعودية (معادن)، وقد انضم لشركة معادن كنائب لرئيس الشركة للفوسفات وتطوير الأعمال الجديدة. قبل ذلك شغل منصب المدير العام لشركة اسمنت القصيم ونائب الرئيس للشئون المالية في الشركة الشرقية للبترودوكيمويات (شركة شرق)، إحدى شركات سابك). المهندس المديفر عضو في مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية لشركة معادن. وكان في السابق عضو مجلس إدارة شركة اسمنت القصيم والشركة السعودية للخطوط الحديدية. وهو حاصل على البكالوريوس في الهندسة والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية. يتمتع المهندس المديفر بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٣ عاماً.

٣. الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل (٣) (٤) (٥)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩
المملكة العربية السعودية

يشغل الأستاذ عبدالله محمد الزامل منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لشركة الزامل للاستثمار الصناعي (شركة مساهمة عامة)، وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في الشركة. وكان قد عمل في شركة مكيفات الزامل كنائب رئيس أول، وبدأ حياته المهنية في هذه الشركة كمهندس صناعي. وحالياً يشغل عضوية مجالس إدارة العديد من الشركات من بينها شركة مجموعة العزل الخليجية وشركة الربيعية والنصار والزامل للصناعات الخرسانية المحدودة ورئيس مجلس إدارة جي اي بي كابييتال ورئيس مجلس إدارة الشركة السعودية العالمية للموانئ (شركة تضامن بين صندوق الاستثمارات العامة السعودي وهيئة موانئ سنغافورة) ورئيس مجلس إدارة شركة مطارات الدمام، وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني (هيئة حكومية) وعضو مجلس الشرقية (هيئة حكومية) وعضو مجلس إدارة شركة فيفا البحرين للاتصالات (مملوكة من قبل شركة الاتصالات السعودية). بالإضافة إلى عضوية مجالس الإدارة في المنظمات والمؤسسات الغير الربحية التالية: بنك الطعام السعودي (اطعام) وانديفور السعودية ومدارس الظهران الأهلية. وهو حاصل على بكالوريوس الهندسة الصناعية من جامعة واشنطن بالولايات المتحدة وماجستير إدارة مالية وإدارة أعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية. يتمتع الأستاذ الزامل بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣١ عاماً.

٤. الأستاذ عمر هدير الفارسي (٢) (٣) (٤)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٢
الولايات المتحدة الأمريكية

يشغل الأستاذ عمر هدير الفارسي حالياً منصب رئيس شركة ديالي للاستشارات (ذ.م.م.) في نيويورك. وعمل سابقاً في دائرة الأعمال المصرفية الاستثمارية في بنك كريديت سويس فيرست بوسطن في نيويورك، حيث تركزت مهامه على التمويل وعمليات دمج وتملك الشركات في قطاع الطاقة. وقبل التحاقه بالعمل المصرفي عمل محامياً في شركة وايت أند كيس في نيويورك، حيث كان عضواً في دائرة الخدمات المالية والتجارية فيها. الأستاذ الفارسي حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة نوتردام ودكتوراه في القانون من كلية الحقوق في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع الأستاذ الفارسي بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٢٤ عاماً.



- (١) عضو اللجنة التنفيذية
 (٢) عضو لجنة التدقيق
 (٣) عضو لجنة الترشيح والمكافآت
 (٤) عضو لجنة سياسات المخاطر
 (٥) عضو لجنة حوكمة الشركات

٦. الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي (١)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٦
 الرئيس التنفيذي للمجموعة، بنك الخليج الدولي
 رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الدولي
 (المملكة المتحدة) المحدود
 المملكة العربية السعودية

عين الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي رئيساً تنفيذياً لبنك الخليج الدولي في ١ فبراير ٢٠١٦. شغل قبل ذلك منصب وكيل المحافظ للرقابة في مؤسسة النقد العربي السعودي في مايو ٢٠١٣. شملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاع المصارف والتأمين، إضافة إلى شركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من مؤسسات التمويل غير المصرفي)، بجانب ذلك كان مسؤولاً عن إدارة حماية العملاء، قبل التحاقه بالمؤسسة، شغل الأستاذ الحليسي منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب لـ جي بي مورجان تشيز بنك في المملكة العربية السعودية، كما ترأس أيضاً إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة بين سبتمبر ٢٠١٠ ومايو ٢٠١٣. شغل قبل ذلك منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني - ساب (شركة زميلة لمجموعة اتش اس بي سي). كما يتراأس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي المملكة المتحدة ويشغل عضوية مجلس جي أي بي كابيتال. وكان مسؤولاً عن كل الأقسام الرئيسية للأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. شارك أيضاً بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات ومن بينها السوق المالية السعودية (تداول). يحمل الأستاذ الحليسي شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع الأستاذ الحليسي بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٢٨ عاماً.

٥. الدكتور يحيى عبدالله يحيى (١) (٢) (٤)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٥
 المملكة العربية السعودية

تولى الدكتور يحيى بن عبدالله يحيى منصب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي منذ شهر يناير ٢٠٠٩ وحتى فبراير ٢٠١٦. قبل ذلك شغل عضوية مجلس إدارة مجموعة البنك الدولي كمدير تنفيذي ممثلاً للمملكة العربية السعودية حيث أنيطت إليه عدة مناصب خلال تلك الفترة. وعمل الدكتور يحيى قبل ذلك مستشاراً لمحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، ومديراً عاماً لشركة الجفالي بالرياض، وهو مؤسس ومدير عام المعهد المصرفي في الرياض وأستاذ جامعي للهندسة الصناعية وهندسة النظم في جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية وجامعة ميشيغان بالولايات المتحدة الأمريكية، وعمل محاضراً في المطابقة الثنائية والخوارزميات بالمعهد الهندي للإحصاء في بنغلور، الهند. شغل الدكتور يحيى منصب رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، ويشغل منصب عضو في مجلس إدارة الشركة السعودية لتمويل الخطوط، وكما ترأس مجلس الإدارة لشركة الشعبية للمياه والكهرباء وشركة مشروع توسعة الشعبية. وشغل الدكتور يحيى عضوية لجان ومجالس إدارات العديد من المؤسسات كان من أبرزها اللجنة العليا للاستثمار في البنية الأساسية بمجموعة العشرين (G20)، ومنصب عضو في مجلس إدارة معهد التمويل الدولي (IIF) بواشنطن ورئيس مشارك للمجلس الاستشاري للأسواق الناشئة (EMAC). وهو عضو في لجنة التوفيق والتحكيم في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). نال الدكتور يحيى درجة الدكتوراه في الهندسة الصناعية وهندسة الأنظمة من جامعة ميشيغان، بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو خريج جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية الظهران (KFUPM). يتمتع الدكتور يحيى بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٤٣ عاماً.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا

عبدالعزیز بن عبدالرحمن الحلیسی

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة
رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود
عضو اللجنة التنفيذية في مجلس الإدارة ورئيس لجنة الإدارة

يمتلك عبدالعزیز الحلیسی خبرة مهنية واسعة في القطاع المصرفي والتنظيمي في المملكة العربية السعودية تصل إلى ٢٨ عاماً. عُين عبدالعزیز رئيساً تنفيذياً لبنك الخليج الدولي في فبراير ٢٠١٦. شغل قبل ذلك منصب وكيل المحافظ للرقابة في مؤسسة النقد العربي السعودي حيث بدأ عمله هناك في مايو ٢٠١٣ وشملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاعي المصارف والتأمين، إضافة إلى الرقابة على شركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من مؤسسات التمويل غير المصرفي) وحماية العملاء. وقبل التحاقه بالمؤسسة، شغل عبدالعزیز منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب ورئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جي بي مورجان تشيس بنك في المملكة العربية السعودية في الفترة بين سبتمبر ٢٠١٠ ومايو ٢٠١٣. كما شغل قبل ذلك منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني - ساب (شركة زميلة لمجموعة اتش اس بي سي)، وكان مسؤولاً عن كل أقسام الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. عضويته في مجالس الإدارات المتعددة شملت العضوية في مجلس إدارة السوق المالية السعودية (تداول). يحمل عبدالعزیز شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية.

مشاري العتيبي

الرئيس التنفيذي للعمليات والمدير الإقليمي بالمملكة العربية السعودية للمجموعة
عضو بلجنة الإدارة للبنك ورئيس اللجنة الإدارية بالمملكة العربية السعودية وعضو لجنة الموارد البشرية ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك مشاري العتيبي خبرة تصل إلى ٢٦ عاماً في إدارة العمليات، والموارد البشرية، والخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات. انضم مشاري إلى بنك الخليج الدولي في منصبه الحالي في أغسطس ٢٠١٦ وتمت ترقيته لمنصبه الحالي في شهر فبراير ٢٠١٨، وكرئيس تنفيذي للعمليات، فهو مسئول عن عمليات المجموعة، تقنية المعلومات، الشؤون الإدارية، إدارة المشتريات، إدارة العلاقات العامة وإدارة الإستراتيجية لتحسين جودة العمليات، كما أنه يشغل منصب المدير الإقليمي للمملكة العربية السعودية. شغل مشاري قبل ذلك منصب المدير العام للعمليات بالبنك السعودي البريطاني في المملكة العربية السعودية. وقد شغل مشاري خلال ٢٥ عاماً من العمل مع البنك السعودي البريطاني العديد من المناصب بمسؤوليات تنفيذية في مختلف الأقسام الرئيسية في البنك من بينها رئيس الموارد البشرية وإدارة العلاقات والرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، تنفيذ أول في شؤون خدمات الشبكة والمعالجة ونائب رئيس مركز بطاقات الائتمان. شارك مشاري العتيبي في برنامج القيادة والأداء العالي بكلية إنسياد لإدارة الأعمال في فرنسا.

ستيفن وليامز

رئيس الشؤون المالية للمجموعة
عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة الأصول والخصوم،
ولجنة إدارة المخاطر للمجموعة، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة أمن المعلومات

يمتلك ستيفن وليامز خبرة دولية تصل إلى ٣٧ عاماً في مجال الأعمال المصرفية، المحاسبية والتدقيق. انضم إلى بنك الخليج الدولي عام ١٩٨٧ وتم تعيينه مديراً للرقابة المالية عام ٢٠٠٠ ورئيساً للشؤون المالية عام ٢٠٠٨. وتشمل مسؤولياته الحالية إعداد التقارير المالية والرقابية والإدارية للبنك، إضافة إلى وضع الخطط الاستراتيجية والمالية وصياغة الميزانية العامة وإدارة رأس المال وتنفيذ متطلبات لجنة بازل. وقبل التحاقه بالبنك عمل ستيفن في شركة التدقيق المحاسبية "كي بي ام جي" في لندن والشرق الأوسط. ستيفن وليامز هو محاسب قانوني وعضو في جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز. يحمل ستيفن شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كارديف في بريطانيا وهو عضو في فريق العمل الخاص بالملاءة المالية في معهد التمويل الدولي بواشنطن.

مسعود ظفر

رئيس إدارة المخاطر للمجموعة
عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة الأصول والخصوم،
ولجنة إدارة المخاطر للمجموعة، ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك مسعود ظفر خبرة دولية تصل إلى ٣٨ عاماً في مجال الأعمال المصرفية، المحاسبية، التدقيق وإدارة المخاطر. انضم مسعود إلى إدارة التدقيق الداخلي في بنك الخليج الدولي عام ١٩٨٢ وتم تعيينه كرئيس لدائرة التدقيق الداخلي عام ١٩٨٧. وفي عام ٢٠٠٤ عُين رئيساً للائتمان، وفي عام ٢٠١٢ عُين مسعود رئيساً لإدارة المخاطر. قبل انضمامه إلى البنك، عمل في شركة إرنست أند يونج في لندن وشركة كي بي ام جي في مملكة البحرين. وهو عضو في جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.

ستيفن جيه مولدر

رئيس إدارة الاستثمار والخزينة للمجموعة
عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة الأصول والخصوم،
ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك ستيفن مولدر خبرة دولية تصل إلى ٣٧ عاماً من العمل في مجال الاستثمارات المصرفية وعمليات الخزينة. بدأ مسيرته المهنية مع بنك الخليج الدولي في عام ١٩٨٧ في وظيفة كبير متعاملين في الصرف الأجنبي في فرع لندن. عُين في عام ١٩٩٧ رئيساً لقسم الخزينة، ثم عُين في عام ٢٠٠٠ رئيساً للخزينة والخدمات المصرفية في بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود الذي أنشئ حديثاً آنذاك. انتقل ستيفن للعمل مع بنك الخليج الدولي في البحرين في عام ٢٠٠٩ بوظيفة رئيس لوحدة الخزينة وأسواق المال. عُين رئيساً مكلماً لإدارة الاستثمار والخزينة في ٢٠١٥، ومن ثم تولى مهام منصبه الحالي في يونيو ٢٠١٦. وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، عمل كاتار أوراق مالية في فروع بنك كروكر ناشيونال وبنك آيه بي ان وبنك أوف نيوزيلندا في لندن. شارك ستيفن في برنامج التطوير المتقدم في كلية الإدارة بجامعة كرانفيلد بالمملكة المتحدة.

هيلين جانيت لويد

رئيس إدارة الموارد البشرية للمجموعة

عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة أمن المعلومات

تمتلك هيلين جانيت لويد خبرة دولية تصل إلى أكثر من ٣٠ عاماً في مجال تطوير الموارد البشرية والتعلم والتحول الثقافي. التحقت بالعمل في بنك الخليج الدولي في منصبها الحالي في أبريل ٢٠١٧. قبل ذلك عملت هيلين في وظيفة مدير الموارد البشرية في مجموعة "آر اس ايه" في المملكة المتحدة ودولياً. وقبلها شغلت هيلين منصب مساعد المدير العام للفعالية التنظيمية في البنك التجاري القطري، وأضمت ست سنوات في مجموعة لويد المصرفية أخرى في منصب رئيس إدارة الموارد البشرية - الخدمات المصرفية التجارية. كما عملت مع جروبو سانتاندير في المملكة المتحدة، حيث شغلت مناصب عدة منها رئيس إدارة التعلم، رئيس إدارة تطوير الأداء، ومدير الموارد البشرية. في بداية حياتها المهنية عملت مع ستاندرد تشارتد بنك في جنوب أفريقيا حيث تولت العديد من المسؤوليات المتعلقة بالموارد البشرية. هيلين جانيت حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات، المملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس من جامعة جنوب أفريقيا. شاركت في برنامج تطوير الإدارة بكلية إدارة الأعمال بجامعة جنوب أفريقيا.

ستيفن ويتكير

رئيس إدارة أمن المعلومات للمجموعة

عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك ستيفن ويتكير خبرة أكثر من ٢٤ عاماً في الأسواق المالية الدولية في مجال تقنية المعلومات، وتنفيذ برامج التغيير في كل من قطاعي الأعمال والتكنولوجيا. التحق ستيفن بالعمل في بنك الخليج الدولي في وظيفته الحالية في أكتوبر ٢٠١٦. وقبل ذلك ترأس إدارة خدمات التقنية لدول أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا بشركة "إف أي اس"، والتي تعد أكبر شركة للحلول التقنية للقطاع المصرفي - حيث قام بتأسيس أول مرفق مصرفي في المملكة المتحدة يدعم أول بنك رقمي في المملكة المتحدة. وقبل ذلك عمل عضواً منتدباً في البنك الملكي الأسكتلندي، حيث تولى العديد من المناصب خلال فترة عشر سنوات، شملت رئيس إدارة التقنية في ويليامز آند جيلين، ورئيس إدارة تكامل أوروبا الغربية (البنك الملكي الأسكتلندي وآيه بي ان امرو)، حيث كان مسئولاً أيضاً عن الإشراف على أعمال الجملة غير الأساسية وتنفيذ عمليات بيع الأصول. وقبل ذلك عمل مديراً تنفيذياً في آيه بي ان امرو بنك، حيث شملت مسؤولياته رئاسة الإدارة الدولية للتقنية المصرفية التجارية، ورئاسة وحدة تقنية المعاملات التجارية ومعاملات الزبائن في دول الاتحاد الأوروبي. بدأ ستيفن حياته المهنية في شركة اندرسين كونسولتينج التي تركز أعمالها على الأسواق المالية. وهو حاصل على درجة الماجستير في خدمات الكهرباء والمعلومات من كوينز كوليدج بجامعة كمبردج في المملكة المتحدة.

ياسر الأنصاري

رئيس إدارة مراقبة الالتزام والحوكمة ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة

أمين سر لجنة حوكمة الشركات، وعضو لجنة الإدارة ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك ياسر الأنصاري خبرة تصل إلى ١٩ عاماً في العمل في مجال مراقبة الالتزام والحوكمة في المملكة العربية السعودية. على المستوى الحكومي وفي البنوك الدولية والمحلية. انضم إلى العمل ببنك الخليج الدولي في منصبه الحالي في مايو ٢٠١٦ وقبلها عمل مستشاراً لشؤون مراقبة الالتزام والحوكمة بوزارة الخدمة المدنية. شغل ياسر قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي لمراقبة الالتزام في بنك الراجحي، ورئيس إدارة مكافحة غسل الأموال في فرع بنك جي بي مورجان تشيز بالرياض، ومدير لمراقبة الالتزام ومكافحة غسل الأموال بفرع بنك بي ان بي باريبا بالرياض، وأيضاً مدير لمراقبة الالتزام في البنك السعودي الهولندي. وفي مرحلة مبكرة من حياته المهنية عمل ياسر مع مجموعة سامبا المالية وبنك الرياض في العديد من المناصب في مجالات رقابة الائتمان وإدارة المخاطر. يحمل ياسر شهادة البكالوريوس في إدارة الالتزام من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة. وهو مسئول التزام معتمد من مؤسسة النقد العربي السعودي، كما يحمل شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال؛ ويحمل شهادتي الدبلوم العالي في مكافحة غسل الأموال والالتزام الدولي من الرابطة الدولية للالتزام.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا (تتمه)

خالد محمود

رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة
أمين سر لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

يمتلك خالد خبرة أكثر من ٣٢ عاماً في الخدمات المصرفية والامتثال التنظيمي والتدقيق. ولاحقاً لانضمامه إلى قسم التدقيق الداخلي في بنك الخليج الدولي في العام ١٩٨٧، تم تعيينه رئيساً لمكتب التدقيق المالي في العام ٢٠٠٤، ورئيس التدقيق للمجموعة بالإلانة في العام ٢٠١٠. ثم شغل منصب رئيس مراقبة الالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال للمجموعة في العام ٢٠١٢، قبل أن يستلم منصبه الحالي في مايو ٢٠١٦. وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، عمل في شركة التدقيق المحاسبي "كي بي إم جي" في البحرين. ويحمل خالد دبلوماً مشتركاً في المحاسبة من جامعة البحرين، ويشارك في برنامج "الإدارة التنفيذية في الخليج" بكلية داردن للأعمال، بالولايات المتحدة الأمريكية.

رافي كريشنان

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية بالجملة
عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك رافي كريشنان خبرة تصل إلى ١٧ عاماً من العمل المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي. التحق بالعمل ببنك الخليج الدولي في عام ٢٠٠٤ في قسم تمويل المشاريع، عُين بعدها رئيساً لوحدة استشارات إدارة المشاريع، ثم تولى بعدها رئاسة وحدة المنتجات الائتمانية ورئاسة إدارة علاقات الأسواق الخليجية والعالمية، قبل أن يُعيّن رئيساً مكلفاً للخدمات المصرفية بالجملة في عام ٢٠١٥، ثم تولى مهام منصبه الحالي في نوفمبر ٢٠١٦. عمل قبل التحاقه ببنك الخليج الدولي مع الشركة العربية للاستثمارات البترولية في المملكة العربية السعودية ضمن فريق تمويل المشاريع. كما عمل في السابق مستشاراً إدارياً بشركة كي بي إم جي بكل من المملكة المتحدة ومملكة البحرين. رافي حاصل على زمالة المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين. كما أنه عضو في المعهد الهندي لمحاسبى التكاليف والأشغال ومعهد الأوراق المالية للشركات في الهند.

محمد سالم القرني

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة
عضو لجنة الإدارة

يمتلك محمد القرني خبرة تصل إلى ١٤ عاماً في الخدمات المالية، ويمتلك خبرة خاصة في مجال إدارة القنوات البنكية والتجارة الالكترونية والمدفوعات. انضم محمد إلى بنك الخليج الدولي في منصبه الحالي في إبريل من العام ٢٠١٧. وكان قبلها نائب مدير ورئيس قسم تطوير المنتج والتسويق في شركة تكامل القابضة في المملكة العربية السعودية. كما أمضى ١١ عاماً قبلها في بنك الراجحي في المملكة العربية السعودية، وكان منصبه الأخير مساعداً للمدير العام ورئيساً لقسم الخدمات المصرفية المباشرة. وفي بداية حياته المهنية، عمل القرني مديراً للمبيعات في الشركة العربية لتجهيزات المكاتب "إي بي إم" المملوكة لمجموعة العليان في المملكة العربية السعودية. ويحمل محمد درجة الماجستير في التسويق من جامعة نيوكاسل للإدارة في المملكة المتحدة، وشهادة البكالوريوس في التسويق من كلية الإدارة الصناعية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية.

علي رياض الأشقر

رئيس مكتب الإدارة الاستراتيجية ومركز الإمتياز
عضو لجنة الإدارة، ولجنة ضبط التغيير، واللجنة التوجيهية لتنفيذ الاستراتيجية، ولجنة التوجيه والإبداع ويشارك في جلسات لجنة المجلس التنفيذي

تمتد خبرة علي رياض الأشقر المهنية لأكثر من ١٩ عاماً، قضى الأعوام الـ ١٣ الأخيرة منها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركزت في قطاع الخدمات المالية. وتشمل خبرته بشكل خاص وضع الاستراتيجيات وترجمتها إلى خطط وتنفيذها، وقيادة المشاريع الرقمية وغير الرقمية، وإطلاق الشركات الناشئة، وإعادة هيكلة مهام إدارة الموارد البشرية. ومنذ انضمامه إلى بنك الخليج الدولي في ٢٠١٠، تولى علي مسؤولية مكتب إدارة الاستراتيجية ومركز التميز الذي قاد عبره عمليات تغيير الاستراتيجية الخاصة بالبنك ونموذج عملها التجاري، إضافة إلى بلورة فكرة "ميم" وإطلاقها لتكون ذراع الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد في بنك الخليج الدولي. ويستمر في دعم التطور الاستراتيجي للبنك الذي يتضمن برنامج الابتكار على مستوى المجموعة إلى جانب المبادرات الرئيسية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وقبل انضمامه لبنك الخليج الدولي، شغل علي عدداً من المناصب التنفيذية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العديد من المؤسسات المرموقة كبنك دبي الإسلامي، وشركة نوبلز للاستثمار في دبي، والمصرف العالمي في البحرين. ويحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ديترويت ميرسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

كاثرين غاريت كوكس

المدير العام والرئيس التنفيذي
بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود
عضو لجنة الإدارة ولجنة الاستثمار

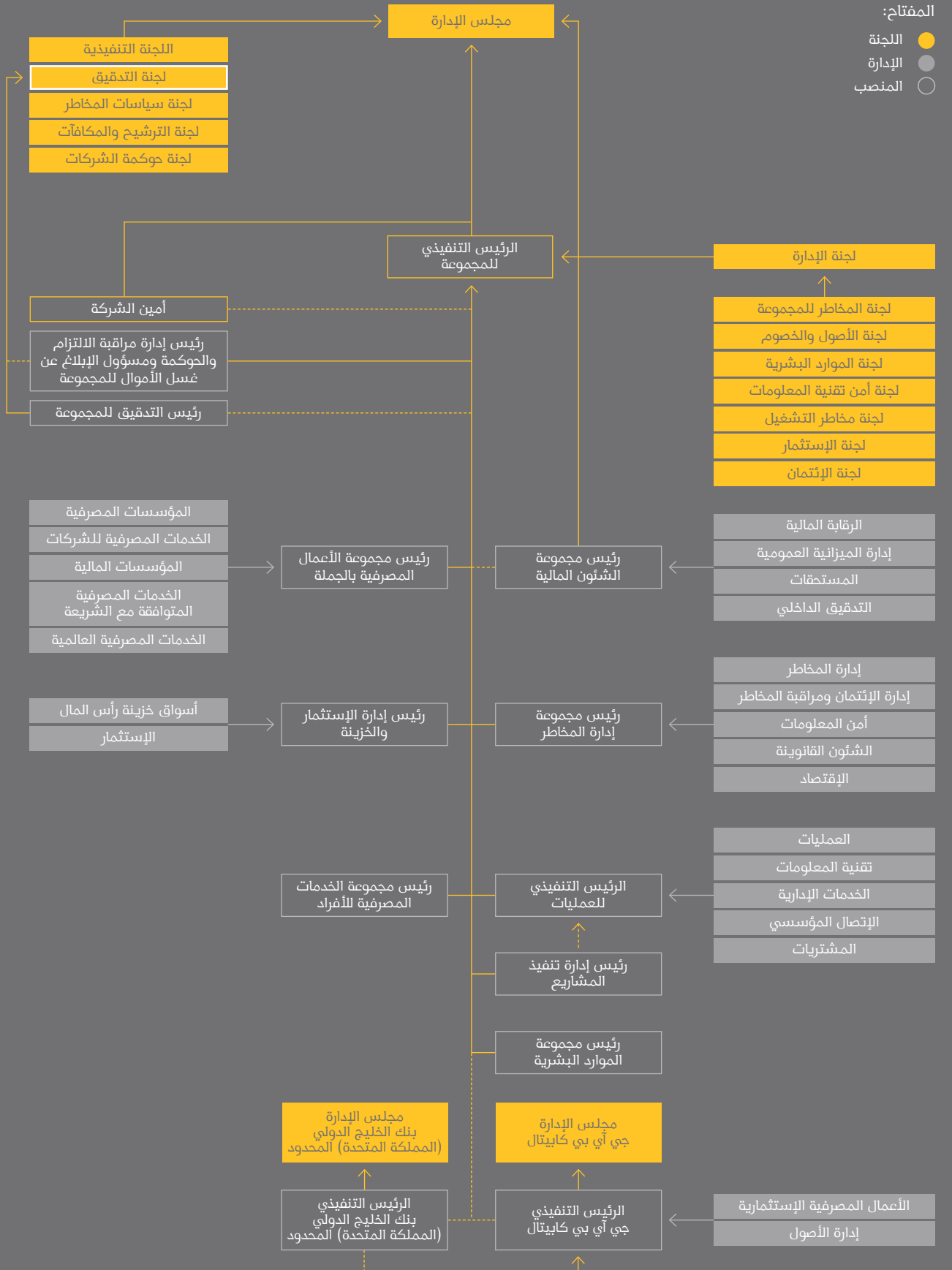
تمتلك كاثرين غاريت كوكس خبرة مهنية واسعة تمتد لأكثر من ٢٨ سنة في قطاع إدارة الأصول العالمية، وإدارة الصناديق المؤسسية والفردية في مجالات استثمارية متنوعة. انضمت كاثرين إلى بنك الخليج الدولي في المملكة المتحدة في منصبها الحالي في أكتوبر ٢٠١٧. وشغلت قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي لشركة أليانس ترست ش.م.ع. كما شغلت منصب رئيس إدارة الاستثمار والمدير التنفيذي لشركة مولتي فند منجمنت (التي أصبحت تعرف الآن باسم أفيفا انفستورز)، ومنصب رئيس إدارة الاستثمار في شركة أبردين أسيت منجمنت ش.م.ع. وكاثرين عضو في المجلس الرقابي لبنك دويتشه إي جي، وعضو سابق في مجموعة إدارة الأعمال الاستشارية التابعة لرئيس الوزراء في المملكة المتحدة ومجلس إدارة الأعمال الأُسكوتلندي. حازت كاثرين في العام ٢٠١٤ على وسام القائد الرفيع للامبراطورية البريطانية تقديراً لدورها في قطاع إدارة الأصول وخدماتها الخيرية من خلال مؤسسة بيرينغ الخيرية. وكاثرين زميل في كلية ندربريد للإدارة العالمية، وعضو الجمعية البريطانية لمحترفي الاستثمار في معهد المحللين الماليين المعتمدين "سي إف آي". تحمل كاثرين شهادة البكالوريوس في التاريخ مع مرتبة الشرف من جامعة ديرهام في المملكة المتحدة، وشاركت في برنامج "القيادة والسياسة العامة في القرن الواحد والعشرين" في كلية جون ف. كينيدي للدراسات الحكومية التابعة لجامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية.

أسامة محمد شاكر

الرئيس التنفيذي - جي آي بي كابيتال
عضو لجنة الإدارة، ولجنة الاستثمار

يمتلك أسامة محمد شاكر خبرة تصل إلى ١٩ عاماً من العمل في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول والرقابة المصرفية. التحق بالعمل مع بنك الخليج الدولي في منصبه الحالي في يونيو ٢٠١٦ وعمل قبل ذلك مديراً عاماً للرقابة المصرفية بمؤسسة النقد العربي السعودي، مسئولاً عن الإشراف والرقابة على كل البنوك التجارية في المملكة؛ وكان مستشاراً أول لنائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي. قبل ذلك اكتسب أسامة خبرة ١٦ عاماً في مجال الاستثمارات المصرفية بالعمل مع البنك السعودي البريطاني وبنك اتش اس بي سي بالمملكة العربية السعودية، حيث شغل مناصب على المستوى التنفيذي من بينها المدير التنفيذي - رئيس الأسواق المالية، والمدير التنفيذي - رئيس الاستثمارات. كما كان عضواً في هيئة التدريس بمعهد الإدارة العامة بالرياض في المملكة العربية السعودية، حيث كان يعمل في مجال تدريس الإحصاء وتقديم الاستشارات الإحصائية. يحمل أسامة شهادة الماجستير في الإحصاء من جامعة كولورادو الحكومية الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص الأساليب الكمية من جامعة الملك سعود بالرياض، المملكة العربية السعودية.

الهيكل التنظيمي وحوكمة الشركات



دليل الشركات

<p>الولايات المتحدة الأمريكية نيويورك 330 Madison Avenue New York, NY 10017 United States of America هاتف: +١ ٢١٢ ٩٢٢ ٢٣٠٠ فاكس: +١ ٢١٢ ٩٢٢ ٢٣٠٩ سويفت: GULFUS33 فرع جزر كيمن بواسطة فرع نيويورك</p>	<p>جي آي بي كابيتال شركة شخص واحد الطابق الرابع، المباني المنخفضة مبنى رقم ١، واحة غرناطة للمباني السكنية والمكتبية طريق الدائري الشرقي ص. ب. ٨٩٥٨٩، الرياض ١١٦٩٢ المملكة العربية السعودية هاتف: +٩٦٦ ١١ ٥١١ ٢٢٠٠ فاكس: +٩٦٦ ١١ ٥١١ ٢٢٠١</p>	<p>بنك الخليج الدولي ش.م.ب. المقر الرئيسي مبنى الدولي ٣ شارع القصر ص. ب. ١٠١٧ المنامة، مملكة البحرين هاتف عام: +٩٧٣ ١٧ ٥٣٤ ٠٠٠ تبادل العملات وأسواق المال: +٩٧٣ ١٧ ٥٣٠ ٠٣٠ مبيعات الخزينة: +٩٧٣ ١٧ ٥١١٥١١ الإستثمارات: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٦٧٢ الأعمال المصرفية الإستثمارية: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٦٧١ إدارة علاقات العملاء: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٥٤٨ الأعمال المصرفية الدولية: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٦٥٥ المؤسسات المالية: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٣٠٨</p>
<p>المملكة المتحدة لندن One Knightsbridge London S W1X 7XS United Kingdom هاتف عام: +٤٤ ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤١٠ الخزينة: +٤٤ ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٦١ فاكس عام: +٤٤ ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٥٨ الخزينة: +٤٤ ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٣٠ سويفت: GULFGB2L</p>	<p>المملكة العربية السعودية الظهران برج الكفاح طريق الدمام الخبر السريع ص. ب. ٣٩٦٨٩، الظهران ٣١٩٤٢ المملكة العربية السعودية هاتف: +٩٦٦ ١٣ ٨٦٦ ٤٠٠٠ فاكس: +٩٦٦ ١٣ ٨١٠ ٦٠٧/٦٠٨ جدة مبنى المكاتب الخاصة طريق الأمير سلطان ص. ب. ٤٠٥٣٠، جدة ٢١٥١١ المملكة العربية السعودية هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٥١١ ٧٠٠٠ فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٥١١ ٧٠٩٠ سويفت: GULFSARI</p>	<p>فاكس تبادل العملات وأسواق المال: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٥٣٠ مبيعات الخزينة: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٤٢٢ الإستثمارات: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٦٢٩ الأعمال المصرفية الإستثمارية: +٩٧٣ ١٧ ٥٤٢ ٧٩٠ الأعمال المصرفية الدولية: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٦٤٢ المؤسسات المالية: +٩٧٣ ١٧ ٥٤٢٧٣٠ سويفت: GULFBHBM سويفت للتجزئة: GULFBHBM خط رويتر المباشر وحدة تبادل العملات وحقوق الخيار: GIBB الموقع الإلكتروني: www.gib.com</p>
<p>دولة الإمارات العربية المتحدة دبي بوليفارد بلزا، برج ٢ وحدة رقم ٨٠٢، الطابق الثامن شارع الشيخ محمد بن راشد ص. ب. ٩٤٤٥، دبي دولة الإمارات العربية المتحدة هاتف: +٩٧١ ٤ ٣٥٥ ٣٢٣٥ فاكس: +٩٧١ ٤ ٣٥٥ ٩٣٩٧</p>	<p>الرياض غرناطة للمباني السكنية والمكتبية طريق الدائري الشرقي ص. ب. ٩٣٤١٣، الرياض ١١٦٧٣ المملكة العربية السعودية هاتف: +٩٦٦ ١١ ٥١٠ ٣٣٣٣ فاكس: +٩٦٦ ١١ ٥١٠ ٣٣٩٤ سويفت: GULFSARI</p>	<p>بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود One Knightsbridge London SW1X 7XS United Kingdom هاتف: +٤٤ ٢٠ ٧٢٥٩ ٣٤٥٦ فاكس: +٤٤ ٢٠ ٧٢٥٩ ٦٠٦٠ سويفت: SINTGB2L</p>
<p>دولة الإمارات العربية المتحدة أبوظبي برج الفلاح، شارع الكورنيش ص. ب. ٢٧٠٥١، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة هاتف: +٩٧١ ٢ ٦٣١ ٨٠٨٠ فاكس: +٩٧١ ٢ ٦٣١ ١٩٦٦ سويفت: GULFAEAA</p>		

www.gib.com

GIB
بنك الخليج الدولي